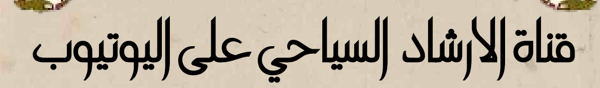
المكتبة الثقافية
٢

الاشتراكية والشيوعية

على أدهم

صفحة كتب سياحية و أثرية و تاريخية على الفيس بوك



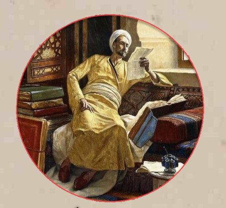


قناة الكتاب المسموع



الكتاب
المسموع

صفحة كتب سياحية و أثرية و تاريخية
على الفيس بوك



مصر - ثقافة

المكتبة الثقافية
٢

الاشتراكية والشيوعية

علي أدهم

وزارة الثقافة والإرشاد القومي
الاقليم الجنوبي
الإدارة العامة للثقافة

مقدمة

أكبر ظنى أن الفقر المدقع أقبح مظاهر الحضارة الحديثة ، وأمرها وأقساها ، وأبعثها على الشك فى نبل الإنسان وسداد رأيه ، وكرم خلاله ورجاحة عقله ؛ فالفقر الفاقر يستذل النفوس ، ويضوى الأجسام ، وينفى الطمأنينة وراحة البال ، ويثير النقمة والمرارة ؛ ومقاومة الفقر والرغبة فى الانعتاق من قيوده مصدر الكثير من الثورات الدامية الخطيرة ، ومنبع دافق من منابع القلق والتذمر والنقمة .

وقد جاهد المصلحون الغربيون الفقر جهاداً شاقاً طويلاً فى العصر الحديث ، وكان جهادهم تارة مضطرباً متقطعاً ، وطوراً متصلا منظماً مستمراً متتابع الخطوات محكم الحلقات ، وكان مرة مسالماً رزيناً حليما حكيما ، وأخرى ثائراً عاصفاً عنيفاً ساحقاً مدمراً ، فالثورة الفرنسية كانت فى صميمها ثورة اجتماعية اقتصادية قبل أن تكون حركة سياسية ، ومنذ الثورة الفرنسية حاول الفقراء من صناع وفلاحين وصعاليك وسائر الذين ابتلوا بقلة الدخل وضيق ذات اليد أن يصدعوا أغلال الفقر ،

ويطردوا شبح الحاجة ، وظهرت فى تلك الفترة قوة الآلة وثورة الصناعة ، وتجمع العمال فى المدن الكبيرة ، واشتدت المنافسة غير المقيدة ، واستتبع ذلك وقوع الأزمات الاقتصادية ، فظهر الفقر الحديث بطلعته البشعة النكراء ، ولقى منه الكثيرون من سكان المدن المزدحمة بوجه خاص الشدائد والأهوال .

وقد قاومه الغربيون مقاومة صادقة ، وشنوا عليه غارات شعواء ، وانتصروا عليه فى بعض الدول انتصارات جديرة بالتقدير ، فارتفع مستوى المعيشة فى بعض البلاد ، وتحسنت أحوال الطبقات الفقيرة ، ووُجِدت ضمانات تزيل القلق ، وتبعث على الطمأنينة ، وتوحى الثقة بالمستقبل وتكف عادية الفاقة والمتربة ، ولكن برغم ذلك لا يزال للفقر فى أكثر الأمم سلطان قاهر وكابوس جاثم ، ولا يزال الملايين من البشر يعانون شدة وطأته وتمكنه من أن يحول بينهم وبين تذوق الحياة ، والاستمتاع بالثقافة الحقة ، وروائع التفكير الإنسانى ، ويحجب عنهم منافذ النور ، ويقضى ذلك عليهم بأن يعيشوا عيشة أذل وأنزل مستوى من معيشة العجماوات والحشرات .

والمجهود الذى بذل فى مقاومة الفقر حقق من غير شك جزءاً من برنامجه ، وجانباً من أهدافه ، ولقى التقدير من المفكرين

المخلصين ؛ وفى البلاد المتمدنة الراقية فى العصر الحاضر يدرك العقلاء والمفكرون والسياسيون البارزون والمصلحون الاجتماعيون ، أنه لا مفر من متابعة علاج مشكلة الفقر ، والعمل على القضاء عليه أو تخفيف وقعه وتهوين أمره جهد الطاقة ، ولا بد أن تشترك الحكومة والجماعات والأفراد فى هذا العمل ، ولذا تضع الأحزاب السياسية فى البلاد الديمقراطية تحسين الأحوال الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة فى رأس برامجها ، ومما ساعد الزعيمين المعروفين هتلر وموسولينى على تسنم ذروة السلطان وتسلم مقاليد الحكم ما وعدا به أمتيهما من تيسير سبل الرزق ، ومطاردة الفقر ، وتوفير أسباب العزة والرفعة والمجد لأفراد الشعب .

وفى أوائل القرن التاسع عشر كانت حركة مقاومة الفقر محدودة النطاق ، وذلك لأن المدرسة الفردية كانت لا تزال غالبة سائدة ، وكانت ترى أن خير علاج للفقر هو عدم تدخل الدولة وترك الأمور تجرى فى أعنتها وتسلك مسلكها الطبيعى ، ولكن هذه الفكرة أصبحت منبوذة بغيضة ، لأنه قد اتضح أن ترك الأمور تسير سيرها العادى بلا توجيه ولا إرشاد لا يجلب سوى الشر . والقانون والنظام لا يحدان الحرية ولا ينقصانها ، بل قد

يحميانها ويصونان حوزتها ويذيعانها. ومما يسترعى النظر أن رجال الدين فى الغرب يقومون فى العصر الحاضر بنصيب وافر فى مقاومة الفقر ، وكانوا فى الماضى يميلون إلى امتداح الفقر وتزهيد الناس فى طلب الدنيا ؛ ولا نزاع فى أن التكالب على الحياة والإسراف فى طلب متعها ومباهجها من دواعى اشتداد التناحر على البقاء ، والتفريط فى العناية بالقيم الروحية ، ولكن التجربة دلت على أن إغراء الفقراء بالقناعة والتزام الزهد من بواعث إمعان الأثرياء فى الاستزادة من جمع المال . ورجال الدين بوجه عام يقدرون خطورة الموقف فى هذا العصر ، ويرون خطر الإغراء الشيوعى ، ولذا يعملون من ناحيتهم على تحبيب الأغنياء فى البذل والعطاء ، ومقاومة الفقر والعمل على رفع مستوى الطبقات المحرومة ، وهم يحاولون بذلك إبطال قول الشيوعيين الخبثاء الماكرين « إن الدين هو أفيون الفقراء » ، والفقر الآن فى نظر الجميع كرب يجب تفريجه ، لا نعمة يغبط عليها الإنسان واحتمال الفاقة والحرمان أصبح يعد نوعاً من تفريط الإنسان فى حقوقه الإنسانية وكرامته البشرية ، ولوناً من ألوان الاستكانة والغفلة والغباء والسذاجة ، ومن الأمور المسلم بها الآن أن تقدير القيم الروحية لا بد أن يقوم على الأسس المادية ،

ولا نزاع فى أن الحياة أجل وأسمى من طلب الخبز وجمع المال ، ولكن كيف يستمتع بالثقافة ويقدر الحق والخير والجمال من يعانى الضيق والحرمان ويلقى من دهره العنت والشدة ؟ وكيف يرتفع طرفه إلى السماء ويطيل التحديق فى زهر النجوم وجمال القبة الزرقاء وهو غارق فى أوحال الأرض ، راسف فى أغلال الحاجة ، مشغول بعثرات الطريق وعقباته ؟ وكيف يصفو خاطر من يرهقه طلب القوت والكساء والمسكن والتماس طيب الهواء ؟ والنصح للفقراء بالإذعان لفقرهم وقبول ما قسم لهم أصبح كلاماً لا يصدر إلا من رأس فارغ ، وقلب مغلق ، ونفس مشلولة العطف ، سيئة السريرة منغمسة فى أقذار الأثرة ، بل هو من لغو الكلام وسفسافه ؛ وليس من المقبول ولا الصحيح أن يقال للناس كذلك . إن الحياة قد قضت بأن مصائب قوم عند قوم فوائد ، وأنه لا بد من وجود قلة قليلة من الأثرياء وكثرة كاثرة من الفقراء ، وأن الحقائق الاقتصادية القاسية تتطلب ذلك ، فقد كان يقال هذا الكلام قديماً ، ولكن فى العصر الحاضر ، عصر التقدم العلمى والأخذ بالأساليب العلمية الصحيحة فى إنماء موارد الثروات واستغلال خيرات الأرض ، لا يُرْتضى هذا القول ولا تقبل هذه الحجة .

ويرد بعض الناس قائلين : إن عصرنا هو عصر الآلة ، وإن الآلة قد استعبدت الإنسان ، ولكن هذا القول قلب للأوضاع ، فالآلة لم توجد لاستعباد الناس ، وإنما ابتكرها العقل البشرى لتكون خادمه الطيع ، وليرفع آصار العبودية عن الناس ، ويريحهم من العمل المضنى الشاق ، والكدح الممل الرتيب . والقول بأن ثروة العالم لا تكفى للتوزيع العادل أصبح قولا يشك فى صحته ويتردد فى قبوله .

على أن هناك مصدراً آخر هاماً من مصادر القلق الاجتماعى ، وهذا المصدر الهام غير الشعور بالفقر والحرمان والبؤس المادى هو الشعور بالظلم الاجتماعى ، فلو أننا يسرنا أسباب الرزق للجميع لأزلنا الكثير من أسباب التذمر والسخط ، ولكن هذا لا يقتلع من النفوس دوافع الثورة والتمرد ، وذلك لأن التفاوت الكبير فى الدخل مما يثير النقمة ، ويهيج الشر والفتنة ، فإنه مما يغضب العامل الذى يستفرغ جهده فى عمله ولا يقصر مثقال ذرة فى إتقانه أن يثاب عليه بالقليل ، فى حين أن غيره من الوادعين المترفين ينثال عليه المال انثيالا ، ويرزق بغير حساب ، فكيف لا يغلب على العصر القلق والتمرد والسخط ؟ ليس العجيب أن يكون الأمر كذلك بل العجيب أن يكون الأمر غير ذلك .

ولكن إذا كان الفقر هو علة العصر الحديث وسبب نكباته ورزاياه وثوراته وانقلاباته، وكان لا بد من مقاومته وتقليم أظفاره، وخلع أضراسه وأنيابه، فما شأن امتلاك الأملاك الواسعة والضياع الفسيحة والعمارات الضخمة والقصور الفخمة والأموال المكدسة فى المصارف؟ لا نزاع فى أن هذه المسألة هى سبب صراع الطبقات فى العصر الحديث، وقد نشأ عن هذا الصراع الثورات الاجتماعية والحروب الداخلية والخارجية؛ وقد انقسم العالم تلقاء هذه المسألة إلى معسكرين، ولسنا نعرف ما الذى سيسفر عنه هذا الخلاف، وكل دولة تعالج هذه المشكلة بالطريقة التى تلائم أحوالها وتتفق وتقاليدها. وقد حاولت ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية أن تعالجا هذه المسألة بأساليبهما الخاصة ونظاميهما الصارمين وكانت النتيجة شراً ووبالا عليهما وعلى العالم بأسره.

وقامت روسيا بتجربة شاملة واسعة النطاق اتبعت فيها خطة محكمة صارمة لا رحمة فيها ولا خيار، وهى نوع من الاشتراكية الحكومية، فمعظم موارد الثروة والإنتاج ملك للدولة، وقد قلت هناك فروق الطبقات إلى أقصى حد ممكن وأصبحت حياة العمال من الناحية المادية مكفولة، ولكن هذه التجربة استهانت

بالكثير من القيم الإنسانية فى سبيل تحقيق أهدافها ، واتبعت أساليب تكاد تقضى على الشخصية الفردية ، وعدت الإنسان جزءاً صغيراً من أجزاء الآلة الضخمة .

ولروسيا ظروفها الخاصة وماضيها وتجاربها المرة ، وهى أمور استوجبت القيام بهذه التجربة الضخمة وجرت إليها ، فلقد كانت روسيا تعانى سيطرة حكومة القياصرة الطاغية المستبدة ، وكان الحكم فى العهد القيصرى الأخير قد بلغ مبلغاً من الفساد والعفن يعز احتماله والصبر عليه ، فقد كانت الحكومة مستبدة عاجزة فاسدة مخرّقة ، وكان أفراد الطبقة الأرستقراطية قوما شيمتهم الاستهتار وفقدان الشعور بالتبعة ، وكان رجال الدين جهلة لا يعنيهم من أمر الدين شىء ، وليس لهم عمل غير السعى وراء مطالبهم المادية ، وغاياتهم الأرضية الحقيرة ، وكان الجهل والفقر ضاربين بجرانهما آخذين بالمخانق ، ونشأت طائفة ناشطة عاملة من المستنيرين اعتزمت القيام بالثورة وإحداث الانقلاب وأخذت تمهد لذلك السبيل وتتحين الفرص ، وحدثت الحرب الكبرى الأولى ، وخاضت روسيا بأمورها المختلة وأحوالها المضطربة غمارها بغير موجب ولغير هدف ظاهر ، وحينما منيت بالهزيمة وساد التذمر وشاعت النقمة لاحت الفرصة لإحداث

الانقلاب والقضاء على العهد القيصرى ، وابتدأ القيام بالتجربة الجديدة . وواضح من ذلك أن العوامل التى أدت إلى وقوع الثورة فى روسيا ليست متوافرة جميعها فى البلاد الأخرى .

وكثير من المفكرين يتساءلون تلقاء هذه الحالة السائدة فى روسيا : هل تجريد العامل من دوافع الأمل فى الربح وإراحته من صنوف البطالة والتعطل يكفيان لإشعاره بالواجب الاجتماعى والقيام به ؟ وهل يستمر هذا الدافع على توالى الأيام فلا يناله فتور ولا يمسه لغوب ؟ وهل يكفى لمقاومة الميل إلى الاستغلال ونزعات الفساد الروح الإنسانية القائمة على ما يصح أن نسميه العقيدة المادية ؟ وهل يسمح مثل هذا النظام بالنصيب الكافى من الحرية لتكوين الآراء واختيار الأساليب التى تناسب كل إنسان للتعبير عن نفسه والكشف عن مواهبه ؟

وقد تناولت إيطاليا الفاشية وألمانيا النازية مشكلة الفقر وعدم المساواة تناولا عجيباً كان يخفى عيوبه ويستر أخطاءه افتنان الديكتاتوريين فى أفانين الدعاية ، وكلفهما بالمظاهر البراقة الخادعة ، والطنطنة الكاذبة .

أما فى البلاد الديمقراطية فقد ظهر أن الفقر له سببان ، سبب شخصى خاص ، وسبب اجتماعى عام ، فبعض الناس سبب فقرهم

سوء الصحة وضعف البنية أو العجز أو الإصابة بعاهة من العاهات التى تعوق عن العمل أو ضعف الأخلاق والإفراط فى الشراب ؛ وبعضهم سبب فقرهم قلة الأجور التى تعطى لهم أو البطالة التى تفرض عليهم فرضاً لسبب خارج عن إرادتهم ؛ والعيوب الشخصية ربما يكون لها أسباب اجتماعية ، ومهما يكن من الأمر فإن الأسباب الشخصية الخالصة يمكن أن تعالج من الناحية الشخصية ، أما الأسباب الاجتماعية ففى وسع المجتمع أن يعالجها . وفى البلاد الديمقراطية تنشأ الجمعيات التعاونية وتعمل التنظيمات الشعبية لإصلاح هذه الأحوال ، وقد كان أقوى سلاح جرّد لمقاومة الفقر هو تعميم التعليم ، وتمكين طبقات الأمة جميعها من ورود حوضه ، لأن التعليم يبصرنا بوجوه مقاومة الفقر ، ويرفع مستوى الناس ، ويساعد على إزالة فروق الطبقات أو التقليل من حدتها ؛ والطبقة الجاهلة تكون فى الأغلب عاجزة مستضعفة يغطى على بصيرتها الجهل ، ويفقدها الذكاء واليقظة والقدرة على الملاحظة الدقيقة والدراسة المستوعبة ، ولا يمكنها من شق طريقها أو رفع مستواها ، فنشر التعليم العام أو التمكين من تكافؤ الفرص خطوة واسعة نحو العدالة الاجتماعية ، كما أن العمل على تجنيب الناس خطر الانهماك فى تعاطى المسكرات

والمخدرات والاندفاع فى المقامرة يعين على انتشالهم من وهدة الفقر والحرمان والبؤس .

وقد نجحت فى البلاد الديمقراطية محاولة رفع أجور العمال وتقليل ساعات العمل وإيجاد أحوال ملائمة لصحتهم ووقايتهم من الأمراض ، ووجدت قوانين تنظم علاقاتهم بأصحاب الشركات ورءوس الأموال تنظيما يرفع عنهم الغبن والإجحاف ويصون حقوقهم ، وتألفت جمعيات تعاونية لتيسير حياتهم المادية وتهوين تكاليفها عليهم ، ووجدت مصارف للتوفير حتى يصبحوا من صغار الملاك وأصحاب المصالح الاقتصادية ، وجمعيات لتقوم ببناء منازل مناسبة لهم . وقد ساعد فرض الضرائب على تقريب مسافة الخلف بين الأغنياء والفقراء ، وذلك لأن التفاوت الشديد فى الثروات لا يتفق مع صميم النظام الديمقراطى ، وفرضت ضرائب على ملاك الأرض وأصحاب رءوس الأموال أكثر من الضرائب المفروضة على الدخل المكتسب ، وفرضت ضرائب على الدخل المكتسب الكبير أكثر من الضرائب المفروضة على الدخل الصغير ، وترتفع نسبة الضرائب على التركات ، فالدولة تأخذ نصف دخل الأغنياء المياسير فى أثناء حياتهم وتحصل نصف مايتركونه بعد موتهم .

فتعميم التعليم ومجانيته وإيجاد معاش للعمال فى شيخوختهم، وإتاحة الفرص لجميع الطبقات، وتحسين البيئة وإيجاد الضمانات الكافية لتأمين حياة العمال، وتنظيم الصناعة وقوانين العمل، وتوسيع الملكية الصغيرة، وتنويع الضرائب وجعلها تصاعدية، كل هذا من أساليب العلاج ووجوه الإصلاح، وقد قلل هذا العلاج سطوة الفقر، وأنقذ الكثيرين من براثن الحاجة وأنياب البؤس، ولكن الفقر مع ذلك لا يزال باقياً، وقد لطفت دواعى الإصلاح من عدم المساواة، وقربت ما بين الطبقات، ولكن التفاوت برغم ذلك لا يزال موجوداً، والمشكلة الآن فى البلاد الديمقراطية هى هل يكفى السير فى الطريق الذى وصف واتباع الأساليب التى ذكرت والتوسع فيها لتحسين الأحوال وعلاج الحالة وإزالة أسباب النقمة وبواعث القلق، أو أن الأمر يستلزم اتخاذ أساليب أخرى أقوى وأعنف وأبلغ أثراً ؟

لا نزاع فى أن الأساليب العنيفة والانقلابات المفاجئة تستتبع الظلم والطغيان والعنف والقسوة، ولا تؤمن مغبتها، ولذلك تؤمن البلاد الديمقراطية بالتغيير التدريجى البطىء الثابت الخطوات، والتطور المتمهل المطرد الحلقات، ولكن الإصلاح التدريجى والعلاج المعتدل قد يلقيان مقاومة من ذوى الأثرة

الحمقاء والعقول الضيقة والنفوس الملتوية والطبائع المنحرفة التى قد تعميها لجاجة الغرض وعماية الهوى ، وتستر عنها الحقائق ، وتخفى العيوب ، ومن ثم تلوح علامات الخطر وتنجم نواجم الشر. فخطر الفقر عظيم رهيب ، وخطر عدم المساواة مرعب مخيف ، وإدراك حقيقة الموقف وفهم طبيعته قد يعين على التوفيق فى مواجهته وإجادة علاجه وتجنب أخطاره ، وإذا لم يأت العلاج عن طريق الاقتناع والموافقة والقبول فإن النتيجة معروفة وليست فى حاجة إلى نظر بعيد وفكر دقيق للتكهن بها ، فإن الفقراء سوف لا يستطيعون احتمال فقرهم والاطمئنان إليه ، والمحرومون إذا طال بهم الحرمان ملّوه وسئموه وحاولوا تغييره ، والشعور بعدم المساواة باعث قوى عنيد يدعو إلى التمرد والعصيان ، فمن الخير فى البلاد الديمقراطية التوسع فى مقاومة الفقر ، وإزالة فوارق الطبقات جهد الإمكان حتى تهدأ الخواطر وتستقر النفوس ، وتأمن الأمم شر الانقلابات وخطر الثورات

وقد راعت حكومة الثورة فى مصر هذه الاعتبارات وقدرتها فبعد أن أراحت البلاد من شرور الحكم الملكى الفاسد ، أصدرت قانون الإصلاح الزراعى ، وحددت ملكية الأرض ، وقامت بحركة تصنيع واسعة النطاق ، وعملت على تحسين الأحوال

الاقتصادية ، ونشر التعليم فى شتى مراحله ، والنهوض بالثقافة ، ولاتزال موالية بذل الجهود فى هذا السبيل لبناء مجتمع ديمقراطى اشتراكى تعاونى ، وهذا هو السبيل المأمون الذى يكفل للبلاد التقدم ، ويقيها عواقب الاضطرابات والانقلابات ، ويجعلها تواجه المستقبل فى ثقة وإيمان واطمئنان ، ويمكن الكفايات المنوعة بها من العمل فى الميادين المختلفة والتعاون على توطيد الاستقلال الذى ظفرنا به بعد جهاد شاق، وتدعيم القومية العربية وهى خير مجن لها من عوادى الزمن فى معترك السياسة العالمية وحومة الصراع الدولى .



التغيرات الاجتماعية
وظهور المذاهب الاشتراكية



يقضي معظم الناس حياتهم فى ظلال نظم لم يشتركوا فى صنعها ، ولم يستشاروا فى الموافقة عليها وإقرارها ، وهم فى أغلب الأحيان يقبلونها لا لأنهم أوسعوها درساً ، وقدروا مزاياها وفوائدها ، واقتنعوا بضرورة وجودها ، وإنما لأنهم درجوا عليها ، وألفوها بحكم النشأة والاعتياد ، وهذا هو السر فى ثبات أكثر النظم واستقرارها ، ولولا هذه الروح المحافظة لكان المجتمع معرضاً على الدوام لنوبات حب التغيير وهزات التجديد ، ومن طبيعة تقاليد الأمم وقيمها الأخلاقية وعاداتها ، وسائر قوالب حياتها ، الحرص على الاستمرار والتعلق بالبقاء .

ولكن الشيء الذى يسترعى النظر فى الوقت نفسه أن أى نظام اجتماعى لا يستطيع البقاء طويلا إلا إذا كانت فيه مرونة وقابلية للتغيير واستعداد فى كل وقت للتعديل والتسوية والملاءمة بين نفسه وبين الأحوال المتغيرة ومطالب الأفكار المستحدثة ، وصلاحيته لهذه الملاءمة ، هى التى نسميها قابليته للرقى والتقدم .

وما أحسب أن هناك نظاما اجتماعياً بالغاً ما بلغ من الدقة

والإحكام والاستجابة لطبيعة الإنسان ومسايرة غرائزه يصلح لكل زمان دون أن يتناوله تعديل فى أصوله أو فى فروعه ، ومعظم النظم التى عاشت طويلا استطاعت مغالبة الزمن بفضل خضوعها للتنقيح والمراجعة والتغيير المستمر .

وتتلاقى آراء المفكرين فى أحوال المجتمع الإنسانى على أن هناك نوعين من النظم لهما تأثير بعيد المدى فى حياة الإنسان ، وهما نظام الحكم ونظام الاقتصاد ، والنظام الأول تتمثل فيه السلطة العامة وتوجيه السياسة والفصل النهائى فى كل خلاف ؛ ونظام الاقتصاد يسعد الناس أو يشقيهم ، ويريح بالهم أو يزعج خواطرهم ، وفى الجملة يرجع إليه الكثير مما يلقى الناس من الخير أو الشر . وبين نظام الحكم والنظام الاقتصادى علاقات قديمة سواء فى النظام الرأسمالى أو النظام الاشتراكى ، فإن الاقتصاد يعتمد على سطوة الدولة فى مباشرة الأعمال التجارية ، وإبرام العقود والاتفاقيات ، والنهوض بمختلف المشروعات والمحاولات الاقتصادية ، وفى الوقت نفسه يقوم كيان الدولة على ما تجبيه من الخراج وألوان الضرائب . ولما كان عبء تحسين الأحوال وتيسير سبل العيش يقوم على كاهلها ، فإن عليها أن تتحرى وجوه الخير للناس ، وتكفل لهم أسباب الحياة ، وتوفر لهم دواعى

الأمن والطمأنينة . والعلاقة بين الدولة والاقتصاد من الوضوح بحيث لا تحتاج إلى مزيد من البيان ، لذلك لا نعجب حينما نرى أن أكثر حركات الإصلاح فى مختلف العصور وفى شتى الأمم ، كانت تدور حول التنظيم السياسى والتنظيم الاقتصادى ، ويصدق هذا حتى عن المذهب الفوضوى الذى يرمى إلى إزالة الدولة والاستغناء عنها ، وعن المذهب الفاشى والنازى وغيرهما من المذاهب الكلية التى ترمى إلى تركيز السلطة جميعها فى يد الدولة .

والأحوال التى تستدعى شيئاً من التعديل والتبديل فى النظم الاقتصادية أو النظم السياسية لا تنشأ دفعة واحدة ، وإنما تجىء بالتدريج ، بل قد تحدث بطريقة لا تكاد يحس بها ، فإذا كانت النظم الاقتصادية والسياسية السائدة مرنة قابلة للتعديل صالحة للتكيف حسب الظروف المتجددة ـ مثل الاختراعات والكشوف العلمية وما إلى ذلك من دواعى التغيير ـ أمكن أن يسير كل شىء على مايرام ، ولا نزاع فى أن هذا التغيير الطارىء قد يفيد بعض الناس وقد يضر آخرين ، ولكنه أمر لا بد منه ولا محيص عنه ، وإذا لم يجد استجابة فإنه يظل يطالب بالاعتراف به وتمهيد السبيل له ، والإمعان فى مدافعته تغريه بالالتجاء إلى استعمال القوة والاستعانة بالعنف ، وقد أصبح النظام الرأسمالى فيما يشبه

هذا الموقف ، وقد كانت الثورة الفرنسية والثورة الروسية مثلين لنتيجة جمود النظم وتأبيها على الإصلاح والتغيير .

وكل حركة اجتماعية يمكن أن ينظر إليها من ثلاث وجهات ، الوجهة الأولى تعليل سبب حدوثها ، والوجهة الثانية بيان الأغراض التى تستهدفها ، والوجهة الثالثة شرح الوسائل التى تراها كفيلة بتحقيق غاياتها ؛ وتعليل أسباب حدوث الحركة يستلزم وصف الموقف التاريخى والكشف عن العوامل التى أدت إلى ظهور الحركة ؛ وبيان الأغراض التى تستهدفها يستدعى إظهار مزايا تلك الأغراض ووجوه تفضيلها على الحالة الراهنة ؛ وشرح الوسائل الكفيلة بتحقيق غاياتها يوضح حكمة اختيار تلك الوسائل وترجيح وفائها بالغرض اللازم ، وتتفاوت هذه الوسائل بطبيعة الحال من المقاومة السلبية إلى العمل الثورى المباشر .

وتاريخ الحركات الاشتراكية الحديثة يبـــدأ منذ باكورة انتقال المجتمع الغربى من العهد الإقطاعى إلى العهد الرأسمالى ؛ ولبيان بعد مدى هذا التغيير علينا أن نشير إلى بعض الأحوال التى كانت سائدة فى العصور الوسطى ، فقد ضعف أمر الدولة الرومانية فى القرن الخامس الميلادى وركدت ريحها ، وتصدعت

وحدة أوروبا السياسية والاقتصادية من جراء ذلك ، وأصبحت الجماعات التى كانت تعيش فى داخل نطاق الدولة الرومانية وتتفيأ ظل رعايتها وحمايتها ، مضطرة إلى الاعتماد على نفسها فى تنظيم أحوالها ودفع العدوان عن أراضيها ؛ وسقوط الحكومة المركزية القوية التى كان يعنيها تيسير سبل المواصلات لتوطيد سلطانها وحماية رعاياها ، أدى إلى إهمال العناية بإصلاح الطرق وتأمينها ، وبذلك أصبحت كل جماعة من الجماعات تعيش فى شبه عزلة وانفصال عن الجماعات الأخرى ، وعدا الخراب على مدن كثيرة ولم يقو بعضها على البقاء وأصبحت الحياة فى المدن ضيقة المجال محدودة الآفاق ، وصارت التجارة والصناعة خاضعتين لإدارة النقابات التجارية ومحتكرى الصناعة ، وكان أعضاء هذه النقابات والقائمون على الاحتكار يسيطرون على إنتاج العمل واستعمال المواد وتحديد أسعار المنتجات ، وكان لهذا النظام مزاياه فى تلك الأزمنة ، ولكنه لم يكن يشجع على الابتكار والتبادل الثقافى أو تجمع رأس المال .

ومعظم الجماعات الإقطاعية كانت تعيش جماعات متفرقة محدودة فى الأرض الزراعية مكتفية بذاتها ، ولكل ضيعة سيدها الذى يقيم فى قلعته وحوله عبيده من الزارعين المقيمين فى

الأكواخ ، وكان هؤلاء الفلاحون ملزمين بزرع الأرض وتعهدها والبقاء بها وخدمة السيد المقيم بالقلعة ، وكانت الوسائل المتبعة فى الزراعة وسائل بدائيـة ، وكان أكثر ما تنتجه الأرض للاستهلاك المباشر أو المقايضـــة ، وكان على العبيد والخدم والزارعين تلقى الأوامر من السيد والاستجابة لمطالبه ، وعلى السيد حمايتهم ورد الغارة عنهم ، والسادة الأشراف فى دورهم يقدمون الطاعة للملك ويتلقون لقاء ذلك الامتيازات ، وكان معيار الثروة حينذاك هو حيازة الأرض ، وكان هـذا النظام فى مجموعة يحظى بتأييد الكنيسة ، التى كانت تعد الخروج عليه والتشكيك فى قيمته وجدواه ، نوعا من الخروج على الدين ، وتهديداً لسلطة الكنيسة .

ولكن كان هناك عامل لعب دوراً هاما فى القضاء على عهد الإقطاع ، وهذا العامل هو تقدم التجارة واشتداد ساعدها ، وارتفاع مكانتها ، واتساع نطاقها ، فقد استطاعت التجارة التغلب على العقبات التى كانت تعترض طريقها ، ونشأت المدن فى ملتقى أمكنة التبادل التجارى ، وجاءت الحروب الصليبية وأعادت الاتصال بين الغرب والشرق ،وكان الشرق حينذاك أسمى حضارة وأعز مكانة من الغرب ، فأفاد الغرب من هذا الاحتكاك وأخذت رؤوس الأموال تتزايد ، وأصبح التاجر وصاحب

المشروعات وأصحاب المصارف فى طليعة رواد العصر الجديد ورافعى بنائه ، وتوالت الكشوف الجغرافية والاختراعات فزادت حركة التغيير سرعة وقوة ، وبدأت تظهر الحكومات القومية وتستكمل عناصرها ، ومقومات كيانها .

وباتساع نطاق التجارة وكشف العوالم الجديدة واستفتاح الأبواب التى كانت مغلقة وتحرر العقول من إسار التقاليد البالية والأفكار الخاطئة وتغلب روح المغامرة والمخاطرة واشتداد الثقة بالإنسان والإيمان بالتقدم ، بدأ العهد الحديث ، وأخذت الروح الحديثة تؤكد وجودها فى كل ناحية من نواحى الثقافة ، وكل جانب من جوانب الحياة ، وبخاصة فى السياسة والاقتصاد ، وتجلى ذلك كله فى إحياء العلوم وفى حركة الإصـــلاح الدينى وفى بدء العهد الرأسمالى .

ولا يمكن بطبيعة الحال تحديد تاريخ هذا التحول ، وغاية ما يمكن أن يقال إن هذه الحركة ظهرت جلية واضحة فى القرن الخامس عشر الميلادى ؛ وفى خلال القرون الأربعة التالية تابعت وجهة النظر الجديدة انتصاراتها ، وقويت مكانة تلك الطبقة الجديدة المعروفة باسم طبقة البورجوازية أو الطبقة المتوسطة .

وقد كانت الثورة التجارية إرهاصاً بقرب حدوث ثورة

أخرى أجل شأناً وأبلغ تأثيراً ، وهذه الثورة هى الثورة الصناعية ، فالإنتاج بالجملة الذى يسرت حدوثه اختراعات القرن الثامن عشر الصناعية ضمن انتصار طبقة أصحاب المشروعات فى السياسة والاقتصاد ، وكانت النظرية التى أعلن الانتصار باسمها هى نظرية مذهب الأحرار ، وأساس هذا المذهب التسليم بحرية الفرد ، وبخاصة حريته فى الجرى وراء الربح بغير عائق ولا حاجز ، ولم يكن هناك حجة تمنع التوسع فى الأخذ بهذه النظرية ، ولكنها فى الواقع كانت مقصورة على طبقة رجال الأعمال وأصحاب رأس المال ، وكان لسلوك النظرية هذا الاتجاه أثر سيء ، لأنها كانت تناقض مصلحة طبقة العمال التى استدعى وجودها التقدم الصناعى ، وكان عهد النقابات قد تولى وضعف أمر ملاك الأرض ، وأصبحت مصلحة الزارعين وأصحاب الحرف تقضى عليهم بالانضمام إلى طبقة عمال المصانع .

وحتى أوائل القرن التاسع عشر لم يكن لطبقة العمال حق التصويت ، ولا حق إيجاد اتحادات تجارية ، وكانت الأجور غير كافية ، وأحوال العمل رديئة إلى أقصى حد ، وزاد الأمر خطورة نوبات التعطل التى كان يتعرض لها العمال فتزيد فى قلقهم وتفقدهم الشعور بالطمأنينة ، ولم يكن مما يطيب له خواطر العمال أن يعلموا

أن الثروات الضخمة التى أخذت تتجمع وتتراكم فى نواحى العالم من ثمرات جهدهم مادامو محرومين من المشاركة فيما تقدمه هذه الثروة من أسباب الاستمتاع والعيش الراغد .

وفى مثل هذه الظروف كان لابد من ظهور المعارضة وتهيؤ المقاومة ، وقد جاءت هذه المعارضة من نواح شتى ، وربما كان أجدرها بالتنويه بها والإشارة إليها معارضة رجال الاقتصاد ومعارضة أنصار النزعة الإنسانية الذين طالبوا باتخاذ اجراآت تخفف ألم الحاجة عن الفقراء وتلطف وطأة الأزمة التى يعانونها ، وتعمل على استدراك عيوب الأحوال الاقتصادية السائدة ، ولقيت هذه الحركة تأييدا من رجال الدين الذين وجدوا فى اللهفة على الكسب العاجل والانطلاق وراء جمع المال بشتى الطرق ما يناقض آداب المسيحية السمحاء ، وعضدتها كذلك طبقة ملاك الأرض لأنها ضاقت ذرعا بمنافسة طبقة رجال الصناعة الجديدة التى انتزعت النفوذ ودفعت بها إلى الوراء ، وكذلك علماء الاجتماع الذين كانوا يرون أن مصلحة المجتمع يجب أن يكون لها المكان الأسمى وأن تعلو على المصلحة الخاصة لكل طبقة من طبقات الأمة .

وهكذا قبل أن تستوفى الرأسمالية شوطها وتبلغ ذروتها قام رد فعل لمقاومتها وفل شوكتها ، وفى طليعة من ثاروا

بها ووضعوا الخطط لمقـــاومتها المصلحون الخياليون مثل توماس مور وهارنجتون وسانت سيمون وغيرهم من المفكرين الذين حاولوا إقامة المجتمع على أسس معقولة تكفل وجود توازن بين الطبقات ، وتضمن الخير العام للمجتمع ؛ وكانت الصور التى قدمها هؤلاء المصلحون تقوم فى كثير من الأحيان على التخيل وتجاهل بعض الحقائق الرئيسية ، ولكنها رغم ذلك توضح عيوب المجتمع المعاصر ، وتقدم المقترحات لإصلاحها ، وكثير من هذه المقترحات كان موضع عناية المفكرين فى الأجيال التالية ، فأحلام هؤلاء المصلحين لم تذهب عبثاً ، ومقترحاتهم كان لها أثر فعال فى ترميم العيوب واستكمال وجوه النقص .

وفى أواخر القرن الثامن عشر كان الكثير من الأفكار المناهضة للرأسماليين قد تحددت وتبلورت واستقرت أسسها ، وظهرت طلائع تلك الأفكار فى الآراء الاشتراكيـة الواردة بمؤلفات وليـــام تومبسون ولويس بلانك وويلهلم ويتلنج وفرديناند لاسال .

ولكن الحركة الاشتراكية المنظمة التى أصبحت قوة مؤثرة مرهوبة الجانب مسموعة الكلمة تمت بمجىء كارل ماركس

ومعاونه فردريك إنجلز ، وقد تجاوزت الاشتراكية الماركسية أو الاشتراكية العلمية كما يدعوها بعض الناس الحدود التي وقف عندها المفكرون الاشتراكيون المتقدمون ، ووضعت أساس النقد المنظم للمذهب الرأسمالى ، وفسرت التاريخ تفسيراً جديداً يلائم نزعتها وأعلنت حتمية سقوط النظام الرأسمالى ، وزادت طبقة العمال الكادحين ثقة بنفسها ، وأملا فى مستقبلها ، باعتبارها الطبقة التى تعمل على الانتقال إلى العهد الاشتراكى

وماركس له إذن أهمية ملحوظة غير منكورة فى التفكير الاشتراكى الحديث . ولكن بعض ما قرره ماركس يحتمل تفسيرات عدة ، ويمكن فهمه من زوايا مختلفة : ولذا اختلف خلفاء ماركس فى تفسير مذهبه والعناية باتجاهاته ، وصارت الماركسية فى أعنف صورها وأنقاها وأقربها إلى الماركسية الحقيقية هى الاشتراكية الثورية التى أخذ بمبادئها رجال الثورة الروسية ونظموا الأحزاب الشيوعية تبعا لتعاليمها .

أما الجماعات الاشتراكية الأخرى فإنها حينما رأت الامتيازات التى فاز بها العمال عن طريق الإصلاح التشريعى وضغط الاتحادات التجارية آمنت بأن مستقبلها مرتبط بوسائل الإصلاح التدريجية ، ووثقت من أن الزمن والتطور الاجتماعى فى صفها ، ومن هؤلاء

الاشتراكيين جماعة الاشتراكيين المنقحين والاشتراكيون الفابيون والاشتراكيون المسيحيون .

وقد اشتهر فى القرن التاسع عشر الاشتراكيون الفوضويون وكانوا يرمون إلى إلغاء وجود الدولة ، وإبطال رأس المال الصناعى . ووقفوا من الماركسية موقف المعارضة الشديدة ، وظهرت فى أواخر القرن التاسع عشر الاشتراكية النقابية المعروفة باسم السنديكالية وكانت لا تطمئن إلى الإصلاح السياسى ،وتؤمن بقدرة العمال على خلق المجتمع الجديد ، وقد ظهر نوع معتدل من السنديكالية فى انجلترا عرف باسم الاشتراكية الطائفية .

وكل هذه المذاهب على اختلاف ألوانها وتباين نزعاتها وتنوع وسائلها تمثل الرغبة المفكرة والحاجة الماسة إلى تحسين أحوال المجتمع ومعالجة عيوبه ومساوئه والتطلع القوى إلى خلق نظام يكفل أسباب الخير والحياة الصالحة للجميع .

وقد كان موقف المذاهب الاشتراكية المختلفة وموقف الدول الرأسمالية من الديمقراطية موقف التأييد والاعتراف بمزايا الحكم الديمقراطى ، وكان بعض الحكام المستبدين فى الدول الرأسمالية يتظاهرون بالولاء للديمقراطية ، وظلت للديمقراطية مكانتها المرعية حتى ظهرت الفاشية فى إيطاليا والنازية

أو الاشتراكية الوطنية فى ألمانيا ، وتنكرت الحركتان للنظام الديمقراطى ، ووجهتا النقد إلى الأسس السياسية والاجتماعية والاقتصادية للنظام الديمقراطى ، وحاولتا استعمال القوة لحمل الأمم على الإعراض عن النظام الديمقراطى .

ويؤخذ على الاشتراكية الوطنية سواء فى صورتها النازية أو صورتها الفاشية ، الاستهانة بقيمةالفرد وإهدارحريته ، وهذا العيب واضح كذلك فى المذهب الشيوعى ، والشيوعيون يقولون عن النازية والفاشية إنهما كانتا آخر محاولة مستميتة تبذلها الرأسمالية الواهنة لاستبقاء نفوذها ، والمحافظة على كيانها ، ولا نزاع فى أن أصحاب الأعمال الكبيرة لعبوا دوراً فى تأييد النازية والفاشية ، ولكنهم ما كانوا لينجحوا فى محاولتهم لو لم يكن هناك حاجة عاطفية للاتجاه النازى فى ألمانيا والنزعة الفاشية فى إيطاليا ؛ ولظروف الأمم الخاصة وماضيها وتقاليدها تأثير كبير فى المبادىء السياسية والاقتصادية التى تستجيب لها وتتأثر بها . وفى اعتقادى أن تقاليدنا فى الشرق الأوسط وماضى تاريخنا وخبراتنا المكتسبة تجعلنا أميل إلى قبول الاشتراكية التعاونية الديمقراطية التى تحفظ للفرد كيانه ، وتصون حريته ، وتلائم بين مصلحته ومصلحة الجماعة ، ولا تمكن القيم المادية من الطغيان

على القيم الروحية ولا تشتط فى تفسيرها للتاريخ فتقصره على الأسباب المادية والدوافع الاقتصادية ، ولا تؤمن بتفوق سلالة من السلالات على سائر أجناس البشر ، ولا ترى أفضلية أمة على باقى الأمم إلا بالعمل لما فيه خير الإنسانية . والمشكلات التى تواجه الأمم فى العصر الحاضر من الكثرة والخطورة بحيث لا يمكن معالجتها إلا فى ظل نظام اشتراكى تعاونى ديمقراطى يشجع مختلف الكفايات ويؤيد الحرية والمساواة ، ولا يدخر جهداً فى النهوض بالمجتمع ، وتحسين أحواله ، وحماية حوزته ودفع المكاره عنه .



الديموقراطية

أسباب ظهورها ومزاياها

الديموقراطية في أوسع معانيها فلسفة اجتماعية تسيطر على العلاقات البشرية جميعها سواء كانت علاقات شخصية أو علاقات اجتماعية ، ومن أهم ميزاتها أنها مرنة قابلة للمطالب المتغيرة ، وهى ليست نمطاً من أنماط الحياة صلباً جامداً ، ولا مذهباً من مذاهب الحكم التى تدعى العصمة والكمال ، ولا نظاماً اقتصادياً يزعم أنه الكلمة الأخيرة فى الاقتصاد ، وهى قابلة للتطور فى كل خطوة من خطواتها وبكل مرحلة من مراحل تقدمها ، وذلك لأنها قائمة على الاستفادة من التجارب ، ومسايرة التطورات التى تحدث فى حياة البشر ، ونظمها قابلة على الدوام للبحث والنظر والتعديل والتنقيح فى ضوء المناقشة الحرة والتجربة الواقعية ، ومن ثم قد تختلف صور الديمقراطية باختلاف الأمم الآخذة بالنظام الديمقراطى .

والديمقراطية هى النظام الذى يتيح لكل فرد أن يحقق ذاته ، ولذلك كان الاتجاه إليها من أقدم الدوافع فى النفس الإنسانية ، وقد كانت النظم السياسية العتيقة لا تشبع رغبة الدافع

العتيد إلى الديمقراطية لأنها كانت نظماً متسمة بطابع التحكم والاستبداد ، معتمدة على القوة العارية ، ولا تقيم وزناً للحياة البشرية ، ولا تقدر الشخصية الإنسانية .

وقد قدمت الحضارة اليونانية أول مثل من أمثلة الديمقراطية السياسية ، ففى بعض المدن اليونانية وبخاصة مدينة أثينا كان يعهد فى تقرير الساسية العامة إلى جماعات شعبية أو هيئات ينتخب أعضاؤها . وكان بين أبناء المدينة الواحدة لون من ألوان المساواة الاجتماعية والسياسية ، مقترناً فى الوقت نفسه بالشعور بالمسئولية المدنية ، ومع ذلك فإن الديمقراطية اليونانية لم تسلم من العيوب ، فقد كان ينقصها عنصر الشمول ، وكانت مقصورة على طبقة المواطنين ، فهم وحدهم الذين كان من حقهم الاستمتاع بمزاياها ، وقد كانوا قلة بين السكان ، وكان سائر الأهالى من غير المواطنين والعبيد أكثرية محرومة من الحقوق المشروعة مزعزعة الكيان مسلوبة الأمن والطمأنينة ، ولم ينظر أفلاطون فى جمهوريته إلى حكم الأكثريه بعين الرضا ، وعد الحكم الديمقراطى مقدمة للفوضى ، وكان أرسطو أكثر منه تقديراً لمزايا الحكم الديمقراطى ولكنه كان يشك فى مستقبله .

وجاءت بعد قرون الجمهورية الرومانية ، وقد قدمت للمذهب

الديمقراطى عنصرين هامين ، العنصر الأول الفكرة القانونية التى مضمونها أن الموافقة الشعبية هى أساس كل سلطة سياسية ؛ والعنصر الثانى هو نظرية المساواة الإنسانية ، وهى النظرية التى عنى بها عناية خاصة مفكرو القرن التاسع عشر . وكان من واجبات الدولة عند الرومان أن توزع العدالة بين الناس فى نزاهة تامة دون تحيز لطبقة من الطبقات أو لفرد من الأفراد .

وفى الفوضى التى تبعت سقوط الدولة الرومانية توقف تقدم المبادىء الديمقراطية ؛ والديمقراطية فى صورتها الحديثة نتيجة من نتائج التغير الاجتماعى العميق الشامل الذى أعقب اضمحلال المجتمع الإقطاعى، وكان ذلك عصر ارتفاع شأن التجارة وتكون الحكومات القومية وظهور الطبقة المتوسطة ومقاومتها للأرستقراطية التى كانت تملك الأرض ، وعصر الكشوف الجغرافية وظهور العلم الحديث وتزايد انتصارات الفكر الإنسانى الحر فى عوالم الدين والسياسة ، وكانت الثورة الفكرية تشمل كل العناصر التى تتكون منها الديمقراطية ولذلك ظلت مبادىء الديمقراطية خلال أربعة قرون مرتبطة أشد ارتباط بظهور مذهب الأحرار .

وعهد إحياء العلوم الممتد من القرن الرابع عشر إلى القرن

السادس عشر يوضح لنا معالم الانتقال من تفكير العصر الوسيط إلى التفكير الحديث . وقد كان ذلك التفكير الحديث فى جوهره ثورة على جمود عهد الاقطاع ؛ وحينما استرد عصر الإحياء تراث الفكر اليونانى والأدب الرومانى طالب بحرية الفكر وحق البحث الطليق من القيود ، وتحدى سلطان الكنيسة ، وأشعل حماسة الناس ، وألهمهم الميل إلى البحث فى كل ميدان من ميادين المعرفة ، وساعد اختراع آلات الطباعة على إذاعة الأفكار الجديدة فى صورة لم تكن معهودة فيما سلف من الزمان ، وملأت الكشوف العلمية التى اقترنت بأسماء روجر بيكون وكوبرنيكوس وجاليليو وكيبلر ونيوتن نفوس الناس ثقة بحاضرهم وأملا فى المستقبل ، واستوجب تقدم المعرفة فى الطبيعة والطب والرياضة إعادة النظر فى الأفكار القديمة ، والآراء التقليدية المتوارثة ، وظهر أثر ذلك أوضح ظهور فى التفكير الفلسفى والتفكير السياسى ، وفى مؤلفات أمثال إراسماس وفرانسيس بيكون وبودان وتوماس مور ومكيافلى وغيرهم من المفكرين الذين عنوا بالأفكار التى لا تزال تسود التفكير السياسى والفلسفى حتى اليوم .

وساعد نجاح الإصلاح البروتستانتى على تشجيع حرية التفكير

الديني والاعتماد على ضمير الفرد فى مواجهة سلطان الكنيسة وحرصها على الاستئثار بحق التفسير لمسائل العقيدة والبت فيها ، وضمن ذلك للديمقراطية حقاً من حقوقها ، وهو حق حرية العقيدة .

أما فى عالم السياسة فقد كانت النتيجة المباشرة لانهيار النظام الإقطاعى ظهور الحكم الملكى المطلق فى الدول القومية الجديدة ، وادعى الملوك لأنفسهم الحق الإلهى فى الحكم ، وبموجب هذا الحق المزعوم استأثروا بمقاليد السلطة ، وأمعنوا فى الاستبداد والطغيان ، وخلقوا أداة إدارية مركزية تمكنهم من السيطرة الكاملة على الأمة برمتها ، وحصر الملوك فى أنفسهم القوة الزمنية والقوة الروحية ، فهم غير مسئولين عن أعمالهم إلا أمام الله ، وليس للأفراد ولا للجماعات أى حقوق سوى الحقوق التى يخولهم إياها الملوك ، واتفقت الكنيسة والدولة فى الضغط على الحريات وعضدت كل منهما الأخرى فى ادعاء أن طلب أى لون من ألوان الحرية يعد نوعاً من الثورة والتمرد على سلطان الدولة وخروجاً على الدين ، وظل التطلع إلى الديمقراطية رازحاً تحت أثقال الاضطهاد وطغيان الحكم المطلق حتى القرن الثامن عشر .

وقد استطاع الإنجليز أن يحدوا من سلطة الملك المطلقة

وادعائه الحق الإلهى بالثورة التى قامت فى سنة ١٦٨٨ ، ولكن مجلس النواب البريطانى لم يستطع توطيد سلطته إلا بالتدريج ولم تمنح الحقوق الانتخابية لعدد أكبر من الناس إلا بعد لأى ، ولم يصبح مجلس النواب المنتخب أعلى سلطة من مجلس اللوردات الذى يعين فيه الأعضاء بالوراثة إلا بعد خطوات جد بطيئة ومدى طويل ، وكان الذين تولوا القيام بهذه الحركة فى الأغلب من طبقة التجار بوجه خاص وسائر أفراد الطبقة المتوسطة بوجه عام ، وكانت فكرة الحرية الشخصية تفسح الآفاق أمام أفراد هذه الطبقة .

أما فى فرنسا فقد عاق الإصلاح الديمقراطى الإسراف فى الحكم المطلق وكثرة الامتيازات التى كان يتمتع بها الأشراف ، وقد أدى ذلك إلى الانفجار المدوى المعروف فى التاريخ باسم الثورة الفرنسية ، وقد سبق هذه الثورة قيام الثورة الأمريكية ، واستطاعت هاتان الثورتان أن تذيعا فى أنحاء العالم مبادىء الحكم الديمقراطى وتبدءا عهد الديمقراطية . وفى إعلان الثورة الفرنسية لحقوق الإنسان وفى إعلان إستغلال الولايات المتحدة لتلك الحقوق تبلورت فلسفة الديمقراطية التى جاهدت جهاداً طويلا لإيجاد مجتمع قائم على الاتفاق العام مسترشد بالنزعة العقلية . وقد أكدت

هاتان الوثيقتان ، وثيقة حقوق الإنسان ووثيقة إعلان الاستقلال ، وجود الحقوق الطبيعية ، وأن هذه الحقوق ملك لكل البشر ، وأكدت حق حرية التعبير عن الرأى وحرية الضمير وفكرة المساواة وسيادة الشعب . وحاول أنصار الديمقراطية فى السنوات التالية لذلك أن يتناولوا مشكلات السياسة والمجتمع فى ضوء هـــذه الأفكار ، وكانت نتيجة ذلك مد حدود الفرص الاقتصادية ، وتوسيع نطاق حق الانتخاب ، وارتفاع شأن المجالس النيابية ، وتقليل الامتيازات الوراثية ، وتحسن مركز المرأة .

وإذا رجعنا إلى التاريخ وجدنا أن هناك تيارات فكرية كثيرة ساعدت على تحقيق ذلك ، وشدت أزر الحركة الديمقراطية ، ومن هذه التيارات النزعة الإنسانية والتطلع إلى الحرية ، والعناية بالنزعة الفردية ، وانتصـــار النظرة العلمية ، وظهور فكرة المساواة . وكان كل تيار من هـذه التيارات يخدم الحركة الديمقراطية بنسب متفاوتة حسب الظروف التاريخية ، وتقلبات الحوادث وضغطها ، وكانت ملابسات الظروف فى بعض الأوقات تمكن أحد التيارات من أن يكون أقوى أثراً من غيره ، ومن ثم لم يكن هناك انسجام فى تأثير هذه التيارات المختلفة ، وهذا

هو السبب فى التفسيرات المختلفة للنظام الديمقراطى .

وقد واجهت نتائج الثورة الصناعية الديمقراطية مشكلة من أخطر المشكلات وأعضلها ، ولا تزال هذه المشكلة حتى اليوم فى انتظار الحل السعيد الموفق ، وقد استطاعت الديمقراطية التغلب على نظام الإقطاع ، والقضاء على مبادىء الحكم المطلق ، ومهدت بذلك السبيل للحضارة الصناعية الحديثة ، ولكن بعد أن تم لها هذا الانتصار ، وجد أنصار الديمقراطية ودعاة المذهب الحر والقائلون بالفردية أن أهدافهم متباعدة ، فأنصار الديمقراطية يميلون إلى تأكيد المساواة ، لأن المساواة هى التى تمكن كل فرد من إنماء شخصيته ، والكشف عن مواهبه ، ولذلك يعارضون فى مجتمع يمكن فيه عدم تساوى الثروات والأحوال المالية من وجود طبقة جديدة من الأرستقراطية الثرية ، وأنصار الحرية الذين يضعون الحرية فوق كل اعتبار ولا يعدلون بها شيئاً آخر ، وجدوا أمامهم مشكلة تدخل الدولة للحد من حرية أصحاب المشروعات الكبيرة أو قبول إساءة استعمال هذه الحرية ، وأنصار المذهب الفردى من ناحيتهم أصروا على تحبيذ إطلاق حرية الأشخاص فى ميادين المشروعات واثقين من أن القوانين الاقتصاديه الصالحة تجعل هذا التدخل من جانب الدولة أمراً لا لزوم له .

ومهما يكن من الأمر فإن خير وسيلة لفهم الديمقراطية هى معرفة مدى احترامها العميق للشخصية الإنسانية وتقديرها لها، وهو تقدير يتناول كل فرد من أفراد المجتمع فى غير تحيز وبدون نظر إلى الأصل والنشأة والثروة والمركز الاجتماعى، وقد عبرت عن ذلك وثيقة إعلان الاستقلال الأمريكى بهذه الكلمات « لقد خلق الناس جميعهم متساوين، وحباهم خالقهم بطائفة من الحقوق لا يمكن إنكارها عليهم، ومن بين هذه الحقوق : الحياة والحرية والبحث عن السعادة ». والديمقراطية تضمن لكل إنسان حق إظهار ملكاته سواء كانت ملكات ممتازة سامية، أو ملكات عادية دارجة.

وتعنى الديمقراطية عناية خاصة بمسألة المساواة وذلك لأن العصور السالفة التى سادت فيها الامتيازات كانت تحرم الإنسان من حق المساواة، وأى نوع من أنواع التمييز بغير مسوغ معقول يعد خروجا على الديمقراطية، وكل إنسان يعد غاية فى نفسه وليس وسيلة لغايات أخرى، ولكل إنسان الحق فى التعبير عن نفسه، ولكن ليس من حقه استغلال غيره واعتراض طريقه.

ومبدأ تكافؤ الفرص ليس معناه أن الناس جميعهم سيسيرون

صفاً واحداً فى طريق التقدم ، فإن المستويات التى يصل إليها الناس متوقفة على كفايتهم الشخصية ، وميزة تكافؤ الفرص أنه لايقصر حق تحقيق الذات على الطبقة الميسورة أو على أصحاب السيطرة والنفوذ وإنما يهيء فرصة للجميع بغير استثناء .

وفكرة المساواة من العمد التى تقوم عليها الديمقراطية ، ولكنها كثيراً ما تسبب البلبلة فى تفكير الديمقراطيين وغيرهم من الناس ، وكثيراً ماتعرض الديمقراطية نفسها للإنكار الشديد والهجوم العنيف ، وذلك أنه من الواضح الذى لاسبيل إلى نكرانه ، أن الناس من بعض الوجوه غير متساوين على الإطلاق ، فبعض الناس أذكياء لامعون وأقوياء العقول إلى درجة عالية ، وبعض الناس أغبياء متخلفون ضعاف الإدراك متهافتو التفكير ، وبعض الناس خيرون صالحون وبعضهم أشرار مجرمون ، وبعض الناس أقوياء العزم ممتازو الشخصية ، وبعضهم مسلوبو الإرادة متخلفون ، وبعض الناس أكفاء قديرون ، وبعضهم لايرجى منهم نفع ولا يصلحون لشىء ، وهذا التناقض الكبير والتفاوت العظيم واضح لا خفاء به ولايشك فى وجوده إنسان ، وواضح كذلك أن هناك درجات فى التفاوت والاختلاف ، فمن الناس العبقريون الذى يصلون إلى مستويات فكرية لانكاد تصدق

وهناك كذلك العجزة المتأخرون الذين يصل بهم الغباء إلى حد يثير العجب ويشكك الإنسان فى إنسانيتهم . وموجز القول أن هناك الأعلياء والسفلة والأشراف والأدنياء وما إلى ذلك من الاختلاف فى الصفات والمواهب ، ولا يمكن أن يقال إن هناك صفة واحدة يشترك فيها الناس بنصيب متساو .

وهذه الحجة الواضحة يلجأ إليها خصوم النظام الديمقراطى ، والذين يرون أن الديمقراطية ضد طبائع الأشياء ويعدونها لوناً من السخف ، وعلة من علل المجتمعات الحديثة ؛ ومن هؤلاء الفيلسوف الألمانى المعروف فردريك نيتشه وأشياعه ، فقد كان نيتشه يوجه طعناته إلى الديمقراطية لأنها تنادى بطلب المساواة ، وقد وضع نيتشه نصب عينيه الفروق التى أشرت إليها ، ومن الذين هاجموا الديمقراطية لقولها بالمساواة الزعيم الإيطالى السابق موسولينى فى الرسالة التى كتبها دفاعاً عن المذهب الفاشى وشرحاً للفلسفة الفاشية ، وهو من أجل ذلك يستنكر فكرة التصويت العام التى تحترمها الديمقراطية وتأخذ بها ، والواقع أن الديمقراطية لو كانت تقصد بالمساواة ما ظنه نيتشه أو ما ذهب إليه موسولينى لكانت جديرة بأن يشك فى أصولها ، ولكانت شيئاً ظاهر السخف والبطلان .

فما معنى المساواة التى يرمى إليها النظام الديمقراطى وتراها الديمقراطية أساساً من أسسها ؟ الواقع أن لكل إنسان قيمتين : قيمته باعتباره غاية فى نفسه يحمل بين جنبيه روحاً من عند الله وشعوراً بإنسانيته وله عالمه ودنياه وآماله وآلامه ؛ وقيمة أخرى من حيث هو وسيلة من الوسائل لأداء خدمات للمجتمع الإنسانى ، فقد أكون محامياً أو طبيباً مداوياً أو مهندساً أو عالماً أو كاتباً أو أديباً أو صحفياً ، وأنا بهذه المثابة وسيلة لأداء غاية فى القانون أو الطب أو الهندسة أو العلم أو الفن أو الكتابة الأدبية أو الأخبار الصحفية ، وقيمتى من هذه الناحية تقاس بمدى كفايتى باعتبارى وسيلة لتحقيق الغاية التى يرومها المجتمع ، فقد يكون الإنسان محامياً بارعاً أو طبيباً نطاسياً أو مهندساً نابغاً ، ويستتبع ذلك أن يكون وسيلة جيدة لتحقيق غاية ، وهى إجادة الدفاع عن موكله أو التوفيق فى تطبيب مريض أو إتقان المشروع الذى يعهد إليه فى الإشراف على تنفيذه ، وقد يكون الإنسان طبيباً مهملا ، أو محامياً مقصراً ، أو مهندساً متخلفاً ، فلا يكون بذلك وسيلة صالحة لتحقيق الغاية المطلوبة والعمل المنتظر ، ولا نزاع فى أن المحامى القدير والطبيب البارع والمهندس النابغ أرفع قدراً من المحامى العاجز ، والطبيب

المهمل ، والمهندس المتخلف ، ومن هنا تختلف الأقدار ، وتتفاوت القيم ؛ فالطبيب أو المهندس أو المحامى من حيث هو إنسان له قيمة لا تقدر بمال ولاتوزن بمعيار ، لأنها ترتفع فوق الموازين والمعايير ، ولكن قيمته كوسيلة لغاية من الغايات التى يرومها المجتمع قابلة للوزن والتقدير والمفاضلة ، والقائلون بالمساواة ينظرون إلى الإنسان من حيث قيمته كغاية من الغايات فى ذاته ، والبشر جميعهم متساوون من هذه الناحية ، أما قيمته باعتباره وسيلة من الوسائل فهى موضع المفاضلة ومجال الموازنة بين الأقدار ، وفيها الراجح والمرجوح ، والمجد والمقصر ، والصالح والطالح .

والمجتمع الديمقراطى يتعهد بحماية حرية كل فرد من أفراده ، ويحفظ له حقه فى حرية الاختيار والعمل ، والناس فى النظام الديمقراطى سواء أمام القانون ، ولكل منهم صوت متساو فى السياسة العامة للدولة عن طريق الانتخابات .

والمجتمع الديمقراطى عليه تبعات أخرى كثيرة ، منها العمل على إتاحة الفرص وإيجاد الميادين لإنماء الشخصية ، وإظهار الكفايات المتنوعة ، وتشجيع البحوث العلمية ، وتوسيع نطاق التعليم ، واستغلال موارد البلاد الطبيعية ، والعمل الدائم على رفع مستوى المعيشة ؛ والحكومة الديمقراطية

هى خادمة الشعب ، وحارس حرياته ، ومرشده فى سبيل التقدم ، ولكى تستجيب لمطالب الإصلاح الدائم والتجديد المستمر عليها أن تتعرف على حاجات الشعب المتغيرة ، و تفيد من التجارب ، ولا غنى عن استدراك العيوب ، وتصحيح الأخطاء ، وقد تختلف الوسائل التى تتخذها الحكومات الديمقراطية ولكنها تتفق فى أنها جميعاً ترمى إلى جعل الدولة سريعة الاستجابة لمطالب الشعب ، قوية الشعور بحاجاته ؛ وتؤمن الديمقراطية بأن برق الحقيقة يلمع ويسطع من تلاقى وجهات النظر المختلفة ، وتقليب الأمور على جوانبها وإطلاق حرية الصحافة والكلام والاجتماع . واضطهاد الأقليات أو الحيلولة بينها وبين إبداء رأيها لا يتفق مع أصول الديمقراطية ، ومن أقوال أحد الديمقراطيين البارزين « خير وسيلة لاختبار الحق هى قدرته على نيل القبول فى سوق الأفكار »

وأضمن الوسائل لحصول الديمقراطية على الرأى العام المستنير هو العناية بالتعليم وتعميمه ورفع مستواه وتمكين كل الطبقات من الأخذ بقسط وافر منه ، والعناية بكل فرع من فروع المعرفة الإنسانية . والاشتراكية كما سيرى القارىء صنوف وألوان وفى بعض ألوانها خروج على المبادى الديمقراطية الأصيلة ، وأقربها تمشياً مع الديمقراطية الحقة هى الاشتراكية التعاونية الديمقراطية .

النظام الرأسمالى

يمكن أن نقتفى آثار ظهور النظام الرأسمالى فى أول أمره باعتباره مذهبا من مذاهب الحياة الاقتصادية إلى القرن الثالث عشر ، وقد نشأت فكرة القيام بالمشروعات الحرة بقيام طبقة التجار ورجال المال بحركة لتجاوز الحدود التى وضعها النظام الإقطاعى ؛ وبظهور التفكير الحر فى القرن السادس عشر اتخذت الرأسمالية مبدأ الحرية الاقتصادية وجعلته شعاراً لها ، ولكن انتصار الفردية فى ميدان الأعمال التجارية لم يتحقق فى يسر وسهولة ، وحقيقة أنه من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر كانت التجارة هى القالب الاقتصادى للدول القومية الجديدة ولكن الرأسمالية مع ذلك لم تصبح سائدة إلا بمجىء الثورة الصناعية ، ومن عادة الانتقال من إحدى صور المجتمع إلى صورة أخرى أن يقع فى جو من الريب والشكوك والتردد والحيرة ، وهكذا كانت الحال فى عصر الانتقال من سلطة الكنيسة إلى سلطة الدولة . وقد أصبحت الدولة هى الموكلة بصيانة الأمن وصاحبة الاشراف على المشروعات التجارية ، وقبلت طبقة التجار

هذا الموقف مؤقتا وكان من أسباب ذلك اتفاقها مع الأشراف أصحاب الأرض ، وكانت هاتان الطبقتان تعتمدان على قوة الدولة فى حماية التجارة عبر البحار ، وكان التجار فى كل مكان يعتمدون على حكوماتهم فى الحصول على الامتيازات التجارية فى الأسواق الخارجية ، والحصول على المواد الخام من شتى أنحاء العالم ، وكانت أوربا جميعها على أبواب عهد الأمبيريالية .

واتجه الاهتمام بالتجارة فى أول الأمر إلى انشاء الدولة القوية النزاعة إلى التوسع والاكتفاء الذاتى ، ولما كان الاهتمام بالتجارة قائماً على الاعتقاد بأن حيازة المعادن الثمينة هى أساس الثروة القومية لذلك عني بالميزان التجارى ،واتخذت كل الوسائل الممكنة لجعله فى مصلحة الدولة ، وفرضت التعريفات على الواردات ، ومنحت الإعانات لزيادة الإنتاج والصادرات ، وشجعت الحكومة الصناعات الجديدة ، ونظمت الاحتكارات ، وسنت قوانين حماية التجارة ، وحاولت أن تحمل عدداً كبيراً من السكان على مباشرة العمل لتوفير القوة العاملة ، وامتد تنظيم الأعمال التجارية إلى كل ميدان من ميادينها ، وتناول تحديد الأجور ، ومستوى الأسعار ، وكانت هذه النزعة التجارية المسيطرة لا تتورع فى سياستها الاستعمارية عن الاستغلال الصريح بطريق

السيطرة على التجارة ، والتحكم فى موارد المواد الخام ومحاولة الشراء بأرخص الأثمان ، والبيع بالثمن الغالى فى كل سوق من الأسواق ، أى إن النزعة التجارية كانت ترمى إلى جعل الدولة قوية عن طريق الثروة ، ولكن فى خلال هذه العملية كانت النزعة التجارية تجعل مصالح طبقة التجار فى المرتبة الأولى ، وحينما كانت الأرباح التجارية مجزية سار كل شيء على ما يرام ولم يكن هناك ما يبعث على التذمر ، ولكن نظـــام التجارة أخذ فى الاضمحلال وعجز عن مواجهة تعقد المشروعات التجارية ونموها المتزايد ، وأصبحت طبقة التجار من القوة بحيث تستطيع أن تملى على الدولة شروطا أكثر ملاءمة لأحوالها .

وكانت نظرية الفردية الاقتصادية قد أطلت من خلال الاتجاه إلى التفكير الحر وتلقت دافعاً قوياً فى فلسفة الفيلسوف الإنجليزى جون لوك (١٦٣٢/١٧٠٤) الذى ذهب إلى أن حق الملكية حق طبيعى غير قابل للانتزاع ، والمجتمع فى رأيه قائم على التعاقد بين أفراده ، وقد أعطيت القوة للحاكم للمحافظة على حياة الناس وحريتهم ومحاولتهم القيام بالمشروعات ، واستخلص من ذلك أن دور الحكومة فى الميدان الاقتصادى محدود إلى أقصى حد ، وأن المجتمع يخدم أجل خدمة حينما يسمح للأفراد بحرية

العمل بلا قيد ولا شرط ، وقد أكد آدم سميث فى كتابه عن ثروة الأمم أن فى الطبيعة انسجاماً بين القوانين الاقتصادية . وهذه القوانين تعمل بحيث يعود الخير على الجميع حينما يجاهد الأفراد للحصول على الكسب الشخصى ، وأصحاب المشروعات حينما يأملون فى الأرباح غير المحدودة سيبذلون أقصى ما عندهم من الجهد لخلق أضخم ما يمكن من الثروة ، ويقتضى هذا بضرورة الحال إنتاج أحسن السلع للجميع ، وسيسترشد المتنافسون فى جهادهم بتقلب الأسعار فى السوق الحرة إذ يشتد الطلب فيها على ما يحتاج إليه المستهلكون .

وتصور الدولة فى هذه الحالة يختلف عن تصور وظيفتها فى رأى أنصار النزعة التجارية ، فالفرديون يرون أن تدخل الدولة يقلل من إنتاج الثروة . وأنصار النزعة التجارية يرون أن الاستعانة بالدولة يجدى على التجارة ، وواجب الدولة فى رأى الفرديين هو العمل على خلق الظروف التى تؤدى إلى الحرية الفردية ، أى الظروف التى تعين على حفظ النظام وحماية حقوق الملكية ، واحترام العقود والاتفاقيات ، ودفع الغزو الخارجى ؛ وعلى الحكومة أن توجه عنايتها إلى التربية والتعليم ومباشرة الأعمال العامة ، وموجز القول أن على الحكومة أن تقف

موقف الحكم دون أن تشترك فى لعبة إنتاج الثروة .

وحينما حدثت الثورة الصناعية اشتد ساعد الرأسمالية ، فإن تزايد قوة الآلة جعل الإنتاج بالجملة ممكناً ، وأصبحت سوق المواد الخام عالمية ، وكذلك سوق توزيع السلع ، وتكاثر الأرباح التجارية أوجد رءوس أموال جديدة مما دعا إلى التوسع التجارى وامتداد حركة التوزيع ، وأخذت المنشآت الصناعية الكبيرة والمتاجر الضخمة تحل محل المصانع الصغيره ، وعجز الصانع المستقل عن منافسة المصانع الكبيرة ، وأصبح يعتمد على ما يتقاضاه من أجر ، واشتدت المنافسة بين الدول على الأسواق الخارجية لتوزيع السلع وجلب المواد الخام ، وأدى ذلك إلى وقوع الصراع الاستعمارى ، واضطرت الدول الصناعية إلى خوض غماره .

وأصبحت السمة البارزة للرأسمالية أنها النظام الاقتصادى الذى يؤثر إطلاق حرية أصحاب المشروعات فى الجرى وراء الأرباح فى ميادين المنافسة ، أى إنه يشجع السعى التقليدى للحصول على الثروة أخذاً بوجهة نظر النظرية الفردية التى أصبحت متبلورة فى طائفة من النظم والقوانين ، أظهرها حق الملكية الخاصة وحرية القيام بالمشروعات واعتبار الحصول على

الربح دافعاً إلى الإنتاج وأن قوة المنافسة تتولى بنفسها تنظيم نفسها وتنسيق خططها .

وحق الملكية الشخصية يقرره القانون فى كل صورة من صور المجتمع ، ولكن الملكية الخاصة نوعان ملكية أشياء لازمة للمستهلكين إشباعا لحاجاتهم مثل اقتناء منزل للسكن أو سيارة أو آلة لغسل الملابس أو ثلاجة لحفظ الأطعمة ، وملكية أشياء مثل الآلات والمصانع والمواد الخام والأرض وما إلى ذلك من الأشياء التى تنتج أو تساعد على إنتاج مايلزم المستهلكين ، وهذا النوع الثانى من الامتلاك هو حجر الزاوية فى النظام الرأسمالى ، وواضح أن امتلاك مثل هذه الآلات يتضمن شرعية استعمالها والاستفادة منها أو التوقف عن استعمالها وحق نقلها للغير أو توريثها ، أما النظام الاشتراكى فإنه يقر امتلاك السلع الاستهلاكية ، أما وسائل الإنتاج فإنها يجب أن تكون فى حيازة المجتمع .

وفى النظام الرأسمالى تكون وسائل الإنتاج ملكا لفرد من الأفراد أو ملكا لجماعة من الناس ، وهم أحرار فى الانتفاع بها واستغلالها على الوجه الذى يريدونه ، وهم فى هذه المحاولة معرضون للربح والخسارة ، ولهم الحرية التامة فى الإكثار من الإنتاج

أو التقليل منه ، وتحديد السعر الذى يرونه مناسبا لسلعهم ، واستخدام الأشخاص الذين يقع عليهم اختيارهم للاستعانة بهم فى عملية الإنتاج ؛ ولهم حرية اختيار الشروط والالتزامات المالية التى يرونها كفيلة بإنجاز المشروعات على خير الوجوه ، وتمتاز العلاقات التجارية بين البائع والمشترى والمستخدم والأجير بحرية التعاقد .

والدافع العتيد إلى المشروعات فى النظام الرأسمالى هو دافع طلب الكسب ، وتعتمد الرأسمالية على رغبة الإنسان الأصيلة فى حب التملك وتعدها أقوى الحوافز على الإنتاج ، والمنظور أن صاحب المشروع سيعد للأمر عدته ليبلغ أقصى ما يمكن بلوغه من الإتقان لأن الربح غير محدود ، وسيظل مثابراً على متابعة الإتقان ، وتحسين الإنتاج ، وتخفيض نفقاته ، واقتحام أسواق جديدة للتوزيع ، وكلما وفق فى ذلك أثيب بموفور الربح ؛ وهو لا يمضى فى الإنتاج إلا إذا كان قوى الأمل فى الحصول على الربح ، وهو يبادر إلى ترك المشروعات التى تنذر بالخسارة وتهدد بالإخفاق ، وحافز الكسب هو أقوى ضمان لنجاح المشروعات .

وتعتمد الرأسمالية على المنافسة فى تنظيم الأسعار وتحديد الأرباح ، فوجود المتنافسين فى السوق يعين على استقرار الأسعار

والمنافسة بين المنتجين فى أى ميدان من ميادين الأعمال التجارية والمشروعات من عوامل تخفيض الأسعار فى السوق، على حين أن المنافسة بين المستهلكين فى شراء السلع تساعد على رفع الأسعار، وتعود بالربح الجزيل على المنتجين، وكذلك المنافسة بين العمال للحصول على الأعمال تهبط بالأجور، فى حين أن طلب أصحاب الأعمال للعمال يرفع أجورهم.

وأصحاب رءوس الأموال عرضة لأن يتحملوا تبعة إخفاق المشروعات وما يجره ذلك من الخسائر، ولذلك يحرصون على الأرباح التى تأتيهم من النهوض بالمشروعات، والعمل يدخل فى قائمة النفقات مثل الآلة والمواد الخام، والعمال يتقاضون أجورا ثابتة ولا شأن لهم بتقلبات حظوظ أصحاب الأعمال، وصاحب العمل هو الذى يحدد قيم الأجور ولو أن ذلك يتوقف على كثرة وجود الأعمال أو ندرتها، وعلى مدى قدرة الأجراء على المساومة، ولما كان العمل نفسه عنصراً من عناصر تكاليف السلعة فإن صاحب العمل يميل من أجل ذلك إلى تخفيض السعر حتى أدنى حد، والصانع من ناحيته يحاول على الدوام رفع مستوى معيشته، ومن ثم كان ولاؤه لاتحاد العمال أكثر من ولائه لصاحب العمل، وواضح أن العامل فى الوقت نفسه يعتمد

على عمله فى تحصيل رزقه ، وهو لذلك يعنى بنجاح المشروع

ولما كان الحصول على الأرباح متوقفا على استعمال الأساليب التجارية الناجحة لذلك يميل أصحاب الأعمال فى النظام الرأسمالى إلى زيادة الإنتاج وتقليل التكاليف وتسمى هذه السياسة « الترشيد » وهى تقوم على تطبيق وسائل الإدارة العلمية على الصناعة

ومن الخطأ أن نعد الرأسمالية مذهباً قائماً على التخطيط المصمم ، وهى فى الواقع تعتمد على قدرة القوانين الطبيعية على تحويل الرغبات الاقتصادية غير المصممة لمصلحة المجتمع ، والمشروعات الرأسمالية قوامها محاولات أصحاب رءوس الأموال الطليقة من كل قيد فى ميدان المنافسة للحصول على المكاسب الخاصة . وقد سيطر الاقتصاد الإقطاعى على أوروبا من القرن التاسع إلى القرن الخامس عشر ، وسيطرت النزعة التجارية من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر . ومن ذلك الحين لا تزال الرأسمالية النظام السائد فى أغلب بقاع الأرض .

وليس معنى ذلك أن عناصر الرأسمالية لم تكن موجودة قبل ذلك العهد ، وإنما اكتسبت الرأسمالية معناها الحديث بعد تجمع رأس المال الموظف واستعمال الآلة وإنتاج الجملة . وقد بدأ وضع

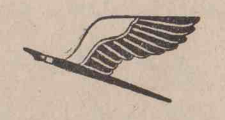
أسس الصناعة فى منتصف القرن الثامن عشر ، وكثر الإقبال بعد ذلك على إنشاء المصانع ، وتحسين الآلات ، والإنتاج الضخم ، وسهّلت المواصلات ، وأنشئت أسواق جديدة فى كل ناحية من نواحى الكرة الأرضية ، وامتاز هذا العصر بكثرة الاختراعات وغلبة الميل إلى التوسع ، ولعل أصدق ممثل لطبيعة هذا العصر هو صاحب المشروعات الجرىء الواثق بنفسه الواسع الحيلة المادى النزعة والذى يبصر من بعيد مواطن الربح الوافر ، ويجيد الخروج من الأزمات ، ويفيد من كل صفقة ويستغل كل شىء

ويعزو بعض المفكرين الاقتصاديين أسباب الحرب الكبرى الأولى إلى طبيعة النظام الرأسمالى ، ومهما تكن قيمة هذا الرأى فإن هذه الحرب كان لها تأثير فى توجيه النظام الرأسمالى وجهات جديدة ، فقد يسرت المستحدثات الصناعية الإنتاج الضخم وسهلت طرائق التوزيع ، ولكن امتداد زحف المشروعات الاقتصادية بدأ يسير فى بطء شديد بعد التقدم فى خطوات سريعة متلاحقة ، وهدأت حدة المنافسة فى السوق الحرة نتيجة لتكون الاتحادات التجارية وقيام الشركات الاحتكارية بين كبار المنتجين ، واضطرت الحكومة فى الدول الرأسمالية إلى سن قوانين تمس حرية التجارة ، وكان من أسباب ذلك توالى نوبات ارتفاع

الأسعار وأوقات هبوطها ، واستلزم الموقف كذلك عمل تشريع مفصل يجعل المضى فى المشروعات مناسبا للاعتبارات الاجتماعية وشرعت البلديات تعنى بتولى الاشراف على المرافق العامة ، وأخذت الدولة تميل إلى القيام بالدور الذى سبق لها القيام به فى بدء العهد الرأسمالى ، ولكنها فى هذه المرة لم تكن تصدر عن إرادة الحاكم الطاغية المستبد وإنما عن إرادة الشعب وحرصا على مصلحته .

ومن الواضح أن النظام الاقتصادى السائد فى أى عصر من العصور مهما تكن صوره وأهدافه فإنه يؤثر فى مستوى معيشة الناس وأحوالهم الصحية وعاداتهم فى الملبس والمأكل والتسلية ونظرتهم السياسية ومستواهم الاجتماعى ، وسلوك الإنسان مرتبط إلى حد كبير بقيمة دخله ، وعلاقة الناس بعضهم ببعض تتأثر إلى حد كبير بقيمة دخل كل واحد منهم . وقد كان للنظام الرأسمالى تأثير كبير فى الحضارة الغربية الراهنة والأحوال العالمية بوجه عام ، وكثير من أوجه تلك الحضارة تعد نتيجة من نتائجه وأثراً من آثاره ، ومهما قيل عن قرب انهياره وعدم قدرته على مواجهة مشكلات الحياة الحديثة فإنه لا يمكن إنكار

أهمية الدور الخطير الذى لعبه ، وأشد نقاده قسوة لاينكرون أنه العصر الذى زاد فيه الإنتاج زيادة عظيمة ، وبلغ الثراء حدا غير مسبوق ، وارتفع مستوى المعيشة تبعا لتكاثر الثروة ، فغير غريب أن يطبع هذا النظام العصر الحديث بطابعه ويترك على النظم الاجتماعية حيثما وجد ميسمه



الاشتراكية الخيالية

الكثير من محتويات النظريات الاشتراكية الحديثة يستمد أصوله من مؤلفات المصلحين الخياليين المتقدمين ، ويمكن تعريف هذا الضرب من ضروب التفكير المثالى بأنه محاولة للهرب من مجتمع ناقص إلى صورة خيالية لمجتمع تتحقق فيه القيم الإنسانية . وقد قدم لنا أفلاطون فى جمهوريته المشهورة مثالا كلاسيكيا لهذا النوع من أنواع التفكير تصور فيه مجتمعا منظماً على أسس من المبادىء العادلة ، وقد يكون فى التحدث عن جمهورية أفلاطون والأهداف التى قصد إليها خروج عن الموضوع الذى نحن بصدده ، ولذلك سأقصر الحديث على بعض التصورات الخيالية لجماعات حاولت إصلاح مساوىء المجتمع الصناعى الحديث والموضوع الذى يتناوله تصور الجماعات المثالية هو وصف العيوب اللاصقة بالنظم السائدة .

وقد ألف السير توماس مور كتابه المعروف باسم « طوبى » فى إبان فترة الانتقال بانجلترا من عهد الاعتماد على زراعة الأرض فى العصر الوسيط إلى عهد الاقتصاد التجارى ، وكانت تجارة

الصوف التى تدر الأرباح الكثيرة قد حولت مساحات كبيرة من الأراضى المزروعة إلى حقول للرعى ، وقد أدى ذلك إلى إفلاس كثيرين من المزارعين ، ولم تكن هناك صناعات كافية لاستيعاب المتعطلين ، واكتسحت انجلترا موجة من الإجرام ، وبدلا من أن تتخذ الحكومة إجراءات لتخفيف الضائقة وتفريج الأزمة لجأت إلى وسائل الشدة فملأت السجون بالمجرمين وأنزلت بهم العقوبات الصارمة .

وهذه هى الحالة المحزنة التى انبرى السير توماس مور لعقد الموازنة بينها وبين الصورة التى تمثلها للمجتمع ، وفى الوقت الذى كانت فيه الأمم الغربية تستقبل العهد الصناعى كان الذى يلهم السير توماس مور هو التطلع إلى الجماعات الصغيرة المتعاونة فى العصر الوسيط التى تجعل مصلحة كل فرد متفقة مع مصلحة الجماعة ، وغرض المجتمع كما تصوره هو تهيئة الظروف المناسبة لتقدم الإنسان الأخلاقى والعقلى ، ومن أجل تحقيق ذلك لابد من جعل مطالب الحياة المادية ميسورة لكل إنسان ، وإزالة الفقر المدقع والثراء المفرط ، وتحويل نشاط الناس إلى ناحية التعاون بدلا من اتجاهها إلى الصراع والتناحر .

وأدرك توماس مور أن الرغبة فى الحيازة هى أصل الشر

ومصدر الشقاء ، ولما كان الحرص على اجتناء الربح متوقفاً على الامتلاك الخاص لذلك يسود فى مجتمع مور المثالى الامتلاك العام للأرض وموارد الإنتاج وكل طبقة من العمال تزود بما يمكنها من القيام بوظيفتها المناسبة ، وكل فرد يثاب مثوبة عادلة لقاء نصيبه فى الإنتاج ، وعدم وجود الثروة أو الأملاك يمنع وقوع الصراع بين الأفراد ، ولا يسمح لإنسان بالتعطل إلا إذا كان قد بلغ سن التقاعد ، وفى هذه الحالة يسمح له بحرية الاستمتاع بما يريد من الملاهى الثقافية ، ولما كانت الحالة الاقتصادية فى هذا المجتمع خالية من تبذير التنافس فإن يوم العمل ست ساعات ، والمرضى يعالجون مجانا ، والتعليم الزامى لجميع أفراد المجتمع ، والحكومة بسيطة فى تكوينها سريعة فى اجراءاتها ، يختار رجالها اختيارا ديمقراطياً ويكون نفوذهم محدوداً ويوضع الدخل العام تحت رقابة شديدة ، وسبق مور عصره بمراحل حينما اقتراح جعل التسامح الدينى سائدا فى مجتمعه ، وساوى بين الرجال والنساء ، واقترح وسائل جديدة لمنع الجرائم واصلاح المجرمين وتحسين السجون .

وذهب جيمس هارنجتون فى كتابه « جمهورية أوشيانا » الذى ظهر سنة ١٦٥٦ إلى أن امتلاك الأرض هو السبب الرئيسى

للصراع الاجتماعى . وقد استطاع أن يدرك طبيعة الثورة الاقتصادية التى كانت تعمل حينذاك على تغيير العلاقات السياسية والاجتماعية بين الناس ، والفكرة التى يرددها من الحين إلى الحين فى كتابه هى أن الملكية الخاصة ولا سيما ملكية الأرض هى التى تفرض طبيعة النظام السياسى ، وقد لحظ أنه إذا قسمت الممتلكات تقسيما عاماً بين الناس فإن عاطفة الدفاع عنها تتخذ شكل الحكومة الجمهورية ، ولكى يجنب جمهوريته الاستبداد والطغيان رأى هارنجتون أن يلجأ إلى طرائق خاصة منها إنشاء دستور وتكوين مجلسين للتشريع ، وعمل انتخابات ، واستعمال الاقتراع السرى ، وفصل السلطات ، وكانت معظم هذه المقترحات طريفة حينذاك ، وثم أصبحت من مميزات الحكم الديمقراطى المألوفة . وقد قدم كتابه لكروموِيل ولكن هذا التقديم لم يسفر عن شىء يذكر .

وبقدوم الثورة الصناعية اتخذت تلك الصور الخيالية للمجتمع المثالى صورة النظام الاشتراكى ، فإن الأخذ بفكرة «دعه يعمل» فى النظام الرأسمالى مكنت أصحاب المشروعات من جمع الأرباح الضخمة ، ولكنها أفقرت العمال ، وكانت من أقوى أسباب البؤس والفقر والحرمان ، وكانت نظرية المذهب الفردى ترمى

إلى منع تدخل الدولة فى عمل القوانين الاقتصادية الطبيعية ، وقد ساعد انتصار المذهب البروتستانتى على تقوية النزعة الفردية فى الغرب ، وفطن التصور الخيالى للمجتمع لما فى طبيعة المجتمع الصناعى من دواعى إثارة الصراع بين الذين يملكون والذين لا يملكون ، وقد وجه هؤلاء المصلحون الجدد هجومهم على الأسس التى قام عليها هذا المجتمع الصناعى ، وأشاروا إلى انتشار الفقر والجهل والجريمة والمرض بين أفراد طبقة العمال ، وأنكروا على تلك القوانين الاقتصادية الطبيعية قدرتها على تحسين الأحوال ، ووجدوا أن الامتلاك الخاص هو سبب الظلم الاجتماعى ومصدر البلاء ، وشعروا بأن العلاج الوحيد لهذه الحالة هو جعل وسائل حياة الجماعة جميعها فى يد الجماعة برمتها ، وكان هناك بعض الاختلافات بين المصلحين الخياليين فى تحديد مدى سيطرة الدولة فى جمهورياتهم المثالية ، ولكنهم جميعاً كانوا متفقين فى نبذ الحياة الشخصية وتحريمها ، وقد قبلوا حقيقة التصنيع الحديث ، ولكنهم أرادوا أن يكون هذا التصنيع وسيلة للخير العام والرخاء الشامل ، ووضعوا ثقتهم فى أساليب التعاون ، واعتمدوا عليها فى مقاومة المنافسة والتسابق فى الاستغلال وطلب الأرباح ، وهم بذلك قلبوا النظرية القائلة إنه يمكن الوصول إلى التوازن

الاجتماعى عن طريق الحرية الفردية . وعند المصلحين المثاليين أن النظام الاقتصادى ليس سوى وسيلة لسعادة الإنسان . وتوفير أكبر قسط ممكن من الرخاء المادى لجميع أفراد المجتمع أول شرط من شروط الحياة الصالحة ، وكان هدفهم من وراء الاهتمام بالمسائل الاقتصادية والإصلاح الاقتصادى هو توفير أسباب الحياة الصالحة لا جمع الثروة واقتناء العقار .

ورأى سانت سيمون فى كتابه « المسيحية الجديدة » عودة المجتمع إلى مبدأ الإخاء الإنسانى ، وقد وضع زمام القيادة لمجتمعه فى يد العلماء ورأى أن تكون الدوافع الروحية هى الدوافع التى تسوده ، وأن يكون الإنتاج اشتراكيا وللصالح العام ، وعلى كل إنسان أن ينتج حسب قدرته واستعداده وأن يثاب على قدر مزيته الفردية ، وإلغاء التوريث لأنه إنكار لمبدأ المكافأة ، فى مقابل العمل .

وقد تأثر سانت سيمون تأثراً عميقاً بقدرة الصناعة الجديدة على الإنتاج ، ولم يكن برنامجه أكثر من محاولة لتسخير العوامل الاقتصادية لتحسين أحوال الإنسان ، وهو لم يعمد إلى استثارة المحرومين وإنما عمل على اقناع الطبقات المختلفة بطريق العقل ومخاطبة ضمائرها وتحريك نخوتها .

وذهب شارل فورييه إلى أن البشر بطبيعتهم طيبون إذا سمح لهم باتباع رغباتهم الطبيعية ولكن النظم الفاسدة التى فرضت عليهم أضلتهم ولبّست عليهم أمورهم ، وهو يرفض المشروعات القائمة على التنافس ، ويدعو إلى التعاون بين العمال ، ويشير باستعمال الأساليب العلمية فى زراعة الأرض واستغلال الموارد الطبيعية ، ويرى تقسيم المجتمع إلى جماعات تعاونية ، كل جماعة تكون من العمال والفنيين ، ويرى إلغاء الأعمال غير المنتجة القائمة على الفضول واغتنام الفرص للكسب مثل عمل سماسرة الأوراق المالية والوسطاء وأن يراعى فى تربية الأطفال تشجيع استعداداتهم الأصيلة ، وقد أثر تفكير فورييه فى طائفة من الكتاب الأمريكيين مثل هوثورن وإمرسن وثورو ولويل ، وأسس بعضهم مستعمرات على أساس تعاليمه .

وقد اشتهر فى انجلترا روبرت أوين فى أوائل القرن التاسع عشروعرف بنزعته الإنسانية إلى الاصلاح واشتراكيته الخيالية ، ومعظم الرواد فى الحركات الاجتماعية الكبيرة الشاملة لا يكونون من حيث قوة التفكير وسعة الإحاطة فى مرتبة أضرابهم الذين يجيئون فى آثارهم ، فقبل لوثر ظهر مصلحون دينيون كثيرون وقبل هومر نبغ شعراء عديدون ، وتقدم جيمس وات مخترعون

للبخار ، وكان لهؤلاء الرواد طرافة الابتكار وأصالة التصور ، ولكن لم يكن من نصيبهم التوفيق فى التنفيذ وتحقيق الغاية ، وروبرت أوين من طراز هؤلاء الرواد ، فليس هو نداً لماركس فى سعة العلم وقوة التفكير ، وليس هو مفكراً منطقياً صارم التفكير ناصع الحجة مثل بعض معاصريه الذين بنوا على الأساس الذى وضعه آدم سميث ، ولم يضمن أفكاره مذهباً فلسفياً ، ولم يحطها بسياج من المنطق الآسر المتماسك ، وربما كان نبل أخلاقه ونزاهة قصده وبراءة نفسه أكثر من دقة تفكيره ، وتعمقه فى البحوث والنظريات ؛ وربما كان هذا الرجل قديساً أكثر منه حكيما ، وقليل من الناس الذين يقرأ الإنسان سيرة حياتهم ويلم بأعمالهم ومواقفهم يثيرون فى نفسه من الحب والعطف والإعجاب ماتثيره حياة هذا الرجل النبيل العظيم الخلق الكبير القلب . .

وقد كان فى طليعة من أدركوا طبيعة المشكلات التى أثارتها قوة الآلة المنتجة ، وأيقن ان استمرار عمل الآلات سيؤدى إلى كثرة العمال المتعطلين ، ويجر أزمات البطالة ، وأنه يجب التفكير فى تدبير عمل لهؤلاء العمال واستدراك الأمر قبل استفحاله ، وأن الآلات يجب أن تسخر لخدمة الإنسان لا لإرهاقه واستعباده

وتركه يتضور جوعاً ، ويفنى حسرة وهزالا .

وقد حجبت حقيقة المشكلة حينا من الدهر مسألتان ، وهما نمو التجارة الخارجية ، ثم نشوء عهد الأمبيريا لزم ، وهو العهد الذى مكن للتجاره عن طريق التوسع الاستعمارى . وأهمية أوين فى تاريخ الفكر الاشتراكى والسياسى والاقتصادى أنه أدرك طبيعة المشكلات المتصلة بوفرة الإنتاج الصناعى ، ورأى أن زيادة الإنتاج الناشئة من تأثير الآلات تؤدى إلى تراكم الإنتاج من ناحية وإلى البطالة من ناحية أخرى ، ولا علاج لذلك إلا إذا وسع نطاق السوق توسيعاً واضحاً ملموساً ، وأن خير سبيل لذلك هو رفع أجور العمال ، وقد رأى أوين أن هذه الزيادة فى الأجور لا ينتظر أن تتم وتقدر أهميتها فى خلال انعقاد غبار المنافسة الحرة، ورأى أن لا مفر من التنظيم الاشتراكى إذا أردنا أن يكون الإنتاج الوافر سبيلا للرخاء ، وقد تحاشى القرن التاسع عشر هذا المشكل الخطير بإيجاد أسواق جديدة ، وأبطل بذلك حجة الذين أشاروا بخطر الإنتاج الوافر وأسلوب علاجه ، ولكن انتهاء عهد المنافسة الاستعمارية أظهر صدق تحليل أوين وبعد نظره

ومن أشهر الاشتراكيين الخياليين فى القرن التاسع عشر ادوارد بيلامى الذى وصف تصوره للمجتمع الصالح فى كتابه

الذائع الصيت « النظر إلى الوراء » وقد ظهر هذا الكتاب أول مرة سنة ١٨٨٧ وقوبل بحماسة شديدة فى الولايات المتحدة . ويأخذ بعض النقاد على بيلامى أن مؤلفه ينقصه الصبغة الأخلاقية والهدف الروحى ، وأن ميزة المجتمع الذى وصفه هى أن نظامه يكفل للإنسان مصلحته المادية ، ولكن الواقع أن الحافز الذى بعث بيلامى على تصور مجتمعه الخيالى كان باعثا روحيا ، لأن مجتمعه يمكن الفرد من إنماء مواهبه وتحقيق ذاته ، ويسمح للبشر أن يتقدموا تقدماً روحيا ؛ وعالمه الخيالى يمثل الخطوات التى تتخذ لتحقيق فكرة الإخاء الإنسانى ، وأسلوب الحياة الذى يصفه فى مجتمعه لم يصل إلى مرتبة الكمال لأن البشر مايزالون مستعبدين لأنانيتهم ،ولكنه يشجع فى نفوسهم الشعور بالتضامن وحاجة كل منهم إلى الآخرين ، وبذلك يقلل من الأسباب التى تدفع إلى الأثرة . وموضوع كتاب بيلامى هو أن الامتلاك الخاص يقيم الحواجز المادية والأدبية بين البشر ، ولذلك لا يوسع مكانا فى مجتمعه للملكية الخاصة أو المنافسة .

وبيلامى مثل أكثر أسلافه من المفكرين الحالمين يرى تمكين الذين يظهرون قابلية عظيمة للعلم من الأخذ بأوفى نصيب منه ، ويمنح النساء المساواة المطلقة مع الرجال فى كل شىء .

ولا نزاع فى صواب رأى بيلامى القائل بأن البيئة تلعب دوراً هاماً فى تحسين الحياة الإنسانية ؛ وتقدم عقل الإنسان أو نمو جسمه يمكن أن يتوقف أو يسير فى بطء شديد إذا لم تكن الظروف مواتية ، ومحاولة رفع مستوى الجماعة تستلزم تحسين البيئة التى تعيش بها .

وقد ظهرت كتب أخرى تصف مجتمعات خيالية ، وكان مؤلفوها يحاولون أن يقدموا للقارىء صورة لما يجب أن يكون عليه المجتمع لكى يعقد الموازنة بين المجتمع الذى يعيش فيه والمجتمع الذى تخيله مؤلف الكتاب ، ومن هؤلاء الكتاب الكاتب البريطانى الاجتماعى المشهور ولز فى كتابه «طوبى حديثة» وكتابه « صورة الأشياء القادمة » ومنهم أورويل فى كتابيه «مزرعة الحيوان» «والعالم سنة ١٩٨٤ » وكتاب الدوس هكسلى عن العالم الجديد ؛ ومعظم هذه الكتب تنطوى على محاولات صادقة مخلصة لتطبيق مبادىء العقل فى التنظيم الاجتماعى ، وقد أطلق على هؤلاء المفكرين وأمثالهم لقب الاشتراكيين الخياليين لأنهم لم يقدموا وسائل عملية لتحقيق المثل الأعلى الذى استمالهم وحملهم على وصف ملامحه،ولم يضعوا نصب عيونهم شدة رسوخ النظم التى ألفها الناس ، وطبيعة المحافظة الغالبة عليهم ، وربما

كان ينقص بعضهم الحاسة التاريخية والتفطن لما فى الطبيعة البشرية من دواعى النقص والعجز وتعقد الدوافع ، ويتخلل مؤلفاتهم إيمان يقرب من أن يكون ساذجا بقرب عهد الرخاء الشامل والسعادة البشرية التى لا يشوب صفوها مكدر من الظروف الاقتصادية والأحوال العامة ، ولكن بناة هذه المجتمعات الخيالية من أمثال توماس مور وسانت سيمون وفورييه وبيلامى قد أثروا فى التفكير الحديث تأثيراً بعيد المدى ، ومن السهل أن يدرك الإنسان قوة هذا التأثيرحينما يتأمل الفرق بين أكثر النظم السائدة فى العصر الحاضرو النظم التى كانت سائدة قبل ذلك ، وقد كان لخيالاتهم وتطلعاتهم واقتراحاتهم فضل كبير فى دفع اليأس عن النفوس ، وبعث الأمل وتوجيه الفكر إلى أقوم النظم وأمثلها ، وقد أدركوا من بادىء الأمر أن الآلة يجب أن تكون للإنسان الخادم المطيع لا السيد المطاع ، وأن وظيفة العلم تحرير الإنسانيه لا استعبادها ، وكان غرض المدن الفاضلة والمجتمعات المثالية على الدوام السعادة العامة الشاملة للبشر جميعاً ، وتمكين كل إنسان من تحقيق ذاته وإظهار مواهبه وإمكانياته ، وكان جل اعتمادهم فى تحقيق مثلهم العليا على إيجاد روح التعاون بين الناس والقضاء على أسباب النزاع والصراع .

المذهب الماركسي

س أقوال كارل ماركس أن الفلاسفة قد فسروا الدنيا بطرائق مختلفة ولكن الشيء الهام هو تغييرها .

وقيل عن ماركس إنه وجد الاشتراكية مؤامرة وتركها حركة ، والواقع أن الاشتراكية قبل ماركس لم تكن مبادىء محددة ، ولا مذاهب واضحة المعالم ، وكانت اتجاهات لحمتها الوهم وسداها الخيال ، وتعلات تلائم الحاجات المحتبسة فى النفوس ، ومجتمعات أوين وأضرابه الخيالية المثالية ليست سوى تصورات جميلة ، مقنعة فى حملتها على الملكية الخاصة ، ووصفها لمساوىء المجتمع الحقيقى ، وقد عرضت ببراعة تثير الحماسة ، وتحفز الهمة إلى طلب التغيير ، ولكنها لم تصف الوسائل لإحداث الانقلاب والانتقال إلى النظام الاشتراكى ولا كيفية الاستيلاء على السلطة لوضع تلك المبادىء موضع التنفيذ ورد الهجوم الذى يوجه إليها ، ولقد حاول بعض الاشتراكيين الخياليين مثل أوين أن يحققوا تصورهم المثالى للمجتمع الاشتراكى ، وكونوا مجتمعات تسترشد فى حياتها بالمبادىء التى رأى هؤلاء المصلحون أنها جديرة بضمان

الحياة السعيدة للإنسان ، ولكن هذه التجارب كان نصيبها الاخفاق بغير استثناء ، وكان أكثر هؤلاء المصلحين يظنون أنه يكفى أن يسترعوا أفكار الناس إلى ما فى صورهم الخيالية للمجتمع من كمال وجمال ليقبلوا عليها ويعملوا على تحقيقها ، ولذلك لا نعجب من أن أكثر هؤلاء المصلحين الحالمين أصيبوا بعد استغراقهم فى الأحلام الوضيئة بخيبة الأمل ؛ ومن أسباب إخفاقهم أنهم لم يضعوا أفكارهم فى الإطار التاريخى ، ولم يتعمقوا معرفة العوامل الاقتصادية التى كانت غالبة على عصرهم ، وكانت فكرتهم عن الطبيعة الإنسانية لا تخلو من السذاجة ، فقد كانوا يعتقدون أن البشر عقلاء مفكرون وحسنو الأخلاق طيبون ، ويكفى أن نريهم صورة المجتمع المثالى لنحصل على موافقتهم ، ونظفر بتنكرهم للقديم ، وكانت الفكرة الغالبة على مفكرى القرن الثامن عشر أن المجتمح شىء ثابت مستقر ، وتصور الاشتراكيون الخياليون مجتمعهم على هذا النمط من الثبات والاستقرار ، فهو إذن ليس بحاجة إلى ما يضمن له البقاء ويكفل له الاستقرار ، فمتى تحققت الصورة الخيالية التى تصوروها فهى ستظل ثابتة مدى الدهر .

ووجهة نظر ماركس تخالف ذلك ، فهو يرى أن النظام

الرأسمالى والنظام الأشتراكى مراحل متباينة فى تطور العالم التاريخى وهو تطور مستمر ، وكما أن النظام الرأسمالى لم يتحقق كاملا إلا بعد توفر وسائل الإنتاج الصناعى فكذلك لايتيسر للنظام الإشتراكى أن يخلف النظام الرأسمالى إلا بعد أن تصبح علاقات الإنتاج جميعها اشتراكية وذلك بظهور طبقة العمال الكادحين — طبقة البروليتاريا — وتغلبها .

وقد ولد كارل ماركس من أسرة يهودية ألمانية من الطبقة الوسطى فى تريفيز بألمانيا سنة ١٨١٨ والتحق بجامعة بون فى عهد ثورة فكرية ، وتأثر تأثراً شديداً بفلسفة الفيلسوف الألمانى الشهير هيجل مثل أكثر الطلبة فى عهده ، وقد ترك دراسة القانون وفرغ لدراسة مذهب هيجل ، وحرم من التعيين فى الجامعة بعد حصوله على الدكتوراه فى الفلسفة سنة ١٨٤١ لأن آراءه لم تكن مرضيا عنها فى تلك الفترة ، فتحول إلى الصحافة ، وأنشأ جريدة وأقبل على دراسة المؤلفات الاشتراكية ، واستطاع فى مدى قصير أن يكون المبادىء الأساسية لمذهبه ، وأصبحت اشتراكيته تسمى « الاشتراكية العلمية » تمييزاً لها عن اشتراكية الحالمين بوجه خاص .

وقد حاول ماركس أن يكشف العوامل التى تعمل وراء

التطور الاجتماعى ، واستعان فى هذه المحاولة باتخاذ فكرة الحركة الديالىكتيكية من فلسفة هيجل ، وقد كان ماركس منذ كان طالبا يعد نفسه من أتباع هيجل ، ولكنه كان يعارض اتجاهه الرجعى فى السياسة ، وكان يرى هو وجماعة من أصحابه الهيجليين الشبان أن جوهر فلسفة هيجل ثورى وأن هيجل ينظر إلى المجتمع باعتباره فى جوهره دائم التغير متتابع التطور ؛ وقد ظل ماركس إلى آخر حياته يردد أنه مدين لهيجل ، ولكنه كان يصر على أن هيجل أخطأ فهم المعنى الحقيقى لفلسفته أو أنه اتجه به اتجاها منحرفا عن القصد ، وأن ماركس نفسه هو الذى صحح هذا الخطأ وأعاد الأمر إلى نصابه ، وكان الدليل فى رأيه على صحة جوهر فلسفة هيجل أنها قبلت هذا التصحيح .

ولفظة الديالكتيكية التى وصف بها هيجل الحركة التاريخية يونانية الأصل ومعناها الحديث أو الجدل ، وكان لها عند اليونان معنى حسن وآخر ردىء ، وهى كذلك عند المحدثين ، ونحن حينما نصف أحد الناس بأن له قدرة على الجدل والمحاجة قد نقصد أن نشير إشارة خفية إلى أن هذا الإنسان قد ينقض رأينا ويفند حجتنا بالرغم من أننا فى جانب الحق وهو فى ناحية الباطل ، وأن قدرته الجدلية تجعله يظهر الباطل فى صورة الحق ويجعل

الحق باطلا ، وهذا هو المعنى الردىء للفظة الديالكتيك ، ولكن كان لها كذلك معنى حسن ، لأن تصادم الآراء خير وسيلة لكشف الحق إذا كان الفريقان حريصين على الوصول إليه وليس غرضهما مجرد الانتصار فى المعركة . والمعنى الذى تنطوى عليه كلمة الديالكتيك فى هذا المقام هو أن الاتجاهات ذات الجانب الواحد يصحح بعضها بعضا ، وأن الحق يأتى من هذا الصراع ، لأن الصراع بين الاتجاهين يجعلنا نصل إلى نتيجة فيها إنصاف وتقدير للاتجاهين المتعارضين .

وعند هيجل وماركس أن الفكرة الرئيسية فى الديالكتيك هى أن الحق والتقدم يتحققان بطريق صراع العناصر المتعادية أو الاتجاهات المتعارضة ، والذى يميز استعمال هيجل وماركس لهذه الكلمة هو أنهما لايقصدان بها حركة الفكر فى كشف الحق وحدها وإنما يقصدان بها كذلك حركة الواقع نفسه أو حركة التاريخ فى عمل التقدم ، فالديالكتيك إذن وسيلة لكشف الحق ومعرفة حقيقة الأشياء ، وهو فى الوقت نفسه وصف للطريقة التى تجىء بها الأشياء إلى الوجود وتنمو وتتطور ، وقد استعملت اللفظة فى بادىء الأمر فى طرائق التفكير ، ثم استعملت بعد ذلك فى وصف الحركات التاريخية

التى حاول التفكير أن يفهمها ، وقد استمد ماركس من هيجل طريقته المنطقية وكذلك طريقته فى النظر إلى التاريخ ، وسواء ذهبنا إلى أن الحركة الفكرية فى العقل هى الحقيقة الأولى وأن الحركة التاريخية هى انعكاس لتلك الحركة الفكرية — كما يرى الكثيرون من مفسرى هيجل — أو إلى أن الحركة الفكرية ليست سوى انعكاس للحركة فى الأشياء كما يرى كارل ماركس فإن مفهوم الديالكتيك فى كلتا الحالتين هو أنه قانون التقدم خلال الصراع الذى يصدق فى عالم الفكر وعالم الحوادث .

وعند هيجل أن تاريخ الفكر حركة ارتفاع وسقوط ، فاتجاه من الاتجاهات يتغلب ويسود حينا ما ، ولكن حينما يظهر أنه قد اكتسح كل شىء فى طريقه وتمت له الغلبة يبدأ الاتجاه المناقض له يطل برأسه ويثبت وجوده ؛ والتفكير بطبيعته مجرد وله جانب واحد ولكنه إذا كان تفكيرا سليماً مستوعباً دقيقاً فإنه يعمل على تصحيح نفسه واستدراك عيبه ونقصه إذ يبدو واضحاً له أنه فى حاجة إلى مايعارضه ويناقضه ؛ ولتوضيح رأى هيجل نضرب القرن التاسع عشر مثلا لذلك ، ففى أول ذلك القرن غلبت النزعة الفردية ، واتسع سلطانها ، وأخذ يظهر بوضوح انها تنظر إلى الأمور من جانب واحد ، وعجزت عن

مواجهة كثير من الحقائق ، وأخذ الناس فى التلفت إلى النزعة الجماعية المناقضة لها ، وأصبحت النزعة الجماعية قبلة الأنظار وموضوع التفكير والاهتمام ، ويعلل هيجل انتصار النزعة المناقضة بأنها تشمل جانباً من النزعة التى تغلبت عليها والتى تكملها ، فالنزعة الجماعية تغلبت فى القرن التاسع عشر على النزعة الفردية لأنها كانت أكثر منها تقديراً للحقائق ، ولأنها استفادت من النزعة الفردية التى تقدمتها ، وعنيت بالحق الجزئى الذى اشتملت عليه النزعة الفردية ، والنزعة الجديدة تشمل النزعة القديمة وتحويها بالرغم من أنها تعارضها ، وتصادم الاتجاهات المتناقضة يأتى على الدوام بنتائج نافعة .

وقد طبق هيجل رأيه فى الديالكتيك على التاريخ والفكر ، فتاريخ العالم فى رأى هيجل حركة ديالكتيكية مثل حركة الفكر الديالكتيكية ، والتقدم مثل الحق لا يأتى إلا عن طريق الصراع ، فكل اتجاه فى تاريخ البشر يظهر ويؤثر يمهد الطريق لمجىء اتجاه آخر يكمل نقصه ويصحح خطأه ، ومن ثم لانستطيع أن نفهم القوانين المسيطرة على المجتمع إلا إذا تعمقنا فهم الحركات التاريخية وأوسعناها درساً وبحثاً ، وهيجل هو موجد المنهج التاريخى العظيم الذى لعب دوراً بارزاً فى تفكير القرن

التاسع عشر والذى يعتمد عليه أكثر علماء علم الاجتماع فى دراساتهم ، وبتأثير هيجل أصبح دارسو النظم المختلفة يحاولون أن يدرسوها فى ضوء البحث التاريخى .

ففكرة التقدم التاريخى عن طريق الكفاح من أفكار هيجل الأساسية ، وقد آمن بها ماركس ، ولكنه مع ذلك يعارض تصور هيجل لهذه الفكرة ، ويقول عن هذا التصور إنه يخفى الحقيقة ويضللنا فى أمرها ، فماذا يقصد ماركس بذلك ؟ يرى بعض شارحى الماركسية أن ماركس يريد أن يقول إننا إذا نظرنا إلى ما كتبه هيجل عن التطور التاريخى وسألنا أنفسنا عن كيفية حدوث هذا التطور لما استطعنا الحصول على جواب واضح ، فهيجل يصف حركات تاريخية لم تأت بها حكمة الأفراد الواعية ، بل الأمر على نقيض ذلك ، فإنك إذا نظرت إلى التطورات التاريخية أدهشك حقيقة أن الأفراد الذين تعنيهم هذه التطورات لم يكن عندهم أية فكرة عما هو حادث ، ويبدو كأنهم آلات ووسائل لما حدث ، ولم يكونوا بحال المسيطرين على الحركة التاريخية ، ويبدو أن الحركة حركة غير واعية ، فإذا كان ما يحدث ليس نتيجة لرغبات الأفراد فكيف حدث إذن ؟ إن هيجل لا يقدم جواباً واضحاً عن ذلك ، ويبدو أن الذى

يشغل باله ويعنيه ليس معرفة كيف جاءت هذه الحركة ، وإنما كيف تبدو هذه الحركة جارية على سنن العقل حينما تنظر إليها بعد وقوعها ، وهو يتحدث عن هذا التطور كأنه لم يكن من صنع قوى أى إنسان المفكرة وإنما كان مع ذلك من عمل العقل بوجه عام ، كأن الأفكار يمكن أن تعمل دون أن تكون أفكاراً جوّالة فى عقل أى إنسان من الناس ؛ ويصف ماركس هذا النوع من الحديث بالغموض والإغراب والتعمية وبأنه نوع من استعمال الألفاظ الفخمة التى لا تعنى شيئاً لمداراة الجهل ، وهو شىء غير علمى ومخالف للمعقول .

ولو كان هيجل سمع هذا النقد لما أعجزه الرد عليه ، فإن هذا النقد قائم على التفريق بين الذاتية والموضوعية ، وهو تفريق قد تغلبت عليه فلسفة هيجل فى رأى الذين يفهمونها على الوجه الصحيح ، ويرى ماركس أنه قد وجد التفسير الصحيح لتطور المجتمع ، الذى سلم هيجل بأنه من وراء رغبات الأفراد ، وهذا التفسير هو الصراع الاقتصادى ، فوسائل الإنتاج الشائعة تخلق نمط البناء الاقتصادى المناسب لها وتقسيم المجتمع إلى طبقات ، وتنشأ الآراء الأخلاقية والاجتماعية التى يبدو أنها تشكل المجتمع وتحتم اتجاهاته وبناءه ولكنها فى الواقع نتيجة

هذا البناء لا سببه ، ومعنى ذلك أن الديالكتيك الهيجلى حينما قوّم ماركس اعوجاجه ووجهه التوجيه الصحيح أصبح التفسير المادى للتاريخ أو الجبرية التاريخية .

ولقد كان مصدر ضعف الاشتراكية المثالية فى رأى ماركس أنها كانت تجهل حقيقة أن النظرية ليست لها قيمة إلا إذا كانت جذورها ضاربة فى أعماق الوقائع المادية ، وأن هذه الوقائع المادية هى المحرك الأصيل لسلوك الإنسان . وقد حاول الاشتراكيون الخياليون أن يشكلوا الأحوال الاقتصادية حسب الصورة التى رسمها خيالهم دون أن يرجعوا إلى الواقع فى تخيل هذه الصورة .. فواجب الاشتراكيين إذن أن يستعينوا بالديالكتيك على تحليل قوانين حركة المجتمع ، وأن يتبينوا اتجاهها ، وأن يضعوا خططهم على هذا الأساس . وبرنامج كارل ماركس الثورى مستمد من هذا الاتجاه ، والأساليب الماركسية تحتفظ بمرونتها فى كل وقت ، لأنها تسترشد بهذا المعيار الوحيد وهو ملاءمة العمل لواقع الظروف ، والعمل الناجح فى نظرها هو العمل الذى يقرب العمال من العهد الاشتراكى .

وقد ظل ماركس طوال حياته باحثاً دارساً ، وكاتباً مثابرا على الكتابة والتأليف ، ولكنه كان فى الوقت نفسه ثائراً

خطيراً ، وقد تنقل فى خلال حياته العاصفة من ألمانيا إلى فرنسا ومن فرنسا إلى بلجيكا واستقر به المقام فى انجلترا وقضى بها أربعا وثلاثين سنة حتى أدركته الوفاة فى سنة ١٨٨٣ ، وكانت جهوده موزعة لغايتين هامتين ، وهما استكمال وضع مذهبه الاقتصادى السياسى ، والاشتراك العملى فى تنظيم الحركة العمالية .

وأوضح تعبير لبرنامجه السياسى هو المانيفستو الشيوعى الذى أعده هو وانجلز سنة ١٨٤٨ استجابة لرغبة الاتحاد الشيوعى ، وكان هذا الاتحاد مكونا من جماعة من الألمان الأحرار المبعدين ، وقد تحرى ماركس أن يسمى هذا الاتحاد الاتحاد الشيوعى تمييزا له عن الجماعات المعروفة باسم الاشتراكيين الخياليين أو الاشتراكيين المصلحين ، وفى سنه ١٨٦٥ كان ماركس القوة المحركة فى تكوين اتحاد جماعات العمال المعروف باسم الدولى الأول ، وقد استمر هذا الاتحاد حتى سنة ١٨٧٦ .
ومؤلفات ماركس كثيرة ومتنوعة وفى طليعتها كتاب رأس المال ، ونقد الاقتصاد السياسى ، وفقر الفلسفة ، وقد اشترك معه فردريك إنجلز فى تأليف بعض الكتب مثل المانيفستو وغيره من الكتب والرسائل ، وكان إنجلز نفسه كاتباً قديراً ، ومفكراً لامعاً .

ويمكن تعريف النظرية الماركسية بأنها نظرية للثورة الاشتراكية وبرنامجا لما يعمل لتحقيق هذه الثورة والتمهيد لوقوعها ، وأساسها تحليل التاريخ تحليلا يرد أصل النظم الاجتماعية إلى العوامل الاقتصادية كما ذكرت ؛ والماركسية من حيث هى مذهب سياسى تصف بناء المجتمع والطبقات التى يتكون منها ، ويبدو من خلال هذا الوصف أن الدولة هى الآلة التى تسيطر عليها الطبقة الغالبة ، وهى باعتبارها نظاما اقتصادياً ترمى إلى نقد طريقة الإنتاج الرأسمالية وبيان أن أصحاب رءوس الأموال يستغلون العمال،وهى توضح أن هذه العملية لا مندوحة عن انتهائها بسقوط النظام الرأسمالى وتغلب النظام الاشتراكى ؛ والماركسية بوصفها برنامجاً ثورياً توضح الأساليب التى يتبعها العمال فى حركاتهم لإسقاط النظام الرأسمالى وإقامة النظام الاشتراكى .

وقد كانت الماركسية نقطة ابتداء لحركتين هامتين من الحركات الاشتراكية ، وهما الاشتراكية التطورية والاشتراكية الثورية أو الشيوعية ، والاشتراكية الثورية أو الشيوعية تتبع مذهب ماركس بحذافيره ، وأما الاشتراكية التطورية فإنها

تستأصل من الماركسية فكرة الصراع الطبقى والحاجة إلى العمل الثورى ، وقد أضاف لينين إلى نظرية ماركس وانجلز تحليلا للنظام الرأسمالى فى مرحلته الإمبريالية وأوضح وسائل الجهاد الثورى .

وقد عنى ماركس بالتاريخ للبحث عن القوانين العامة المسيطرة على التقدم التاريخى . والمجتمع فى رأيه فى حركة ديناميكية دائمة التغير متصلة النمو والتقدم والهبوط ، وتعمل علاقة السبب بالمسبب خلال هذه الحركة ، فكل وجه من وجوهها يشمل بطبيعة الحال العناصر الرئيسية التى كانت فى الوجه المتقدم والوجه الجديد فى دوره يعد العدة للوجه الذى سيتلوه .

وينشأ التقدم التاريخى من التفاعل بين الناس والأحوال المادية التى يعيشون فيها ، وقدرة الإنسان العقلية والجسدية تعمل مع موارد البيئة الطبيعية لتزويد المجتمع بالسلع اللازمة ، وينشأ من ثم نظام اجتماعى يوسع المجال لحركات الإنتاج والتوزيع والمبادلة الاستهلاكية ، وعلى هذا الأساس تقوم العلاقات الإنسانية المعقدة ، ونظم المجتمعات المتحضرة القانونية والسياسية الأخلاقية والثقافية .

والقاعدة الاقتصادية لهذا البناء هى التى تفرض عليه طبيعتها

وتظهر الطبقات الاجتماعيه على حسب نصيب كل طبقة من الثروة ، وينشأ القانون لحماية علاقات الملكية الموجودة ، والحكومة تعبر عن إرادة الطبقة المسيطرة اقتصاديا ، وتتحكم فى السياسة الخارجية حاجات الإنتاج الصناعى ويجر ذلك بطبيعة الحال إلى المنافسات الامبريالية ، والآداب الاجتماعية نفسها لا تخرج عن كونها تعبيرا دقيقا عن العوامل الاقتصادية ، وفضلا عن ذلك فإن أسلوب التربية والتعليم يعد الوسط الذى تنتقل فيه الثقافة السائدة من الجيل السابق للجيل اللاحق . ويقول ماركس إن افكار الطبقة الحاكمة كانت دائما هى الأفكار المسيطرة فى كل عصر من عصور التاريخ ، ولا يصدر ماركس حكماً أخلاقياً على ذلك وإنما يكتفى بملاحظته وتسجيله ؛ ولا ينكر ماركس وجود قوى أخرى فى التاريخ مثل قوة المثل العليا وقوة القادة العظماء وقوة الدوافع الدينية ولكنه يرى أن كل هذه العوامل تنشأ وتتشكل بتأثير عوامل البيئة المادية ، فجوهر المثل العليا مثلا هو أنها تمثل المحاولة لتغيير الحقائق الواقعة أو الهرب من مواجهتها ، وليس معنى ذلك أن كل أفكار الإنسان وأعماله خاضعة خضوعاً تاماً للعوامل الاقتصادية ، وإنما معناه أن الإنسان لايستطيع أن يعمل ولا أن يفكر

استجابة لتجريدات ليس لها كيان مادى وإنما هو يفكر ويعمل استجابة لعلاقة بينه وبين القالب الدينوى الذى يعيش فيه .

وحركة إنتاج الثروة فى أى مجتمع دائمة التغير والتحول تبعا للتجديد الذى يطرأ على الوسائل الفنية للإنتاج ، فاقتصاد العصور الوسطى الذى كان قائماً على الصناعة المحدودة المجال لم يستطع البقاء أمام إنتاج المصانع الكبيرة ، ويصحب كل تغير فى وسائل الإنتاج تغير فى العلاقات الاجتماعية ، وتنظم الطبقات الاقتصادية على أساس مشاركتها فى ثروة الإنتاج وبطبيعة الحال ترتفع كل طبقة نتيجة لوحدة مصالحها وتبعا لمنزلتها العامة ، وتحاول كل طبقة أن تحصل لنفسها على نصيب أكبر من دخل الإنتاج ، وتتضامن الطبقة السائدة وتوحد صفوفها لدفع هجوم الذين يهددون نفوذها أو يحاولون الاستيلاء على أملاكها ؛ وتقتصر المعركة فى بادىء الأمر على الميدان الاقتصادى ، ولكنها لا تلبث أن تنتقل منه إلى الميدان السياسى ، ويسترعى ماركس نظر قرائه إلى أن الطبقة السائدة تحاول دائما جعل الحكومة خاضعة لها لاعتقادها أن هذا هو السبيل الوحيد للاحتفاظ بمكانتها ، والدولة لم تكن محـــايدة فى الدور التاريخى الذى لعبته ولم توزع العدالة فى نزاهة وإخلاص وإنما

كانت على الدوام آلة تنفيذ لمطالب الطبقة المالكة .

وحينما تتغير وسائل الإنتاج وتنشأ الحاجة إلى وجود علاقات اجتماعية جديدة ويتطلب ذلك نقل السيطرة من طبقة إلى طبقة ترفض الطبقة القديمة التنازل عن نفوذها السياسى ، ويتبع ذلك اشتداد المعركة ، وتجد الطبقة الجديدة الناشئة ما يعترض طريقها من بقايا النظام البالى وأطلال البناء القديم فتضطر إلى اللجوء للقوة والعنف لأخذ مقاليد السلطة وإنشاء حكومة تعطف على النظام الاقتصادى الجديد ، وتستجيب لمطالبه ، وتجعل علاقات الملكية الجديدة علاقات شرعية ؛ وتاريخ المجتمع كما يرى ماركس هو تاريخ هذا النزاع الطبقى .

ويرى ماركس أن توزيع الطبقات فى العهد الرأسمالى قد أصبح من البساطة بمكان ، ودواعى الصراع جد واضحة ، فجوهر الرأسمالية هو الملكية الشخصية لوسائل الإنتاج ، وهؤلاء المالكون طبقة قليلة العدد ، والطبقة الأجيرة التى يعمل أفرادها كثيرة العدد ، وقد جعلت العلاقات الاقتصادية هاتين الطبقتين وجها لوجه ؛ وكل منهما تحاول أن تزيد نصيبها من الدخل الاجتماعى ، والطبقة الرأسمالية صاحبة أدوات الإنتاج تستمد دخلها من الإيجارات والفوائد والأرباح ، وطبقة البروليتاريا

وهى طبقة العمال البارعين وغير البارعين ليس لها وسيلة للحصول على مايقيم أودها إلا العمل والكدح ؛ والنظام القانونى السائد وهو من صنع الرأسماليين يطلق أيديهم فى استغلال موارد البلاد الطبيعية ، وطبقة العمال التى يستأجرونها ، ويصف ماركس الطريقة التى يستغل فيها رأس المال العمال فى خلال شرحه لنظرية « فائض القيمة »

وعنده أن القيمة النهائية لكل سلعة تقدر بالعمل اللازم لإنتاجها ، ولكن العمال الذين ينتجون فى الواقع هذه السلعة لايدفع لهم نصيبهم الكامل من الإنتاج ، وإنما يدفع لهم أقل أجر ممكن على حسب حاجاتهم الضرورية ، وصاحب رأس المال لا يحصل على قيمة الأجور فحسب وإنما يحصل كذلك على مبلغ فائض ، وهذا المبلغ الفائض يجبى فى صورة أرباح وفوائد وأجور ، وبلفظ آخر إن العامل ينتج للسوق سلعا قيمتها أكثر مما يدفع له ، وتظهر هذه الحقيقة ظهوراً واضحاً فى عدم التناسب بين الأجر الذى يتقاضاه وثمن بيع السلعة التى أنتجها .

ونتيجة ذلك المحتومة هى أن أصحاب رأس المال يعجزون عن استهلاك هذا الفائض الذى حصّلوه ، فتنفق هذه الزيادة فى شراء الكماليات أو تتحول إلى أموال للاستثمار فى الداخل

أو فى الخارج ، ويزيد ذلك التناقض الكامن فى اقتصاد النظام الرأسمالى ، وهو الاتجاه إلى الزيادة فى الانتاج فى حين أن قوة الاستهلاك عند الطبقة العاملة فى تناقص نسبى .

ويؤدى ذلك إلى أن يصبح النظام الرأسمالى بعد مراحل الامتداد والتوسع عرضة لأزمات زيادة الإنتاج المتوالية ، وتفاقم سوء حالة العمال ، وفى أثناء مرحلة الامتداد والتوسع يستطيع رأس المال أن يستوعب زيادة الانتاج باستغلال الأسواق الجديدة ، ولكن نمو التصنيع فى البلاد المختلفة وإقامة حواجز من التعريفات الجمركية ونقص التوزيع فى الأسواق الخارجية والأسواق الداخلية جعلت رأس المال يدخل فى مرحلة الاضمحلال والتهافت ، وهو بطبيعته لا يستطيع الخروج منها ؛ ومن سمات هذه المرحلة الأخيره إحلال الآلات محل العمال وانتشار البطالة على مدى واسع ، وتناقص الإنتاج فى السوق الداخلى ، والتضحية بالمشروعات القائمة على التنافس لمصلحة التعاون الاحتكارى ، واشتداد التنافس على الأسواق الخارجية وموارد توظيف رأس المال ، ويسفر ذاك كله عن وقوع التناحر بين الدول الرأسمالية .

فاستغلال الملاك للعمال يشطر المجتمع الرأسمالى شطرين ،

والصراع الذى ينشأ بين الطبقتين ليس سياسة مقصودة يضعها أحد الطرفين وإنما هو سياسة يدفع الموقف الطرفين إلى اتباعها، والنظام الرأسمالى لا يحمل طيه بذور هلاكه فحسب وإنما يساعد كذلك على ظهور الطبقة التى تعمل على إسقاطه، وهذه الطبقة هى طبقة العمال.

وكلما تناقص عدد الرأسماليين نتيجة لزيادة التركيز الاقتصادى زاد عدد الأفراد فى صفوف العمال، وكلما ازداد ظهور استغلال الرأسمالية حمى وطيس الصراع بين الطبقتين، وستدور المعركة بين الطبقتين فى كل الميادين، سواء فى ذلك ميدان السياسة وميدان الاقتصاد وميدان الثقافة والفكر، ويتعلم العمال كيف ينظمون صفوفهم ويحشدون جموعهم ويساومون من أجل الحصول على نصيب أوفر من الدخل، وأن يرتبوا المقاطعة والاعتصاب والإضراب لإجابة طلباتهم، وأن يكونوا الأحزاب السياسية لتحقيق الغايات التى يستهدفونها، ولا يتورعون عن استعمال أى أسلوب يؤدى إلى تقويض النفوذ الرأسمالى وتحسين أحوالهم.

ولكن الظفر بالامتيازات وتحسين الأحوال ورفع المستوى لا يكفى، ويستمر الصراع حتى تصبح وسائل الإنتاج

تحت سيطرة العمال بعد انتزاعها من أيدى الرأسماليين وحتى القضاء النهائى على الدولة الرأسمالية؛ ويشير ماركس إلى أن التاريخ يرينا أن الطبقة المتحكمة لا تنزل عن سلطانها ولا تسلم مافى حيازتها إلا بعد المقــاومة العنيفة والدفاع المستميت ، وعلى العمال ألا يخدعهم الامل الكاذب فيجرى فى ظنهم أن الرأسماليه ستوافق على زوال سلطانها وضياع ممتلكاتها ، فإنها حينما يحدق بها الخطر ستلجأ إلى كل وسيلة تملكها ، وتستغل ثروتها الضخمة وأجهزة الدعاية وسيطرة الدولة وقواتها المسلحة للإبقاء على كيانها ، والتشبث بسلطانها ، وعلى العمال أن يستعدوا ويشدوا حيازيمهم للثورة النهائية وخوض المعركة القاضية على الرأسمالية .

والغرض من قلب النظام الرأسمالى أصلا هو إيجاد مجتمع اشتراكى أساسه أن تكون وسائل الإنتاج ملكا عاماً وتعمل للصالح العام ، ولا يسمح لإنسان أن يعيش عالة على عمل الآخرين أى أن فائض القيمة سيزول ، وينظم الإنتاج على أساس مصمم يرمى إلى توفير أكثر ما يمكن من السلع اللازمة لحاجة المستهلكين دون نظر إلى القدرة على الربح ، وستتاح فرصة العمل لكل إنسان ؛ وضمان حالة العامل الاقتصادية يعطيه نصيبا من الحرية

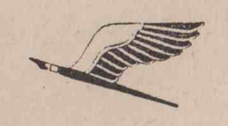
والراحة لا يجدهما فى النظام الرأسمالى ، وسيعنى المجتمع بتأكيد روح التعاون والشعور بالتبعة المشتركة .

إلا أن يرى ماركس أنه يلزم أن تكون هناك ديكتاتورية عمالية فى عهد البناء ولا يمكن تحديد مدة بقاء هذه الديكتاتورية التى تملى البرنامج وتقاوم الثورات الرجعية ، وستظل قائمة حتى يستقر النظام الاقتصادى الاشتراكى على أساس متين ، وتختفى كل مظاهر النظام الرأسمالى وتندثر آثاره ، ويصبح العالم جميعه مجتمعا عمالياً ؛ وحينما يجىء هذا الزمن ويأمن العمال ظهور طبقة معادية لمبادئها تصبح الدولة التى كانت وظيفتها فى كل عصر تأييد الطبقة المسيطرة شيئاً لا لزوم له ولا حاجة إليه ، فتذبل وتذوى وينتهى عصرها ، والمجتمع الاشتراكى نفسه ليس سوى مرحلة انتقال للشيوعية ، وهى المجتمع الكامل المساواة والخالى خلوا تاماً من الطبقات .

والتقدم التاريخى من النظام الرأسمالى إلى النظام الاشتراكى ومن النظام الاشتراكى إلى النظام الشيوعى لن يكون فى الأمم المختلفة على نمط واحد ، وإنما ستختلف مدته وتتفاوت ملابساته تبعا لظروف كل أمة من الأمم ، وستتأثر حركات الانتقال بماضى الأمة وتقاليدها ومدى تقبلها للمبادىء الماركسية وما تبذل من

جهد فى تحقيقها وقدرة زعمائها وكفايتهم فى التوجيه وفهم الموقف ورسم الخطط الملائمة للأحوال المتقلبة .

وتدعو الماركسية عمال العالم للاتحاد والتغلب على النزعات القومية والميول العنصرية فى سبيل المصلحة العمالية ، ولن يكون انتصار الاشتراكية كاملا إلا إذا كان شاملا للعمال جميعهم فى شتى أنحاء العالم .



الاشتراكية التطورية

كانت نظرية ماركس باعثاً على ظهور حركتين من الحركات الاجتماعية الكبرى ، وهما الحركة الشيوعية والحركة الاشتراكية التطورية ؛ والحركة الأولى تؤمن بالماركسية إيماناً تاماً وتحافظ على تعاليمها محافظة كاملة وتعمل على تنفيذ خططها فى غير تردد ولا تراجع ، ولا ترى مندوحة عن تطبيق مبادىء الماركسية الثورية على المجتمع الحديث ؛ وسنفصل بيان اتجاهاتها فى الفصل الخاص بالشيوعية

وأما الحركة الثانية ، وهى حركة الاشتراكية التطورية فبالرغم من أنها قائمة على أساس الماركسية إلا أنها مع ذلك قد أدخلت على النظرية الماركسية تعديلات هامة ، وهى تعترف بواقع الصراع الطبقى ، ولكنها تقلل من أهمية الدور الذى يلعبه هذا الصراع ، وتحل طرائق الانتقال التدريجى محل الأساليب الثورية العنيفة وترى تعويض أصحاب الممتلكات بدلا من المصادرة المباشرة ، ولا ترى القضاء على الدولة السياسية ، وإنما ترى تحويلها إلى دولة ديمقراطية ، وترفض فكرة إقامة الديكتاتورية فى دور الانتقال رفضاً باتاً .

وقد بدأ الاتجاه إلى الاشتراكية التطورية فى حياة ماركس نفسه ، فقد أخذ بعض المفكرين الاشتراكيين يبدون شيئا من عدم الارتياح لرأى ماركس فى مسألة حرب الطبقات ، ولم تأت المعارضة لهذه الفكرة من ناحية الاقتصاديين أنصار فكرة «دعه يعمل» وإنما جاءت من الاشتراكيين الذين تحدوا الاتجاهات الثورية لهذه الفكرة ، ففى سنة ١٨٦٣ كسب الزعيم الاشتراكى الناشط الهمة فرديناند لاسال زعامة طبقة العمال الألمان بعد أن قدم برنامجا يقبل فيه تحليل ماركس للنظام الرأسمالى ولكنه يضع ثقته فى تعاون المنتجين والتقدم السياسى عن طريق الاقتراع . وقد كانت النزعة القومية فى ألمانيا عاملا قويا فى اتجاهها الاشتراكى وكان لاسال واثقا من أن العمال سيستولون فى النهاية على جهاز الدولة ، ويجعلونه جهازاً ديمقراطياً اشتراكياً ، ولكن حزب لاسال الاشتراكى المعتدل ضعف شأنه ، وهان أمره بعد أن توالى عليه الهجوم من ناحيتين ، فقد بدأ بسمارك سلسلة من التشريع الاشتراكى مثل تأمين فقدان القدرة على العمل وصرف مرتبات للمتقدمين فى السن ولم يترك هذا الإصلاح الاشتراكى سوى أهداف قليلة للحزب ، ومن ناحية أخرى قوى الجناح الماركسى الذى استفاد من سياسة الضغط التى عومل

بها طبقة العمال بوجه عام ، فحينما اجتمع الاشتراكيون الألمان سنة ١٨٩١ فى مؤتمر إرفورت اتخذوا برنامجاً ماركسياً خالصاً ، وأعلنوا التضامن الدولى مع كل الطبقات المضطهدة وتصميمهم على أن يستولوا على جهاز الحكم للوصول إلى السيطرة الاقتصادية

وفى الوقت نفسه على وجه التقريب كان ادوارد برنشتاين زعيم حزب اليمين الاشتراكى وصاحب فكرة اشتراكية « المنقحين » يوجه هجوماً فكرياً عنيفاً على مبادىء كارل ماركس كما كانت تفسرها زعامة الشيوعية ، وقد استرعى النظر فى بحثه التفسير المادى للتاريخ إلى أن ماركس وإنجلز فى مؤلفاتهما الأخيرة أوضحا أن العوامل الاقتصادية ليست وحدها الدافع إلى التطور الاشتراكى ، وذهب برنشتاين إلى أن التفسير الصحيح للتاريخ لا بد أن يدخل فى حسابه الأفكار القانونية والأخلاقية السائدة ، والتقاليد الدينية وطبيعة المجتمع الثقافية والبيئه الجغرافية ، وما إلى ذلك من العوامل الطبيعية ؛ ويسلم برنشتاين بأن العلاقات الاقتصادية لها المحل الأول ولكنه يقرر أنه بتقدم المجتمع الإنسانى تكتسب العوامل الأخلاقية والعقلية ما يشبه الاستقلال ، وتعمل فى دورها على إضعاف قوة الأحوال المادية من أجل مصلحتها .

وحوّل لذلك برنشتاين نقده لآراء ماركس الاقتصادية، ففسر نظرية ماركس فى القيمة وفائض القيمة بأنها لم تزد على كونها صوراً عامة لاستغلال العمل، وهى صالحة لإظهار عيوب النظام الرأسمالى بوجه عام، ولكنها قاصرة فى إظهار مدى سوء توزيع الدخل الحقيق، وعند برنشتاين أن قيمة السلعة نتيجة لعوامل الاستهلاك الذاتية كما أنها مقياس لوقت العمل الذى استنفد فى صنعها، وانتقد برنشتاين كذلك تحليل ماركس لديناميكية قوانين حركة المشروعات الاقتصادية، وأعلن أنه بعد انقضاء نصف قرن على ظهور المانيفستو لم يقم دليل عل أن طبقة العمال قد تجمعت لتواجه طبقة الملاك المحتشدة، أو أن ضغط المصالح المتنافسة قد أحدث انفجاراً، والرأسمالية بدلا من أن تحفر قبرها لا تزال ماضية فى تحسين أحوال الطبقة العاملة، والطبقة المتوسطة لم تفقد ما فى يدها، ولم ترغمها الظروف على الانضمام للبلورتاريا كما قدر ماركس بل أخذ عددها فى التزايد، وأخذت ثروتها فى التكاثر ؛ وحقيقة أن الرأسمالية قد استهدفت لأزمات شتى، ولكن جانباً على الأقل من الثروة التى جمعتها وزع فى مشروعات قسمت أرباحها وطرائق مختلفة للاستثمار، وانهيار النظام الرأسمالى أكيد فى النهاية ولكن لا يمكن اعتباره وشيك

الحدوث ، ومن العبث أن ينظم الاشتراكيون حركاتهم على أساس انتظار الانقلاب الهدام الذى يسمح باستيلائهم على جهاز الحكم .

وأشار برنشتاين فى الوقت نفسه إلى أن الطبقة العاملة قد نجحت فى صبغ النظم الاجتماعية والاقتصادية بالصبغة الديمقراطية ، وفى بلاد كثيرة توسعت الدولة فى منح حق الانتخاب ، وصدرت قوانين للمصانع ، وأصبحت الاتحادات التجارية أمراً مشروعاً ، ووضعت أسس إصلاحات كثيرة أخرى ، وكان عمل الاشتراكيين أن يتبعوا الوسائل الملائمة لروح العصر التقدمية لتحقيق المبادىء التى نادى بها المفكرون الأحرار ، وكانت الاشتراكية عند برنشتاين النتيجة المنطقية للحركة الديمقراطية ، وقد عارض بشدة استعمال أساليب العنف أو الاستعانة بالنظام الديكتاتورى فى أية مرحلة من المراحل ، والاتحادات التجارية هى التى تتولى القيادة فى ميدان الاقتصاد ويؤيدها فى ذلك اتحاد جماعة المنتجين والمستهلكين ، ولا تنتزع من المزارعين أراضيهم بل تقدم لهم المساعدات الفنية الحديثة لاستصلاح الأرض وتحسين الزراعة وزيادة المحصول ، وكان الهدفان السياسيان اللذان يرمى إليهما برنشتاين هما جعل حق التصويت فى الانتخاب عاماً

ومساعدة الحزب الاشتراكى الديمقراطى . وبهاتين الطريقتين تتحقق الاشتراكية بالتدريج وبالطرق السلمية ، ويزيد عدد المقبلين عليها ، والمؤيدين لها ، لوضوح مزايا برنامجها وظهور حجتها من الوجهة المنطقية .

وجوهر النظرية الاشتراكية هو المطالبة بأن يكون امتلاك وسائل الإنتاج والاشراف عليها من حق الشعب جميعه ، والهدف الذى ترمى إليه الاشتراكية هو إيجاد البيئة التى تساعد على نشوء علاقات بنائية تعاونية بين الناس ؛ والاشتراكيون يعتقدون أنه لا يمكن تحقيق هذا الهدف مادام دافع الرغبة فى الحصول على الربح هو الغالب على المجتمع ، ولذلك يعملون على تغيير البناء الاقتصادى الرأسمالى ؛ والاشتراكيون على اختلاف ألوانهم يؤيدون ماركس فى تحليله لأسباب انقسام المجتمع إلى مالكين وغير مالكين ، ويوافقونه على أن القضاء على النظام الرأسمالى لا يتم الا باستيلاء الاشتراكيين عل جهاز الحكم ، ولكن الاختلاف بين الماركسيين المحافظين والاشتراكيين التطوريين هو فى الوسيلة التى يتم بها هذا الاستيلاء ؛ والنظام الرأسمالى فى رأى الاشتراكية التطورية يحمل فى داخله عوامل هلاكه ، فالإنتاج فى النظام الرأسمالى متوقف على إدارة المنتجين ، وكل

منتج يحفزه طلب الربح ، ورغبات المنتجين بطبيعة الحال متعارضة ، فغير غريب أن يتمع بينهم التنافس والتطاحن ، وأزمات الصناعة والبطالة ونتائجها السيئة تزيد من أوزار النظام الرأسمالى . والإصلاحات الجزئية مثل تدخل الدولة والتأمين الاجتماعى وتحديد الأسعار ورفع الأجور قد ترجىء انهيار هذا النظام حينا من الزمن ولكنها لن تحول دون وقوعه ، ولا مناص للرأسمالية من إخلاء الطريق لظهور وسيلة خير منها للإنتاج والتوزيع ، والانتقال إلى الاشتراكية هو الخطوة المنطقية التالية فى التطور الاقتصادى ، وظواهر الأحوال جميعها تشير إليها وتتطلبها ، واقتناع الاشتراكيين التطوريين بحتمية وقوع هذا الانتقال على مدى الأيام هو الذى يصرفهم عن التفكير فى الالتجاء إلى أساليب العنف والشدة والهدم والتدمير .

ويخالف الاشتراكيون التطوريون الفكرة المركسية القائلة أن الطبقة المالكة هى التى تسيطر على الحكومة النيابية ، ويقولون إن التصويت العام فى الانتخابات قد جعل الحكومات خاضعة لسيطرة الشعب ، ولم يبق إلا إقناع الرأى العام بضرورة التحول إلى النظام الاشتراكى ، ويمكن تحقيق ذلك بطرائق شتى منها قيام الأحزاب الاشتراكية بإقناع المواطنين لأخذ أصواتهم

فى الانتخابات ، ومنها تنظيم العمال فى اتحادات يفضل أن تكون اتحادات صناعية لتقوية الوعى الطبقى ، ولن تقتصر وظيفة هذه الاتحادات على الحصول على امتيازات وإنما يكون فى طليعة أعمالها إعداد النواة من الرجال الذين يتولون الحكم والإدارة فى العهد الاشتراكى ، ومنها إيجاد تعاون بين المنتجين والمستهلكين لتشجيع المشروعات التى لا ترمى إلى طلب الكسب والعمل على رفع مستوى المعيشة ؛ والاشتراكية التطورية حركة عمالية ولكن أنصارها يعتقدون أنه من الممكن إقناع الطبقة الوسطى بقبول برنامجهم والانضمام إلى صفوفهم ، وهم فى ذلك يخالفون أنصار الاشتراكية الشيوعية .



الشيوعية

الشيوعية هى الماركسية الثورية وقد وضعت موضع التنفيذ ، وأول مايميزها من الاشتراكية التطورية هو أسلوبها وطريقتها ، والشيوعيون يعدون حرب الطبقات لازمة من لوازم المجتمع الرأسمالى لا سبيل له إلى الخلاص منها ، ومادام هذا النظام قائماً فإن جهاز الدولة رهن أشارته ، وليس فى الإمكان تحقيق الاشتراكية بطريق الإصلاح التدريجى ، ولذا يوجه الشيوعيون خبراتهم المكتسبة وما أوتوا من حيلة واسعة ودهاء إلى الاستيلاء على الحكم بقوة السلاح ؛ والسمة الثانية التى تميزها من الاشتراكية التطورية هى طبيعة الهدف النهائى الذى ترمى إليه الشيوعية ؛ فالاشتراكية فى رأى الشيوعيين مرحلة انتقال تشرف عليها ديكتاتورية عمالية ، وهذه الديكتاتورية تظل مسئولة عن الحكم حتى يتم بناء المجتمع الخالى من الطبقات ويلغى نظام الدولة ويتم التوازن والانسجام بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع .

وتطبيق النظرية الشيوعية فى روسيا هو الذى حولها من

دولة رأس مالية إلى الاتحاد السوفيتى أو اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية .

وقد كان ماركس ينتظر حدوث الثورة البروليتارية فى البلاد التى استوفى فيها النظام الرأس مالى مراحل تقدمه ، ولكن ما حدث كان يخالف ماقدر ، فقد جاءت الثورة فى بلاد لم تعرف الحركة الصناعية ؛ ويمكن تفسير ذلك بظروف روسيا الخاصة وماضيها التاريخى ، ففى خلال القرن التاسع عشر توطد النظام الرأسمالى فى معظم الدول الأوربية ، وفى الوقت نفسه ذاع مذهب الأحرار وظهر له مؤيدون كثيرون ، وكانت روسيا حينذاك متخلفة سياسياً واقتصادياً ، يحكمها القياصرة حكماً استبدادياً لا هوادة فيه ولا رحمة ولا عاصم من طغيانه وفساده وسوء إدارته وعجزه وجهله ، وواجهت الدولة مشكلة محاولة مزج أمم مختلفة الأصول والعقائد والتقاليد وجعلها أمة واحدة ، واتخذت الدولة سياسة الشدة والقمع لإتمام المزج المطلوب والوحدة المنشودة ، وجاءت هذه السياسة بعكس المقصود إذ اشتدت نقمة الأقليات ، وتفاقمت الأحوال السيئة .

وقد بذل بطرس الأكبر والقيصرة كاترين الثانية جهوداً جبارة لتصنيع روسيا ، ولكن برغم ذلك ظل تقدمها الصناعى

بطيئاً ، وظلت الزراعة غالبة عليها ، وحتى سنة ١٩٠٠ كان أربعة أخماس الأهالى من طبقة الزراع ، وكانت أكثر الأرض وهى مصدر خيرات البلاد فى يد طبقة النبلاء ، وقد ألغيت العبودية فى سنة ١٨٦١ ولكن إلغاءها لم يكن له كبير أثر فى تحسين أحوال الفلاحين الذين ركبتهم الديون ، واستذلهم الظلم والفقر والحرمان .

وبالرغم من الرقابة الشديدة التى كانت مفروضة على المطبوعات فإن الأفكار الحرة المتطرفة التى ذاعت فى الغرب وجدت سبيلها إلى روسيا ، وأخذت الرغبة فى الحصول على الأرض وطلب الإصلاح الدستورى تزداد قوة وعنفاً بعد سنة ١٨٦٠ ، ولما عمدت الحكومة إلى الإمعان فى الضغط والإسراف فى نفى المتذمرين الناقمين إلى سيبريا أخذ التذمر يبدو فى صورة الإرهاب والاغتيال .

وحينما بدأت الحركة الصناعية فى روسيا ظهرت الأحزاب العمالية ، ففى سنة ١٨٩٦ ظهر حزب العمال الديمقراطيين المعتدلين ، وفى سنة ١٩٠١ ظهر الحزب الاشتراكى الثورى الأكثر تطرفا ، وقد كان نمو الرأسمالية فى روسيا مفاجئاً ، وكانت رءوس الأموال الموظفة فى روسيا أكثرها

بريطانية ؛ وقد وجــد العمال الروسيون فى أواخر القرن التاسع عشر أنهم مضطرون إلى التكتل إزاء أصحاب رءوس الأموال ، وجعلهم ذلك ناضجين لقبــول التنظيمات العمالية ، ولذلك امتازت السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر فى روسيا بالمناقشات والمجادلات العمالية ، وزيادة الأجور وتقليل ساعات العمل . ورغم الضغط الشديد حدثت إضرابات واعتصابات ، وانتشرت من مدينة إلى مدينة أخرى وتكاثرت واشتدت وكان ذلك باعث ظهور الحركة العمالية وأحزاب العمال

وفى المؤتمر الثانى لحزب العمال الاشتراكى الديمقراطى الذى عقد فى لندن سنة ١٩٠٣ حدث الانشقاق الذى أدى إلى ظهور أقلية صارت تعرف باسم حزب المنشفيك (أى الأقلية) وأكثرية صارت تسمى حزب البلشفيك (أى الأكثرية) ، وكان برنامج المنشفيك معتدلا مقتصراً على الأغراض السياسية مثل إلغاء النظام الملكى وإعلان النظام الدستورى ، وكان هذا الحزب يقنع بأن يكون من الأحزاب التى تعمل للإصلاح فى ظل هذا النظام ، أما البولشفيك وزعيمهم لينين فكانت لهم مطالب كبيرة وغايات بعيدة ، وكانوا يعلنون أنهم يريدون الاستيلاء على أداة الحكم بطريق الثورة وإيجاد ديكتاتورية العمال ليحولوا

دون وقوع الانقلاب المعارض لثورتهم ، وكان لهم برنامج شامل لجعل الأرض والمصانع داخلة فى النطاق الاشتراكى .

ونشبت الحرب اليابانية الروسية سنة ١٩٠٤ وزادت المعركة الداخلية فى روسيا حدة ، وكشفت هذه الحرب فساد الحكم وضعفه ، وقوى ذلك موقف المتطرفين . وفى يوم ٢ يناير سنة ١٩٠٥ بعد سقوط بورت أرثر بثلاثة أسابيع تقدم موكب يؤلف من آلاف العمال فى بطرسبرج وعلى رأسهم الأب جابون حاملين إشارات دينية ليقدموا التماساً إلى « أبيهم الصغير » القيصر فى قصر الشتاء ، ويقع هذا القصر على شاطىء نهر نيفا الأيسر مواجهاً حصن القديس بطرس والقديس بولس ، وعلى مقربة من القصر كان يقع ديوان البحرية ، وبينما كان الموكب يتقدم فى هدوء خلف ديوان البحرية . ويقترب من الساحة الكبيرة أصدر الضباط أوامرهم إلى الجنود بإطلاق الرصاص ، وانهال الرصاص على العمال غير المسلحين وبينهم النساء والأطفال ولم يكن هناك أمر بمنع سير الموكب ، ولا تحذير ولا إنذار ، وقتل ألف وجرح ألفان ، واستشاط العمال فى بطرسبرج غضبا لوقوع هذا الاعتداء الصارخ ، واستفظع العالم المتمدن الحادث ، ووجد الذين أقدموا على هذه الجريمة الشنعاء أنهم قد أساءوا الفهم ،

فإنها بدلا من أن تخيف العمال وتخمد حركتهم زادتهم جرأة ، وبدأت حلقة متتابعة من الاضطرابات والثورات فى كل ناحية من نواحى روسيا ، وخاف القيصر نيقولا الثانى عاقبة استفحال الثورات وتفاقم الاضطرابات فأرغم على الخضوع وأصدر بيانا فى ٣٠ أكتوبر يعلن إيجاد مجلس نيابى (دوما) له سلطة تشريعية ، ولكن القيصر لم يف بعهده ولم يغير سياسته ، وأمعن فى كبت الحريات ، وجعل اعتماده على الجواسيس والشرطة السرية ، وفى خلال هذه الأزمة كان الحزب البولشفيكى ينظم صفوفه ويبث دعوته ويؤسس مجالس نيابية من العمال الزارع والجنود .

وبينما كانت هذه الأزمة تزداد تعقيداً نشبت الحرب الكبرى الأولى سنة ١٩١٤ ، ورغم سوء الحالة فى روسيا والخلافات الداخلية فإن الخوف من السيطرة الألمانية الحربية والأمل الذى راود النفوس فى أن هذه الحرب قد تهيء الفرصة للإصلاح جعلا أكثر السكان يعملون على مناصرة الحكومة فى خوض غمار الحرب ، وخرج الحزب الشيوعى وحده على هذا الإجماع وصرح بأن هزيمة روسيا فى الحرب هى الفرصة الوحيدة لإحداث التغيير المطلوب ؛ وكان لينين زعيم أصحاب هذا الرأى ، ولم تكن

الحرب فى صالح روسيا فقد توالت هزائم الجيوش الروسية ، وظهر فساد الحكم وعجز القيادة الروسية فى أردأ الصور ، واشتد كرب الشعب ، وارتفعت الأسعار ارتفاعاً عظيما ، وساءت الحالة الاقتصادية إلى أقصى حد . وفى ٢٧ فبراير سنة ١٩١٧ حدث اعتصاب عام ، واشتعلت الثورة ، واضطر القيصر نيقولا إلى التنازل عن العرش فى ١٦ مارس ، وانتهى بتنازله حكم أسرة رومانوف ، وتألفت حكومة مؤقتة رئيسها الأمير ليفوف ، وكان أعضاؤها من المعتدلين ، ولكن الثورة لم تكن من صنع المعتدلين ، ولذلك عجزوا عن مواجهة الموقف وتصريف الأمور وتكونت حكومـــة كيرنسكى فى منتصف يوليو وبها أغلبية اشتراكية ، وقد رأت متابعة الحرب فى ظل نظام دستورى ، وعارض البلاشفة فى ذلك واتخذوا لهم شعاراً معبراً عن الحاجات التى كانت تعتلج فى نفوس قوم قد أنهكتهم الحرب وهو « السلام والأرض والخبز » وقالوا إن تحقيق ذلك لن يكون إلا عن طريق تمكينهم من الوصول إلى الحكم . وفى ٧ نوفمبر سقطت حكومة كيرنسكى ، وخلفتها حكومة سوفيتية مكونة من زعماء البلاشفة وعلى رأسها لينين ، وفى يناير سنة ١٩١٨ بدأت هذه الحكومة مفاوضة ألمانيا لعقد الصلح فى برست ليتوفسك ، وفى

١٠ يوليو أعلن الدستور الشيوعى . وبموجب هذا الدستور صودرت جميع الأرض من ملاكها السابقين ، وتقرر أن تكون ملكا للأمة الروسية كلها ، واستولت الحكومة على موارد الثروة الطبيعية والمصارف والموجودات المالية، ومدت الحكومة رواق سلطتها على وسائل النقل والمواصلات والمصانع والمناجم ، وأعلن أن العمل فريضة على كل إنسان ، ومنح حق التصويت فى الانتخابات للرجال والنساء البالغى تسع عشرة سنة واستثنى من ذلك رجال الدين والتجار وأصحاب الدخول من غير العمال والمستأجرون ، وكانت الحكومة مكونة من السوفيتيين الذين تم انتخابهم محلياً فى المقاطعات والجمهوريات والجمعيات القومية .

وصادفت النظام الجديد متاعب وصعاب شتى ما بين سنه ١٩١٨ وسنة ١٩٢١ فقد كانت الحرب الداخلية تكاد تقطع أوصال الدولة كما أرهقها الحصار الاقتصادى وغزو قوات الحلفاء ، واستطاع الجيش الأحمر أن يرد الغزاة على أعقابهم ، ولكن الحالة الاقتصادية تدهورت ووجدت الحكومة أن تعميم النظام الاشتراكى فى إطار تغلب عليه الصفة الزراعية وأساسه الصناعى جدّ محدود لا يفى بالغاية المطلوبة ، وكانت نتيجة ذلك إعداد سياسة اقتصادية جديدة لمواجهة الموقف ، ففى أوائل سنة ١٩٢١ سمحت

الدولة بالعودة الجزئية إلى نظام المشروعات الفردية والسوق الحرة وعودة رأس المال الأجنبى ، وقد رأى لينين فيما أسماه « رأس مالية الدولة » إجراء عملياً يسمح بتقدم الحالة الاقتصادية بحيث يمكن بعد ذلك تنفيذ المبادىء الاشتراكية ، وتظل حكومة العمال فى خلال تلك الفترة قابضة على زمام الحكم ، وشبّه هذا الإجراء بالارتداد إلى الوراء الذى يمكن بعد ذلك من الوثبة القوية إلى الأمام ، وكان لهذا الإجراء أثره النافع . فقد تحسنت الأحوال الاقتصادية وأمكن وضع أساس النظام الاشتراكى . واستمر هذا الإجراء سبع سنوات ، وحينما انتعشت الصناعة ضيق مجال العمل الفردى شيئاً فشيئاً فى سبيل الملكية التعاونية

وفى سنة ١٩٢٤ مات لينين ، وتولى بعده رياسة الحزب يوسف إستالين . ولكن لم يتوطد مركزه إلا بعد صراع مر ومعركة عنيفة بينه وبين منافسه العنيد تروتسكى . وفى سنة ١٩٢٨ بدأ مشروع السنوات الخمس ، وكان هذا المشروع تمهيداً لاستكمال جعل الصناعة والزراعة خاضعتين خضوعاً تاما للنظام الاشتراكى. وقد قضى النظام الشيوعى على النظام الرأسمالى فى روسيا قضاء تاماً ، فالأرض والأملاك وموارد الإنتاج جميعها تحت سيطرة الدولة . والمسيطر على الدولة الديكتاتورية البروليتارية ويديرها

هو الحزب الشيوعى ، ومعنى هذا أن روسيا لا تزال فى مرحلة الاشتراكية الحكومية ولم تنتقل بعد إلى مرحلة الشيوعية الكاملة التى تصبح فيها الدولة لا لزوم لها وتذبل وتذوى ، ولم يضع ماركس ولا لينين تحديداً واضحاً لمدى هذه الفترة الانتقالية .

والدولة السوفيتية اتحاد مكون من ست عشرة جمهورية ، وتقوم الحكومة الفيدرائية فى كل جمهورية منها بأعباء سياسية واقتصادية كبيرة ، ومن حق كل جمهورية أن تسن القوانين الملائمة لها وتدبر أحوالها حسب حاجاتها فى الميادين البعيدة عن مجال السياسة العامة التى ينظر فيها إلى مصلحة الجمهوريات المتحدة نظرة شاملة ؛ ونظام الحكم يتدرج فى شكل هرمى قاعدته المجالس المحلية وفى أعلاه المجلس الأعلى للولايات السوفيتية المتحدة ، والانتخاب بالاقتراع السرى ، وكل من يبلغ الثامنة عشرة من الرجال أو النساء له حق الانتخاب .

ويعد أعضاء الحزب الشيوعى مهندسى الثورة وبناة المجتمع الجديد ، والحزب من الوجهة الرسمية منفصل عن الحكومة ، وليس له حق شرعى فى الحكم ، ولكن الواقع أن أعضاء الحزب يشغلون أكثر الوظائف الكبيرة فى معظم جمهوريات الاتحاد السوفيتى ، ويقرر الحزب السياسة العامة فى المسائل

الهامة التى يبحثها فى اجتماعاته ، والقرارات التى ينتهى إليها تتحول إلى قانون أو أوامر تنفيذية ، ويشرف على تنفيذها أعضاء الحزب بوصفهم من موظفى الدولة .

ويستمد الحزب نفوذه العظيم ومكانته السامية من أنه نجح فى القيام بالثورة ، وهو فى روسيا الحزب الشرعى الوحيد ، وهو لا ينى يضم إلى صفوفه الشبان الواعدين اللامعين ، وهو قوى الرابطة متماسك البنيان محكم النظام موحد الغاية ، وأفراده منبثون فى الصناعة وفى الجيش وفى السياسة وبكل ناحية من نواحى الجمهوريات المتحدة ، ولا يمكن أن يبت فى أمر من الأمور دون الرجوع إلى خليـــة الحزب المحلية أو الموظفين الرسميين ، وفى المسائل الخاصة بالتفسير الماركسى يتولى الحزب الشيوعى إصدار الحكم والإدلاء بالرأى .

ولا يدخل فى صفوف الحزب إلا الأفراد الأقوياء الأجلاد الذين يحتملون أقسى ألوان الامتحان ، وواجبات العضوية شاقة مجهدة ونظامه صارم ، وإذا كانت مزاياه وامتيازاته مغرية فإن تبعاته ثقال وتكاليفه متعبة ، ومن الحين إلى الحين تحدث فيه حركات التطهير لاستبعاد من يشك فى ولائه للحزب أو من يظهر ضعفاً فى احتمال تبعاته ، ويستكمل الحزب صفوفه بعد التشذيب من

جماعات منظمات الشباب والشبان الرواد وما إلى ذلك من المنظمات الشيوعية .

ومرحلة الاشتراكية فى النظرية المركسية مرحلة إعداد وتدريب لتثبيت المبادىء الشيوعية ، وتدعيم للنظم الجماعية ، والتعفية على آثار النظم الرأسمالية ؛ والتعليم من الوسائل الهامة لإتمام هذا الانتقال ، والكتب والمسرح والصحافة والإذاعة تستغل جميعها للتوجيه فى هذا السبيل ، وغاية التربية هى غرس القيم الاشتراكية فى نفوس الناشئة ، فهى نوع من أنواع الدعاية ، وعمل الصحافة والإذاعة كذلك ، تهيئة الرأى العام لقبول الأهداف الاشتراكية ، وحرية بحث المسائل العامة وتقليبها على جوانبها المختلفة مسموح بها ، ولكن متى أعلنت الحكومة رأيها فى الموضوع المطروح على بساط البحث منعت المناقشة ، وتوقف إبداء الرأى ، وصودرت الحرية ، ولا يسمح بحال من الأحوال بالتعرض بالنقد والتحدى للأسس التى يقوم عليها النظام الاشتراكى .

ومن المعتقدات الأساسية للاشتراكية المركسية المساواة التامة بين الناس بغض النظر عن الأصل الشعبى والقومية والعقيدة والجنس ، وذلك من ناحية الحالة الاجتماعية والسياسية

والقانونية والاقتصادية ، ومبدأ المساواه من المبادىء المقررة فى الدستور الشيوعى ومخالفتها جزاؤها العقوبة الشديدة ، ومن نتائج ضمان هذه المساواة فى الحقوق مشاركة المرأة فى حياة الآمة الصناعية والسياسية .

وترجع كراهة الشيوعيين الروسيين للدين إلى العهد القيصرى ، فقد تحالفت الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية مع قوة الطغيان ، وناصرت الضغط على الحريات ؛ والنظرية الماركسية تعد الأديان السماوية نوعاً من أنواع المخدرات يصرف الإنسان عن معرفة تبعاته الأرضية ، ويحول اهتمامه إلى التماس المثوبة فى الحياة الأخرى . والشيوعية تدعى القدرة على تحقيق الإخاء الإنسانى عن طريق تنظيم المجتمع الاشتراكى على أساس المساواة والتعاون بدلا من الانقسام إلى طبقات والجرى وراء الكسب واكتناز المال واقتناء العقار ، وتقبل الشيوعية الآداب المسيحية ولكنها ترفض الاعتقاد بوجود الكائن الأسمى ، والعلم الطبيعى وعلم النفس كفيلان فى رأى الشيوعيين بتفسير مظاهر الكون ؛ ويزعم الشيوعيون أن الديمقراطية الحقة لا يمكن أن تتحقق فى إطار النظام الرأسمالى ، وأن الحرية السياسية وهم من الأوهام مادام عدم المساواة الاقتصادية هو الغالب ،

ولن تكون هناك حرية حقيقية إلا إذا زالت الملكية الخاصة وزالت فروق الطبقات ، والشيوعية تدعى من أجل ذلك أنها ليست إلغاء للديمقراطية وإنما هى التحقيق الكامل للديمقراطية الحقة .

وواضح أن ادعاء الشيوعيين أن نظامهم هو الديمقراطية الصحيحة ينطوى على تحد للديمقراطية كما يفهمها الغربيون ، وقد أشار إلى ذلك البحاثة السياسى البريطانى الأستاذ إدوارد هالت كار فى محاضراته التى ألقاها سنة ١٩٤٦ فى جامعة أكسفورد وجمعها بعد ذلك فى كتابه القيم المسمى « الضغط السوفيتى على عالم الغرب » وملخص رأيه فى هذا الموضوع أن الحلفاء فى الحرب الكبرى الثانية لم يعنوا بتأكيد صفة نهوضهم للدفاع عن كيان الديمقراطية والحرب فى أولى مراحلها على خلاف ما فعلوا فى الحرب الكبرى الأولى ، فقد أعلنوا فى أول نشوبها أنهم يخوضون غمارها لجعل العالم مكاناً أميناً للديمقراطية ، ويقول الأستاذ كار : إنه ربما كان من أسباب ذلك محاولة استرضاء بعض الدول التى لم تأخذ بالنظام الديمقراطى ، والعمل على ضمها إلى جانبهم ، وميثاق الاطلانطيق بالرغم من أفكاره الولسونية لم يذكر كلمة الديمقراطية ، ولقد كان المارشال استالين هو الذى

قام بالدور الذى لعبه ويلسون فى الحرب الكبرى الأولى فأعلن أن الديمقراطية فى طليعة أهداف الحلفاء.

ففى إذاعته فى يوليو سنة ١٩٤١ تحدث عن محاربته لهتلر بأنها جهاد أهل أوروبا وأمريكا للاستقلال والحرية الديمقراطية، وردد ذلك فى خطبه وتصريحاته بعد ذلك؛ وفى الاجتماعات التالية التى عقدها الحلفاء أثنوا على الديمقراطية، وأعلنوا عزمهم على حل المشكلات الأوربية السياسية والاقتصادية بالوسائل الديمقراطية، وقد أصبح معلوماً أن هذه الإشارات كانت من وحى حكومة السوفيت، وهى لذلك لها دلالتها العامة، فمن الملحوظ أن روسيا السوفيتية قد اضطلعت هذه المرة بعبء التبشير بالديمقراطيه وكان الماريشال استالين هو لسانها الناطق.

وهذا التحدى الذى قذفت به حكومة السوفيت إلى ميدان السياسة الأوربية لم يكن جديدا، وقد أعلنه لينين من قبل قائلا «إن ديمقراطية الصعاليك — البروليتاريا — أكثر مليون مرة من ديمقراطية الطبقة المتوسطة البورجوازية» وعلى هذا النمط جرى استالين فى حديثه سنة ١٩٣٦ حيث وصف النظام الشيوعى الروسى «بأنه النظام الوحيد الديمقراطى فى العالم» وليست هذه الأحاديث لونا من الدجل السياسى أو الدعاية الجوفاء، وإنما هى

تبين لنا أن الروسيين يرون أن ديمقراطيتهم السوفيتية أرقى وأسمى من الديمقراطية الغربيـة البورجوازية ،ولذا من المهم أن نفهم طبيعة الديمقراطية السوفيتية

ويرى الأستاذ كار أن الديمقراطية السوفيتية قد ورثت التقاليد الروسية ، وكان السائد فى روسيا خلال العصور المتعاقبة رفع مكانةالجماعة فى الحياة السياسيةوالاجتماعية ، وتأكيد حقوق الجماعات والواجبات والالتزامات الجماعية ، والفردية التى زرعها فى الغرب عهد إحياء العلوم وعهد الإصـلاح الدينى ، وهى قائمة على فكرة الإرادة الفردية باعتبارها الحكم الفيصل فى الأمور وجعل الضمير الفردى الرقيب الأدبى على الإنسان ، مثل هذه الفردية لم تدخل فى التقاليد الروسية ، ولم يوفق الحكام الروسيون فى الملاءمة بين الحرية والسلطة ، والحرية فى روسيا كانت تنحدر على الدوام إلى الفوضى ، كما أن السلطة فى أغلب الحالات كانت تستحيل استبداداً وقهراً وطغياناً ، وكان يظهر هـذا فى عبث الحـكام بالقوانين ، ومحاوله الشعب التفلت من سلطة القانون .

وتعليل الأستاذ كار لعناية مايسمى بالديمقراطية السوفيتية بالجماعات وإهدارها لحقوق الأفراد بتأثرها بالتقاليد الروسـية تعليل مقبول ، على أن الأستاذ كار لايكـتفى بهذا التعليل ويضيف

إليه سببا آخر وهو أن الديمقراطية الروسية تأثرت بالثورة الفرنسية ولم تتأثر بالثورة الإنجليزية ، وكلتا الثورتين كانت ثورة بورجوازية قامت لهدم نظام ملكى شرعى تؤيده كنيسة موطدة ، ولكن فلسفة الثورة الإنجليزية كما أنماها وبسطها الفيلسوف البريطانى لوك قائمة على الاعتراف بحقوق الأفراد تلقاء الكنيسة وتلقاء الدولة ، وكان لوك وأتباعه يرون الدولة حائطاً يعمل الأفراد فى داخله مسترشدين بضياء أفكارهم الخاصة ، وحق المعارضة هو جوهر الديمقراطية البريطانية ، ومن ثم فكرة أن الحكومة الديمقراطية معناها الحكومة اللينة الهينة ، لأنه كلما ضعفت الحكومة عظم نصيب الأمة من الديمقراطية ، والصبغة الغالبة على الثورة الفرنسية تأثير روسو ، وروسو فى قبوله للعقد الاجتماعى نظر إليه بالعين التى نظر إليه بها هوبز — الفيلسوف البريطانى — من قبله ، واعتبره تنازلا من جانب الفرد عن حقوقه ضد المجتمع ، وروسو لا يعتبر الدولة بمثابة حائط لحماية الأفراد وإنما يجعل المجتمع والدولة شيئا واحداً ، ومخالفة « الإرادة العامة » فى شرعه خيانة ، وروسو هو أبو الثورة الفرنسية الروحى ، وهو كذلك أبو الديمقراطية الجماعية الكلية ، وتاريخ الثورة فى فرنسا قوى الاتجاه إلى الديمقراطية الجماعية ، ولم تكن

الثورة الفرنسية انتصارا للتسامح السياسى والقصد والاعتدال وصيانة حقوق الأفراد ضد الدولة ، وإنما كانت انتصاراً لرأى خاص عن سلطة الدولة ، وكل ما عملته الثورة الفرنسية هو أنها نقلت النظام الموجود من حاكم أسمى إلى حاكم آخر ، وأقامت السيادة الشعبية مكان السيادة الملكية ، ومنحت الشعب الحقوق التى كان يتمتع بها الملك دون أن تبحث تلك الحقوق والسلطات ؛ والديمقراطية الروسية بعيدة عن تقاليد الثورة الإنجليزية ، وهى متصلة بتقاليد الثورة الفرنسية الديمقراطية ، وهذا من أقوى أسباب عنايتها بالجماعات وترجيحها الجانب الجماعى على الجانب الفردى .

ويأخذ الروسيون الشيوعيون على الديمقراطية الغربية أنها ديمقراطية شكلية نظامية لا ينظر فيها إلى ما بين الطبقات من تفاوت ، وأنها ديمقراطية سياسية محضة ولا تمتد إلى المسائل الاجتماعية والاقتصادية ، وأنها تتسامح مع معارضيها لأنها ينقصها الإيمان بنفسها ، ولو كانت واثقة من نفسها مؤمنة برسالتها لما وسعت صدرها لأعدائها ، ويعيبون الديمقراطية الغربية كذلك لأنها لا تعمل على إعداد الجماعات للاشتراك فى الحكم وتوجيه سياسة الدولة

وعند السوفيت أن الديمقراطية فى البلاد الرأسمالية حيث

لا يزال صراع الطبقات مستمراً إنما هى ديمقراطية الأقوياء وديمقراطية الطبقات الميسورة ، أما فى روسيا فإنها ديمقراطية العمال أى ديمقراطية الجميع ، ويرى الشيوعيون — كما سبق أن ذكرت — أن هذا النوع من الديمقراطية لا يمكن الوصول إليه إلا بالثورة وإقامة ديكتاتورية الصعاليك ، ويستخلصون من ذلك أنه ليس هناك تناقض جوهرى فى الجمع بين الديمقراطية والديكتاتورية ويرون أنه حينما يُعَفَّى على آثار المجتمع البورجوازى تصبح الديكتاتورية الصعلوكية لا لزوم لها ، وينتهى أجلها . وتصور الديمقراطية الغربية مناقض لذلك ، فعندها أن النظم الدستورية النيابية لها أهمية كبرى وأن الديكتاتورية مناقضة للديمقراطية . وعند الشيوعيين أن الاشتراكية خطوة لازمة مكملة للديمقراطية ، فهى التى تجعل الديمقراطية حقيقية لفظاً ومعنى ، ويأخذون على الديمقراطية الغربية أنها لم تقلل من سيطرة صاحب رأس المال على عماله ، وأن ما تزعمه من إطلاق حرية الاجتماع وحرية إبداء الرأى وإذاعته ليس معناه أن الفرصة للتعبير عن الرأى متساوية .

واتهام الشيوعيين للديمقراطية الغربية بأنها تتسامح مع خصومها وناقديها مسألة جديرة بالنظر ، فإن من أبرز عيوب النظام

الشيوعى ضيقه بالمعارضة ، وشدة فتكه بخصومه ، والعمل على استئصال شأفتهم بكل الأساليب الممكنة ، وحركات التطهير المتوالية التى حدثت فى روسيا الشيوعية ترينا كيف ينكل الشيوعيون بمخالفيهم ولو كان لهم من ماضيهم فى خدمة المبادىء الشيوعية ما يشفع لهم أو ما يجعلهم على أقل تقدير جديرين بشىء من الترفق والرحمة . ويدافع الشيوعيون عن موقفهم قائلين إنهم لا يقرون التساهل مع أعداء الديمقراطية الشيوعية الذين يضمرون لها السوء ويقيمون فى طريقها العقبات ، وإن الديمقراطية قد تحتمل الآراء المخالفة لها والمعادية لأصولها فى البلاد العريقة فى الأخذ بالنظام الديمقراطى أما فى البلاد حديثة العهد بالديمقراطية فإن حرية نقد أصولها والحملة عليها تهدد قواعد المجتمع وتشجع حركات الانقلاب ، وتساهل الديمقراطية الغربية مع ناقديها وخصومها فى نظر الشيوعيين دليل الضعف ، وآية التخاذل ، وعلة التردد والشك ، ويقول المدافعون عن الديمقراطية الغربية إن تساهلها وصبرها واحتمالها مقصور على احتمال الرأى الذى لا يمس أصول الديمقراطية ، على أن سحق الرأى المخالف متوقف على مدى ما ينجم عنه من الضرر ومقدار خطره وتهديده للنظم الديمقراطية ، فنى المجتمع القوى المتماسك يقل خطر الآراء المخالفة

ولكن فى المجتمعات التى لم تتشرب بعد التقاليد الديمقراطية ولم يطل عهدها بها فإن الإسراف فى التسامح وإطلاق الحرية للنقد الجامح قد تكون موجبة للتصدع وتمزيق الوحدة ، على أن التسليم للشيوعية بحق كبت الآراء المعارضة بالرغم من أنه يبدو فى بعض الظروف أمراً لا محيص عنه مستهدف على الدوام لسوء الاستعمال ، وتاريخ الشيوعية يرينا أنها قد أسرفت فى استعمال هذا الحق حتى وصل بها الأمر إلى درجة التعسف والاستبداد والطغيان .

ويتهم الشيوعيون الديمقراطية الغربية بأنها لا تفسح المجال لاشتراك الجماعات فى المراكز الهامة والأعمال الكبيرة ، وأن المناصب الرئيسية فى يد الرجال الذين أهلهم تخصصهم للوصول إليها ، ومعظم هؤلاء من الطبقة الميسورة التى مكنت الثروة أصحابها من إعداد أولادهم للتخصص ، وفى هذا الاتهام مبالغة ملحوظة ، ففى الكثير من البلاد الديمقراطية وصل قوم بكفاياتهم الشخصية وحدها إلى أسمى المناصب ولعبوا فى سياسة بلادهم أدواراً من أهم الأدوار .

وخطورة الشيوعية أنها ليست برنامجا سياسيا فحسب ، وإنما هى فلسفة وعقيدة ومحاولة جريئة لتنظيم مجموعة من الآراء

والتعاليم تشمل الحياة الإنسانية من جميع أقطارها ونواحيها الاجتماعية والاقتصادية والعقلية ، وتضع أسسا نظرية للحكومة وسياسة الدولة ، وأفكار الثورة الفرنسية بالقياس لأفكار الثورة الشيوعية محدودة المدى ، مستبهمة المعالم ، وقد كان ينقصها وجود هيئة منظمة محكمة الوضع تشرف عليها وتتولى شرحها وتفسيرها . وقد أكد لينين من بادىء الأمر أهمية وجود هيئة تشرف على سير الثورة ويرجع إليها فى بسط تعاليمها ، وجلاء غوامضها ، فالبلشفية عقيدة تلهم أعمال الدولة ، وينظر إلى كل شىء فى ضوء تعاليمها ، وقدأثبتت أنها تستطيع بث روح الولاء لها فى نفوس أنصارها وحملهم على بذل النفس والتضحية بها فى سبيل مبادئها ، وبعض هذا يرجع إلى إدعائها الجرىء بأنها مصدر المبادىء المسيطرة على النشاط الإنسانى جميعها .

ومجرد وجود نظام سياسى جديد قائم على عقيدة سياسية متماسكة مدعومة بكثير من حقائق التاريخ والاقتصاد والسياسة جدير بإيحاء مثل هذه الحماسة ، وحتى الذين لم يؤخذوا بزخارف هذه العقيدة ولم يخطف أبصارهم لمعانها الوهاج ورفضوا مضامينها كانوا يحسون جاذبيتها وقدرتها على استمالة النفوس والعبث بالأهواء ، وقد عانت الديمقراطية الحديثة ألوانا من

الإخفاق ، وأظهرت ضروبا من العجز والتقصير والانحراف عن المبادىء الديمقراطية الحقة حتى رميت بأنها لا تملك الدافع الأدبى ، ولا الاتساق الفكرى ، ولا فتوة الشباب الموجودة فى الشيوعية ، على أن التهديد الشيوعى أيقظ الديمقراطية من سباتها ، وبصرها بالكثير من عيوبها . ولا يمكن إنكار أن النقد الشديد الذى وجهته الشيوعية للديمقراطية كان له أثر حميد فى تنقيح الديمقراطية وتجديدها وإبرائها من كثير من العيوب والنقائص التى لصقت بها ، وأخذت عليها .

وقد كانت الفلسفة المادية ثورة على المسيحية ، وخروجا على الفلسفة المثالية التى تؤمن بالقيم الروحية والأفكار الخالصة النقية وتعتبرها الحقيقة النهائية المستقرة خلف العالم المادى .

وكان من أثر تسرب هذه الأفكار إلى عالم السياسة مهاجمة الطبقات ذوات الامتيازات واتهامها بأن ما تظهره من العناية بمسائل الروح يخبىء وراءه رغبة مبيتة فى الدعوة إلى إهمال حاجات الجسد حينما تكون هذه الحاجات خاصة بالطبقة الفقيرة المحرومة ، ومن ثم أكدت الماركسية أن الحقيقة النهائية مادية واقتصادية قبل كل شىء .

وقد أثرت هذه الأفكار تأثيرا بعيدا فى العالم الحديث ،

وأصبح تحسين أحوال الجماعات المادية رسالة تثير الحماسة الأخلاقية ، وأصبحنا بمعزل عن تلك الأفكار التى كانت تذهب إلى أن العالم المادى كله شر ونقص ، وأن علينا مقاومة اغراءاته وإسكات هواتفه ، ولم يعد الناس يكتفون بما وعدوا به فى العالم الأخير لقاء حرمانهم فى هذه الدنيا وما يعانون فيها من البؤس والشقاء ، ويعلم المصلحون فى العهد الحاضر أنه لا فائدة من علاج أرواح الناس منفصلة عن أجسادهم .

أما فى عالم الاقتصاد فإن التوسع فى الدراسات الاقتصادية الذى حدث خلال السنوات الأخيرة من أبرز علامات الزمن وأدلها على الاتجاهات الحديثة ، وسواء كان سبب ذلك الضغط الشيوعى أو يقظة الوعى السياسى عند الطبقة الفقيرة أو مجرد تزايد ضغط الأحوال الاقتصادية فإن الاهتمام فى العصر الحاضر بالتفكير فى أسس المجتمع الاقتصادية أصبح فى طليعة المسائل التى تشغل البال وتستأثر بالجهد العظيم .

وليست الفلسفة الماركسية مادية فحسب وإنما هى كذلك ديالكتيكية كما سبق أن تحدثت فى الفصل الخاص بالماركسية ، وقد استمدت هذه الديالكتيكية من فلسفة هيجل المثالية ، وهى

ترى أن العالم يتطور ويتقدم بتنازع الأفكار وصراعها ، فكل فكرة تظهر سرعان ما تتصدى لها فكرة مناقضة لها وتهاجمها ، ومن صراع الفكرتين تنشأ فكرة ثالثة تشمل الفكرتين المتناقضتين ، ثم تبدأ العملية من جديد ، وهذا التدفع المستمر والحركة المتتابعة هو الحقيقة النهائية ، وهى حركة عقلية فى صميمها لأنها تسير بخطوات يسيطر عليها منطق العقل ، وهذه هى الحركة التى سماها هيجل الديالكتيك . وقد وضع كارل ماركس صراع الطبقات والمصالح المادية فى مكان صراع الأفكار ، والحقيقة أن مسألة صراع المبادىء تشغل حيزا فى فلسفة ماركس أكثر من الحيز الذى تشغله المادية ، وقد غَشِيَ التصور الديالكتيكى الفكر الغربى منذ أواخر القرن التاسع عشر وأكد ذلك فكرة الصراع الدائم ، وأن المظهر الاجتماعى ليس شيئا ثابتاً ، وإنما هو عملية ديناميكية ، وتبع ذلك الالتفات إلى فكرة أن التاريخ هو مفتاح الحقيقة ؛ ففى القرن الثامن عشر انتزعت الفلسفة من الدين وظيفة تفسير الحقيقة ، وفى القرن التاسع عشر انتقلت وظيفة تفسير الحقيقة من الفلسفة إلى التاريخ .

والاعتقاد بأن الحقيقة النهائية هى هذه الحركة الدائمة المستمرة المتدفقة ينفى الإيمان بوجود شىء مطاق خلفها ،

وما دام سير التاريخ خاضعاً لقوانين هذه الحركة فهو ليس بحاجة إذن إلى سند من هذا المطلق ، وعلى الناس أن يفطنوا لهذه القوانين ويخضعوا لها ويساعدوا على تنفيذها ، وهيجل نفسه ، وهو موحى هذا اللون من التفكير ، كان يبشر بأن الحرية هى الاعتراف بالضرورة وقبولها ، وهذا الاعتقاد بالجبرية التاريخية هو أساس ما يمكن أن نسميه الناحية العلمية فى الماركسية .

ومناقضات النظام الرأسمالى فى رأى الشيوعيين تجعل مجىء الاشتراكية أمراً محتوماً ، ومن أقوال بوخارين — وكان من كبار زعماء البلاشفة وشراح فلسفتهم — « حينما ينظم الماركسيون الحزب الشيوعى ويقودونه إلى المعركة فإن هذا العمل يعتبر مظهراً من المظاهر المعبرة عن الضرورة التاريخية التى تتجلى فى إرادة الرجال وأعمالهم» وقد قيل إن النظر إلى التاريخ من حيث هو حلقة متتابعة من الحوادث تسوق إحداها إلى الأخرى بدافع لا خلاص منه يسلب الكائنات الإنسانية بواعث العمل ، ولكن بعض المفكرين يرون أن هذا الاعتراض قد يكون صحيحا من الوجهة المنطقية ، ولكنه خطأ من الوجهة النفسية ، فإن من طبيعة الناس الميل إلى مناصرة الحركة التى يثقون بأن انتصارها أمر لا مناص منه ، ولا شىء أقمن بإضعاف قوة المقاومة من

إقناع الخصم بأنه خاسر لا محالة ، وقد استمدت الماركسية قوة كبيرة من الاعتقاد بأن تحقيق تكهناتها ضرورة تاريخية لا مفر منها ، والشيوعيون شديدو الاعتزاز بهذه الفكره .

وهذا الإيمان بالتاريخ من معتقدات البلاشفة الأساسية ، وكلا لينين وتروتسكى جعل التاريخ إلهه ، ومن أقوال لينين « إن التاريخ لن يسامحنا إذا نحن لم نقبض على أزمة الحكم فى هذه الآونة » والحق عند الشيوعيين هو معـــاونة الحركة التاريخية على التقدم وإنجاز رسالتها ، والباطل هو معارضتها وإقامة العراقيل فى سبيلها ، وانتصار الصعاليك أمر محتوم علمياً فى رأى الشيوعيين ، وهو من أجل ذلك حق أخلاقى .

وهذا التأكيد لأهمية التاريخ ينقلنا إلى ناحية هامة فى الماركسية ، وهى قولها « بالنسبية » فقوانين العلوم الاجتماعية مستمدة من التاريخ وخاضعة له ومتأثرة به فما يصدق عن عصر من العصور لا يصدق عن عصر آخر ، فليس هناك إذن ديمقراطية مجردة ، وطبيعة الديمقراطية فى أى مجتمع من المجتمعات متوقفة على تقدمه التاريخى و ليس هناك قوانين اقتصادية عامة مبتوتة العلاقة بالزمان والمكان ، وإنما هناك مثلا اقتصاديات عهد الرأسمالية ، وهناك اقتصاديات البيئة الاشتراكية ، ولكل منهما مبادئه وأصوله

الخاصة ، والحقيقة ليست ثابتة مستقره ، وكل شيء يتغير بتغير المرحلة التاريخية ويتبدل بتبدلها .

وهذا الإيمان بالنسبية العامة الشاملة من أمضى الأسلحة الهدامة فى يد الماركسيين والشيوعيين ، فهم يستطيعون بهذا السلاح الخطير زعزعة أركان كل فكرة من الفكر السائدة التى يقوم عليها نظام المجتمع ، والقانون أمام هذه النسبية لا يخرج عن كونه قواعد معينة وضعتها طبقة غالبة من الناحية الاقتصادية لصيانة مصالحها والإبقاء على امتيازاتها ، ومهمة القانون البورجوازى حماية مصلحة الطبقة البورجوازية ، فالقانون أو النظام بموجب هذه النظرة شعار تقليدى يحاول به المسيطرون الغالبون أن يشوهوا عمل المتمردين عليهم وأعداء النظام السائد مهما يكن هذا النظام ظالما قاسيا ، والمساواة المجردة مساواة صورية ، وحق كل إنسان فى إعطاء صوته لا يضمن وجود المساواة فى المجتمع ما دام هناك الغنى والفقير ، والمساواة أمام القانون باطلة وسخرية حينما يكون القانون من وضع الطبقة صاحبة الامتيازات ، والحرية نفسها قد تكون حرية صورية ، وحرية قبول العمل أو رفضه حرية غير حقيقية إذا كان معنى الرفض أن يموت الإنسان جوعاً ، وحرية الرأى

ملغاة إذا كان فى الاستمساك ببعض الآراء غنم وإذا كانت هناك آراء أخرى تعرض المتعلقين بها للخسارة المادية والضائقة الاقتصادية ، وحرية الصحافة وهم من الأوهام إذا كان المشرفون عليها من الرأسماليين ، وهكذا يحطم النقد الماركسى الشيوعى جميع القيم المطلقة للديمقراطية الحرة ، ويجعلها أموراً نسبية . وقد راجت هذه الأفكار فى ربع القرن الأخير ، وأصبح التاريخ يدرس على أسس اجتماعية ، ففى القرن الثامن عشر أقام العقليون الفلسفة مقام الدين ، وجاء هيجل فأحل التاريخ محل الفلسفة وتبعه بعد ذلك ماركس فوضع علم الاجتماع فى مكان التاريخ .

على أن ضغط فكرة النسبية كان أبعد من ذلك ، فإذا كانت نظم المجتمع وتقاليده ومثله العليا نتيجة محتومة للأحوال المادية الاقتصادية كما تزعم الماركسية الشيوعية ، فكذلك أفكار أفراد المجتمع وأعمالهم ، وقد جردت الماركسية الفرد من فرديته واعتبرته قبل كل شىء عضوا فى طبقته ، فما يعمله الفرد البورجوازى وما يعتقده ليس من نتاج فكره الخاص وإرادته الفردية ، وإنما هو نتيجه تفرضها عليه عضويته فى المجتمع البورجوازى ، وبذلك تصبح النسبية وسيلة للتشكيك ، وتنتهى فلسفة ديكارت التى

جعلت تفكير الفرد نقطة الابتداء الثابته إلى لاشيء . وقد كانت فلسفه الاستنارة تقول « اعتمد على عقلك » ولكن العقل البشرى الذى تحدى كل شيء قد أخذ فى هذه الفلسفة الماركسية الشيوعية يوجه سـلاحه إلى نفسه ، وتحدت الفردية كل سلطان ، وناقشت كل قيمة ، وجعلت رأى الفرد الخاص المصدر الأخير ، ولكن هذا المصدر نفسه أصبح فى رأى الشيوعيين الماركسيين موضع الشك والاتهام ، والشك هنا قد وصل إلى صميم المتشكك نفسه ، فتفكيره وآراؤه وعقائده سببها موقفه الاجتماعى ، وموقفه الاجتماعى هذا مرتبط ارتباطا لا فكاك منه بمرحلة التاريخ التى يجتازها العصر .

وهذا السلاح أداة هدم وتدمير لا مثيل لها ، فهو إذا دفع إلى النهاية يؤدى إلى الشك فى كل حق مطلق ، وفى قدرة الإنسان على معرفة الحق بوجه عام ، ولم تسر الفلسفة الماركسية الشيوعية بتفكيرها فى النسبية إلى هذا الحد ، وإنما اتخذت النسبية وسيلة لنقد القيم والآراء والنظريات البورجوازية ، والواقع أن الذين يفكرون تفكيراً فردياً مستقلاً أشخاص قليلون ، وتفكير معظم الناس تمليه عليهم ظروفهم وما تتطلبه مصالحهم دون أن يشعروا ، ولسنا فى حاجة إلى براعة عظيمة

لنثبت أن النظريات السياسية أو الاقتصادية التى تغلب على عصر من العصور تعكس على الدوام آراء ومصالح الطبقة الغالبة ؛ ولا نزاع فى أن فكرة النسبية التى بثها الماركسيون الشيوعيون كانت عاملاً قوياً فى التقليل من شأن القيم البورجوازية .

ولم تكتف الثورة الشيوعية بمحاولة هدم النظم الراهنة والكشف عن أخطائها وعيوبها ، وإنما تصدت كذلك للقيم التى تستمد منها تلك النظم سلطانها الأدبى وقوتها المعنوية ، وهذا هو دأب الحركات الثورية والاتجاهات المستحدثة ، فالديانة المسيحية مثلاً لم تكتف بإظهار ظلم الحكم الرومانى وقسوته وإنما هاجمت كذلك نظرية السلطة التى كان يمثلها ، وحركة الإصلاح الدينى لم تكتف بإعلان نقائص الكنيسة وأعمالها الخاطئة ، وإنما هاجمت المبدأ الذى كان يجعل من الكنيسة ورئيسها مصدراً للسلطة ، والثورة الفرنسية لم تقنع بتشويه سمعة الملك ووزرائه ، وإنما عملت على هدم مبدأ السلطة الملكية . وليست أخطر ناحية فى الثورة الشيوعية هو أنها عرضت نقائص الديمقراطية وعيوب الرأسمالية ، وإنما هى أنها ناقشت مثلها العليا وسيادتها المحترمة وتقاليدها المرعية وأعلنت أنها لا ترعى سوى مصلحة الطبقة الممتازة الميسورة ، وقد أشعلت حماسة

الطبقة الفقيرة وأثارت فى نفوس أفرادها النقمة وحب التمرد وفى الوقت نفسه أضعفت ثقة أصحاب الامتيازات بأنفسهم وسلبتهم يقينهم ، وشككتهم فى إخلاصهم لمبادئهم التى يقوم عليها سلطانهم الأدبى .

فخطورة الشيوعية هى فى إنها تهدم موقف الخصم بتشكيكه فى قوته وعدالة قضيته ، وحقيقة أن فكرة النسبية البارزة فى الفلسفة الشيوعية الماركسية معناها مهاجمة كل نظام يدعى أنه نظام مطلق ، ولكن ماركس مع فرط إيمانه بالحركة التاريخية كان لا يرى بأساً فى الانغماس فى الأحكام الأدبية ، ولم يقف موقف المحايد ، ورغم علمه بأن أفكار الأفراد أو أعمالهم تفرضها عليهم ظروف حياتهم فإنه كان لا يمتنع عن الذم والمدح ونعت بعض الأعمال بأنها أعمال أدبية أخلاقية ، ووصف غيرها بأنها أعمال خارجة على الآداب ، مناقضة للفضيلة ، وبالرغم من إيمانه بأن انتصار البروليتاريا ـ طبقة الصعاليك ـ أمر لا بد منه كان يشجع الناس على العمل من أجل تحقيقه ، لأنه عمل أخلاقى ، وقدغلبت هذه النغمة على دعاة الشيوعية ، وقد تجلت هذه الظاهرة حينما استقر النظام السوفيتى ، وأخذ ينتقل من دور الثورة الهادمة إلى دور البناء ، وهكذا كل نظام اجتماعى يحتاج إلى إله أو مطلق

ليشد أزره ، ويستند إليه وإن كان فى صميم أحواله ينكر الإله ، ولا يعترف بالحقائق المطلقة .

ولقد كانت الثورة الفرنسية ثورة سياسية قبل كل شىء ، وأما الثورة الشيوعية فإنها ثورة اجتماعية اقتصادية شاملة ، وكانت الحرية أحد أركان الثورة الفرنسية ، وقد قلل من بهائها اكتشاف أنه إذا لم توجد المساواة الاقتصادية فإن الحرية ميزة موقوفة على الأقلية ، والمساواة إذا لم تظل شكلية لا يمكن أن تتم إلا بالتضحية بجانب من الحرية ، ولذلك قيل إن المثل الأعلى للثورة الشيوعية ليس بالحرية ولا المساواة وإنما هو الإخاء ، وقد أعلن الشيوعيون أنهم يتكلمون باسم الطبقات المهضومة الحق فى جميع أنحاء العالم ، ومن أسباب ما فى الدعوة الشيوعية من الإغراء زعمها بأنها قومية قائمة على إخاء قوى الرابطة بين أمم كثيرة وشعوب مختلفة .

وقد كانت فكرة القومية عند أكثر الأمم وبخاصة الأمم الغربية مقترنة دائماً بفكرة التفوق الشعبى واحتقار الأمم الأخرى وبخاصة الأمم الملونة ، وقد أحست الأمم الغربية بقوة الدعاية الشيوعية من هذه الناحية وخطورة دعوى الإخاء هذه فأخذت تعالج مسألة العنصرية وتنفى عن نفسها تهمة النفور من الأمم الملونة .

ومن سمات النظام الشيوعى البارزة تغلب قيم الحضارة الجماعية على القيم الفردية ، وقد حذر العصر الرأسمالى الفرد من القيود التى كانت مفروضة عليه فى النظم الاجتماعية السابقة وترك له حرية اختيار العمل الذى يلائمه ، وأن يعتمد على جهوده وموارده ، وفى ظلاله نعمت الأقلية الجريئة ذات الكفاية والقدرة بالحياة وأثلت مكانتها ، ولكن العامل العادى وجد حرية الاختيار حرية وهمية ، وظل يرسف فى قيوده ؛ وكون الإنسان غير مضطر للعمل قد يكون نعمة يظفر بها بعض الناس ولكن سائر أفراد المجتمع يدفعون من أجلها ثمناً غالياً حينما يكون المجتمع غير ملزم بإعانة العمال المتعطلين ، فمزايا الفردية لم تترك أثراً عميقاً بارزاً فى تحسين أحوال العمال الفقراء . ومهما يكن من الأمر فإن الارتداد عن الفردية والتبرم بها والتنكر لها قد بدأ فى أواخر القرن التاسع عشر ، وبدأ يظهر للطبقات الفقيرة أن ضمان اتقاء الحاجة خير من الاستقلال الوهمى والمخاطرة غير المأمونة ، وكانت الاتحادات التجارية والتأمينات الاجتماعية ونمو التأمين الاجتماعى من العلامات الدالة على هذا الارتداد عن الفردية والاتجاه إلى قيم الحضارة الجماعية ، وهذه الحضارة

الجماعية تؤكد حقوق الإنسان العادى وتعمل من أجل مصلحته .

ومع ذلك فإن هذا ليس كسباً خالصاً ، ولا هو نعمة خالية من أى أثر للنقمة ، فقد تعاونت فكرة الانتصار للرجل العادى مع الاتجاه الصناعى الحديث القائم على الإنتاج بالجملة فى محاولة إزالة الفوارق بين الناس ، وجعلهم كالنسخ المكررة والطبعات المعادة ، وبطلت فكرة أن التربية تقوم على إنماء الشخصية وإظهار فردية كل إنسان وما يتميز به من المواهب والاستعدادات ، وأصبحت التربية تقوم على تنشئة الفرد فى جو الأفكار السائدة ، وأخذه بالخضوع لها والتشبع بها ، واشتركت الصحافة والإذاعة فى القضاء على التنويع ، وساعدت على صب الناس فى القوالب المتشابهة ، وتلقينهم نفس الأفكار ، وتعويدهم نفس المأكل والمشرب ، وتوحيد الملاهى ، وهذا كله يجرد الفرد من شخصيته ويزيل ميزته الخاصة ؛ ومشكلة الفردية فى الحضارة الجماعية الحديثة مشكلة قليلة النظير فى العهود السابقة .

وهذا كله قد فطن له بعض المفكرين المعاصرين وتناولوه بالتحليل والتعليل ، والناحية التى أود أن أسترعى النظر لها هى أن الأفكار السوفيتية قد صيغت ونظمت استجابة لمطالب الحضارة الجماعية ، وساعد على نموها أن الإهتمام بالجماعة فى

روسيا كان دائما أقوى من الاهتمام بالفرد ، ومن ثم أصبحت هذه الأفكار فى روسيا أكثر تماسكا وأقوى تأثيراً منها فى عالم الغرب حيث تتصدى لمقاومتها النزعات الفردية .

على أننا لا نستطيع إنكار أن إتجاه العالم إلى الحضارة الجماعية يبدو ضرورة تفرضها أحوال العالم الاقتصادية والسياسية ، فإما قبوله فى صورة من الصور المخففة نسبياً والاعتراف به وإما تعريض الحضارة الراهنة للاضطرابات والهزات الشديدة ؛ والمشكلة التى تتطلب العناية والعلاج المستنير هى تقدير المدى الذى يسمح به بوجود النزعة الفردية فى صورة مقبولة داخل نطاق هذا النظام الجماعى . وواضح أن الإسراف فى النزعة الفردية يؤدى إلى الفوضى ، والمبالغة فى النزعة الجماعية يؤدى إلى الإجهاز على الامتياز الفردى والطابع الشخصى ، والعالم الديمقراطى يزداد مع الأيام شعوراً بواجب الفرد نحو المجتمع ، وقد قدّر بعض زعماء الشيوعيين خطر تجريد الفرد من شخصيته ، وقدروا قيمة الإيحاء الفردى ، وفى حديث استالين مع الكاتب البريطانى ولز أنكر استالين استحالة التوفيق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة ، وادعى استالين أن مصلحة الفرد لا تتحقق إلا فى النظام الاشتراكى . ومهما يكن من قيمة هذه الأقوال والادعاءات فإنها توضح عناية زعماء

الشيوعية بمشكلة الحضارة الجماعية فى علاقتها بالفرد ؛ وتقاليد الفردية بعيدة الجذور فى نفوس أفراد الدول الغربية القديمة العهد بالحضارة ، ومن ثم الارتياب الذى يخالج النفوس بالنظم الجماعية ، ومسألة مكانة الفرد فى المجتمع وعلاقة الفرد بالمجتمع لا تزال فى حاجة ماسة إلى المعالجة والبحث داخل حدود الحضارة الجماعية سواء فى الاتحاد السوفيتى أو العالم الغربى .

ويروى بعض المفكرين السياسيين أن الأساس النظرى السياسى الذى تقوم عليه حكومة الاتحاد السوفيتى هو « نظرية الدولة العضوية» والدولة بموجب هذه النظرية أجل شأناً من الفرد، والأفراد ليسوا عندها أكثر من آلات ووسائل لتوطيد الدولة وإعلاء شأنها والمحافظة على كيانها، وأعمال هؤلاء الأفراد وأخلاقهم ومواهبهم وملكاتهم لا تقاس إلا بهذا المقياس ، فحياة الأفراد وقف على خدمة الدولة ، وتذهب هذه النظرية إلى أن رعايا الدولة ليس عليهم أى التزامات أدبية لدولة أخرى من الدول، والكثير من الأساليب السياسية التى تتبعها الحكومات الشيوعية تثبت صحة الأخذ بهذه النظرية ،فهى تبدى استخفافاً ملحوظاً بحياة الأفراد ، وتظهر قسوة فى اقتضاء مطالب الدولة وصيانة مصالحها ، ويرى البحاثة السياسى المستر ولدُون - فى كتابه عن الدولة والآداب -

أنه ليس هناك فرق بين الأفكار النازية عن الدولة والأفكار الشيوعية ، فإذا وضعنا لفظة « النظام الشيوعى » فوق الجميع بدلا من لفظة « نظام نازى » وجدنا نفس الأفكار ونفس الأهداف .

ولا نزاع فى أن هناك شبهاً بين النظام النازى والنظام الشيوعى مثل الاكتفاء بالحزب الواحد وإقصاء الأحزاب الأخرى والقضاء عليها ، وفرض الرقابة الشديدة على الصحف والمطبوعات والاستعانة بالجواسيس ، وبث العيون والأرصاد والعناية البالغة بالدعاية ، والقيام بحركات التطهير من الحين إلى الحين . وليس هذا غريباً ، فقد كانت النازية تقتبس من الشيوعية وتقلدها ، وكان الهدف الذى ترمى إليه النازية هو توحيد الشعب الألمانى وتمكينه من السيطرة على العالم ؛ وزعماء الشعب الروسى بوجه عام لم يزعموا أن روسيا خلقت لتسود العالم ، وتستعلى على جميع الشعوب والأقوام ، والروسيون يشعرون بقوميتهم ولكنهم مع ذلك لا يزعمون قصر المزايا والمحاسن على أنفسهم ، ولا يدعون أنهم منبع الحضاره ومصدر الثقافة وقادة الرقى والاستنارة ، وهى الآراء التى طالما تعلق بها بعض الأمم مثل الألمان ، وحاولوا إثباتها بالشواهد العلمية والأدلة التاريخية .

وغاية الدول الشيوعية هى توطيد النظام الشيوعى ، ولكن هل تكتفى بتوطيد النظام الشيوعى فى داخل بلادها وتقنع بذلك وتقف عند هذا الحد ؟ وهل يهدد النظام الشيوعى السلام كما هددته نظرية التفوق الشعبي وطلب المجال الحيوى التى قال بها النازيون والفاشيون ؟

الواقع أن الشيوعية فى جوهرها نظرية اقتصادية ترمى أول ما ترمى إلى السيطرة على وسائل الإنتاج ، وهى بهذه المثابة ليست من النظريات التى تدعو إلى العدوان وإثارة الحروب الدولية ، على أن هناك أمرين يجعلانها تميل إلى العدوان وهما أن تتخذ الدولةُ الشيوعية عقيدة دينية وتعدها رسالة من الرسالات المقدسة ، وتحاول إخضاع العالم لقبولها ، وفى هذه الحالة لا تكون الشيوعية فى حد ذاتها هى المسئولة عن ذلك ، وإنما تقع المسئولية على الدولة التى اتخذتها وسيلة للعدوان ، والديانة المسيحية مثلا ليست بطبيعتها نزاعة إلى إثارة الحروب بل هى على النقيض من ذلك تدعو إلى السلام والإخاء ، ولكن حينما تعمد دولة من الدول إلى نشرها بالقوة والإرهاب فحينذاك تقع الحروب الصليبية . وفى الأيام الأولى من حياة الاتحاد السوفيتى كانت هناك علامات تنذر باتخاذ الشيوعية

وسيلة لإثارة الحرب، ونشر المذهب بالقوة والعدوان، والمعروف أن الخلاف الذى وقع بين تروتسكى واستالين كان سببه اصرار تروتسكى على أن تكون الشيوعية الروسية مقدمة لثورة عالمية لإذاعة المذهب الشيوعى، أما استالين فكان من القائلين بالاشتراكية فى الدولة الواحدة، وقد قامت حركات التطهير لتأييد الأخذ بهذه الفكرة، ولكن إذ كان استالين قد رمى بعد ذلك إلى الثورة العالمية فإن المسئول فى هذه الحالة هو السياسة التى آثر أتباعها حكام روسيا

وهناك سبيل آخر قد يتخذه الشيوعيون وسيلة لتسويغ الاعتداء، وذلك أنه من الأشياء التى تلجأ إليها بعض الحكومات للخلاص من متاعبها الداخلية وعجزها عن معالجة مشكلاتها تحويل التفات الرأى العام إلى الغزو الخارجى لتهدأ ثورته وتأمن غضبه، وإذا كان الأمر كذلك فى الدول الشيوعية فان حكوماتها فى هذه الحالة تتخذ الشيوعية وسيلة من الوسائل السياسية لبسط النفوذ، وقد يظن الشيوعيون أن الشيوعية فى دولة مفردة يحفها بعض الدول السائرة فى فلكها مهددة بالهجوم والاعتداء من الدول الرأسمالية المحيطة بها، وفى هذه الحالة تعمل الحكومات الشيوعية على مساعدة الأحزاب الشيوعية فى الخارج وإقامة

حكومات موالية لها ، وتوسع حدودها لتنفى عن نفسها المخاوف وتتقى هجوم الأعداء ، والحكومات الموالية لهـا ستعترض طريق كل من يريد مهاجمتها فهى بمثابة حدود أمامية لها .

وهذا كله لا يدل على أن الفكرة الشيوعية فى حد ذاتها تنطوى على العدوان وتطلب التوسع وبسط النفوذ ، وإنما يدل على أن الحكومة الشيوعية تتخذها وسيلة لذلك التوسع أو ذلك العدوان أو طلب تأمين موقفها وحماية نفسها .

وخطر الأحزاب الشيوعية المنبثة فى البلاد الديمقراطية لا يستهان به ، ولا يمكن التقليل من أهميته ، فإن الشيوعية باعتبارها عقيدة مادية محضة تصبح تتطلب الولاء التام والإيمان العاصف المستغرق الذى لا يقبل وجود أى عقيدة أخرى فى طريقه ، ومن شأن العقائد الثورية أن تتطلب الولاء التام المستغرق والإيمان الثائر العاصف ، ولذلك تتطلب الشيوعية من أنصارها أن يكونوا شيوعيين قبل كل شىء وشيوعيين ليس غير .

والصراع بين الكتلة الغربية والكتلة الشيوعية ـ سواء كان صراع عقائد وأفكار ومثل عليا أو كان صراعاً سياسياً خالصاً ـ هدفه بسط السلطان وتوسيع النفوذ والعمل على كسب الأسواق والحصول على الخامات ، وما أخلقنا أن نقف من هذا الخلاف

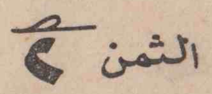
موقف المحايد ، فالنظام الشيوعى لا يلائم تقاليدنا وعقائدنا وموروثاتنا ، والدول الغربية لم تجمل فى معاملتنا ، ولم نلق منها النصفة ، بل لقينا منها العدوان والاستغلال والانطواء على النية السيئة والأهداف التسلطية ، وإقامة العقبات فى سبيل تقدمنا ، ولم نتخلص من سلطانها ووصايتها وحمايتها إلا بعد جهاد طويل شاق ؛ والنظام الديمقراطى الاشتراكى التعاونى الذى اتخذناه أساساً لحياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية نكيفه بحيث يكون ملائماً لبيئتنا متجاوباً مع طبائعنا القومية وأحوالنا الثقافية وماضينا وتقاليدنا وآرائنا ومعتقداتنا ، ويكون فى هذه الحالة معبراً عن شخصيتنا الدولية ، وكياننا الأممى ، وموقفنا تجاه مشكلات الحياة الحاضرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .



الكتاب القادم

الظاهر بيبرس في القصص الشعبي

الدكتور عبد الحميد يونس



مطابع دار القلم

١٨ شارع سوق التوفيقية

بالقاهرة